

الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

تقييم مخاطر الائتمان
في البنوك التجارية في الأردن

(دراسة ميدانية)

إعداد

علي سليمان الشطي

بإشراف الدكتور

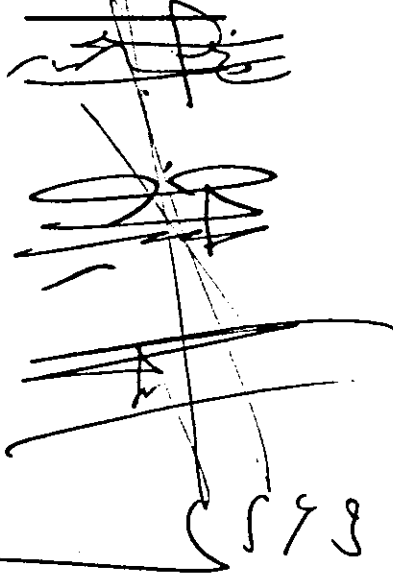
غسان أومت

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم الإدارية / التمويل بكلية الدراسات العليا / الجامعة الأردنية

تشرين ثاني / ١٩٩٦

دوَقعت هذه الرسالة بتاريخ ١١/١١/١٩٩٦ واجيزت

الدوقيع



اعضاء اللجنة

١- الدكتور غسان اومت
مغرفا ورئيسا

٢- الاستاذ الدكتور نعيم دهمش
عضوا

٣- الاستاذ الدكتور زياد رمضان
عضوا

٤- الدكتور محمود الفلايلة
عضوا

الإهداء

إلى والديّ ووالتيّ

أطال الله عمرهما

شكر وتقدير

لا يسعني وقد انتهيت من إعداد هذه الدراسة إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور/ غسان أومت الذي أشرف على هذه الرسالة والذي كان لتوجيهاته واهتمامه ومتابعته الدور الكبير في اتمامها .

كما أشكر جميع الأساتذة الأفاضل في كلية الأقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعة الأردنية لما قدموه من توجيه وملاحظات قيمة ساهمت في إثراء هذه الدراسة . كما أتوجه بالشكر لإدارات البنوك التجارية في الأردن على ما أبدوه من تعاون أكيد في تزويدي بالمعلومات والبيانات التي مكنتني من اتمام هذه الدراسة .

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأنسة / رلى على جهودها الكبيرة في طباعة الدراسة في زمن قياسي .

الباحث

علي سليمان الشطي

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر
هـ	المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الملاحق
ك	الملخص باللغة العربية
	الفصل الأول : الاطار العام للدراسة
٢	✓ مقدمة
٢	✓ أهمية الدراسة
٥	✓ مشكلة الدراسة
٦	✓ أهداف الدراسة
٦	✓ الدراسات السابقة
١٢	✓ مميزات الدراسة
١٣	✓ متغيرات الدراسة وطرق قياسها
١٧	✓ فرضيات الدراسة
١٩	✓ نموذج الدراسة
	- الفصل الثاني : الإئتمان البنكي والمخاطر المحيطة به
٦	عناصر وأبعاد الائتمان البنكي ودوره في عملية التنمية :
٢١	✓ - تعريف الائتمان
٢١	✓ - أساسيات الائتمان
٢٣	- السياسة الائتمانية / محدداتها وأهدافها
٢٦	- وضع السياسة الائتمانية ومحتوياتها
٢٦	- القواعد الأساسية للاقتراض
٢٧	✓ - معايير الائتمان
٢٧	✓ - أسباب عدم القدرة على سداد الديون من قبل المقترضين

٢٩	✓ - نماذج التصنيف
٢٩	✓ - تصنيف القروض
٣١	- دور البنوك الأردنية في عملية التنمية والاستثمار
	- أهمية تقييم مخاطر الائتمان البنكي وحجم المخاطر :
٢٣	✓ - أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك وطرق قياسها
٢٥	- العوامل الشائعة المؤثرة على المخاطر البنكية
٢٧	✓ - تعريف مخاطرة عدم السداد
٢٧	✓ - نموذج مخاطرة عدم السداد
٢٨	- دالة مخاطر الائتمان
٤٠	- إدارة مخاطر الائتمان
٤٠	- مراحل إدارة مخاطر الائتمان
٤١	- العوامل المرتبطة بإدارة مخاطر الائتمان
٤٢	✓ - أسباب فشل البنوك في عمليات الاقراض
٤٣	- بيئة الائتمان
٤٣	- استراتيجية إدارة مخاطر الائتمان
	✓ - طرق تقييم وتحليل مخاطر الائتمان :
٤٦	- تعريف تحليل الائتمان
٤٦	- البحث والتحري عن طالب الائتمان
٤٧	✓ - مصادر الحصول على المعلومات عن طالب الائتمان
٥٠	- تحليل الائتمان
٥٠	✓ - أبعاد عملية تقييم مخاطر الائتمان

الصفحة	الموضوع
٥١	- أنظمة تقييم الائتمان
٥٢	- المقارنة بين نظامي التقييم الاجتهادي والتجريبي
٥٤	- استخدام معامل Zeta في التحليل
٥٦	- تحليل الائتمان باستخدام النسب المالية
٥٧	- استخدام التدفق النقدي كأداة كمية في التحليل الائتمان
٥٩	- التحليل الاستراتيجي الائتماني
	- أهمية نواحي التقييم الخمسة (5C's of credit) ودورها
٦٠	في عملية تقييم مخاطر الائتمان
	- أهمية قرارات الائتمان البنكي بالنسبة للبنوك التجارية :
٦٢	- عملية اتخاذ قرار الائتمان
٦٢	- خطوات عمليات اتخاذ قرار الائتمان
	الفصل الثالث : منهجية الدراسة :
٦٥	مجتمع وعينة الدراسة
٦٦	طرق جمع المعلومات
٦٧	محددات الدراسة ونطاقها
٦٧	التحليل الاحصائي المستخدم في الدراسة

	الفصل الرابع : التحليل الإحصائي
	- قياس مدى تحليل نواحي التقويم الخمسة باستخدام :
٦٩	- اختبار المصدقية
٧١	- استخدام الاحصاء الوصفي
٧٦	- اختبار الاعتيادية والتوزيع الطبيعي للمتغيرات
٧٩	- استخدام مقاييس النزعة المركزية
	- اختبار معاملات الارتباط :
٨١	- معامل ارتباط بيرسون
٨٦	- معامل ارتباط سبيرمان
	- اختبار الفرضيات :
٩٠	- اختبار الفرضية الأولى
٩٧	- اختبار الفرضية الثانية
٩٩	- اختبار الفرضية الثالثة
١٠٨	- اختبار الفرضية الرابعة
	الفصل الخامس : النتائج والتوصيات
١١٠	- النتائج
١١٢	- التوصيات
١١٤	قائمة المصادر والمراجع
١١٧	ملحق استبانة الدراسة
١٣٤	ملحق أسماء البنوك التي طبقت عليها الدراسة
١٣٥	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
٣١	قيم التسهيلات الإئتمانية للقطاعات الاقتصادية للدولة خلال الفترة (٨٧-١٩٩٤)	١ -
٧٠	نتائج قيم ألفا (α) لاختبار المصدقية	٢ -
٧٥	نتائج قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات البنوك بالنسبة لكل متغير من متغيرات الدراسة	٣ -
٧٨	نتائج قيم الأهمية النسبية	٤ -
٨٠	نتائج قيم مقاييس النزعة المركزية لعناصر حجم النشاط البنكي	٥ -
٨٣	نتائج قيم معامل ارتباط بيرسون لعناصر حجم النشاط البنكي	٦ -
٨٤	نتائج قيم معامل ارتباط بيرسون لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها مع متغيرات الدراسة	٧ -
٨٥	قيم معامل ارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة (عناصر حجم النشاط البنكي) مع بعضها البعض .	٨ -
٨٥	قيم معامل ارتباط بيرسون بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وعناصر حجم النشاط البنكي .	٩ -
٨٧	نتائج قيم معامل ارتباط سبيرمان بين عناصر حجم النشاط البنكي والمتغيرات التابعة الستة	١٠ -
٨٨	نتائج قيم معامل ارتباط سبيرمان بين المتغيرات الستة المستقلة ومتوسطها مع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	١١ -
٨٩	قيم معامل ارتباط سبيرمان بين عناصر حجم النشاط البنكي مع بعضها البعض.	١٢ -
٨٩	قيم معامل ارتباط سبيرمان بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وعناصر حجم النشاط البنكي .	١٣ -
٩٠	نتائج قيم طرح أو اضافة الانحرافات المعيارية من وإلى الوسط الحسابي	١٤ -
٩٦	نتائج قيم متوسط اجابات كل بنك من البنوك بالنسبة لكل متغير من المتغيرات الستة	١٥ -
٩٨	قيم الأهمية النسبية لدرجة تحليل البنوك لنواحي التقييم الخمسة	١٦ -

فائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
١ -	ملحق إستبانة الدراسة	١١٧
٢ -	ملحق أسماء البنوك التي طبقت عليها الدراسة	١٢٤

ملخص

تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في الأردن

(دراسة ميدانية)

علي سليمان الشطبي

بإشراف الدكتور غستان أومت

تهدف هذه الدراسة أولاً : إلى التأكد من أن البنوك التجارية في الأردن تعمل على تقييم مخاطر الائتمان عن طريق دراسة وضع المتعامل المقترض وذلك من خلال التأكد من قيام هذه البنوك بتحليل نواحي التقييم الخمسة في دراستها لأوضاع المتعاملين والتي يمكن من خلالها الحكم على مقدرة المتعامل على سداد القرض الممنوح له . وثانياً : قياس مدى كفاءة الإدارة البنكية لهذه البنوك في عملية تقييم ومتابعة مخاطر الائتمان . وثالثاً: التأكد من وجود علاقة بين حجم النشاط البنكي ومدى دراسة البنوك لنواحي التقييم الخمسة . ورابعاً : التأكد من مدى وجود علاقة بين دراسة البنك لنواحي التقييم الخمسة ومخاطر الائتمان . ولتحقيق هذه الأهداف تمت تجزئة البحث الى جزئين ، الجزء الأول ويبحث في أثر عناصر حجم النشاط البنكي (عدد العاملين في البنوك وعدد الفروع لكل بنك ومجموع الموجودات ، وحجم التسهيلات الائتمانية التي يمنحها كل بنك للمتعاملين معه) على مدى دراسة البنك لنواحي التقييم الخمسة (سمعة المتعامل ، مقدرة المتعامل ، رأسمال المتعامل ، الضمانات المقدمة ، والظروف الاقتصادية) وكذلك أثرها على كفاءة الإدارة البنكية . أما الجزء الثاني فإنه يبحث في أثر دراسة البنوك لنواحي التقييم الخمسة وكذلك أثر كفاءة الإدارة البنكية على مخاطر الائتمان البنكية .

وبناء عليه فإن العوامل (المتغيرات) التي تمت دراستها تكونت في

الجزء الأول من حجم النشاط البنكي كعامل مستقل ونواحي التقييم الخمسة

وكفاءة الإدارة البنكية كعوامل تابعة .

أما الجزء الثاني فشمّل نواحي التقييم الخمسة وكفاءة الإدارة البنكية كعوامل مستقلة ومخاطر الائتمان كعامل تابع .

مجتمع الدراسة شمل جميع المراكز الرئيسية للبنوك التجارية الأردنية والفروع الرئيسية للبنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن (باستثناء أحد البنوك التجارية الأردنية الذي رفض الإجابة على أسئلة الاستبانة الموجه له) وشملت عينه الدراسة (والتي تكونت من خمس نسخ لكل بنك) مديرو الاقراض أو من يقوم مكانهم ورؤساء الأقسام والموظفين المعنيين بعمليات الاقراض في كل بنك من البنوك المستهدفة .

استخدم الباحث أساليب الاحصاء الوصفي المناسبة من مقاييس النزعة المركزية والتشتت ومقاييس تحليل الارتباط المستخدم في اختبار الفرضيات.

وفي نهاية الدراسة توصل الباحث الى النتائج التالية :

- ١- لا تقوم البنوك التجارية في الأردن بتحليل نواحي التقييم الخمسة بشكل متميز بل أن درجة التحليل هذه تقع ضمن الحدود العادية .
- ٢- تختلف البنوك التجارية في الأردن فيما بينها لجهة تحليل نواحي التقييم الخمسة باستثناء تحليلها لسمعة المتعامل .
- ٣- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم النشاط البنكي ومدى تحليل البنوك لنواحي التقييم الخمسة في عملية تقييم المتعاملين المقترضين .
- ٤- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى تحليل البنوك لنواحي التقييم الخمسة ومخاطر الائتمان البنكية .

يقترح الباحث في ضوء نتائج الدراسة التوصيات التالية :

- ١- ضرورة أن تتبنى البنوك سياسة ائتمانية تعتمد الأسس والمعايير العلمية المتبعة في عمليات الاقراض لكي تكون عملية الائتمان التي تؤديها هذه البنوك موضوعية وخاضعة للأسس والمعايير المعتمدة ، وبحيث تحقق أعلى درجة من الكفاءة والفاعلية والنجاح تمكنها من أن تكون قادرة أولاً : على

حماية نفسها من مخاطر عدم القدرة على السداد . وثانياً: فتح المجال أمام البنوك لتنظيم أولوياتها بحيث تعطي الأهمية والأولوية في الاقراض للمؤسسات والأفراد القادرين على استخدامها الاستخدام الأمثل . وثالثاً: المساهمة في زيادة نمو الاقتصاد الوطني .

٢- ضرورة توعية إدارات البنوك التجارية في الأردن الى مزايا اتباعها الأسس والأساليب العلمية المعتمدة في عمليات منح الائتمان .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- ١ - مقدمة
- ٢ - أهمية الدراسة
- ٣ - مشكلة الدراسة
- ٤ - أهداف الدراسة
- ٥ - الدراسات السابقة
- ٦ - مميزات الدراسة
- ٧ - متغيرات الدراسة وطرق قياسها
- ٨ - فرضيات الدراسة
- ٩ - نموذج الدراسة .

١. مقدمة : Introduction :

تعتبر التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية للمتعاملين من أهم جوانب النشاط المصرفي الذي تقوم به هذه البنوك في الوقت الحاضر . حيث تعتبر التسهيلات الائتمانية عصب النشاط المصرفي وعموده الفقري (شحاته ، ١٩٩٠ أ) ، وذلك لأن هذه العملية تعتبر اليد الطولى لرجال الأعمال والمستثمرين الذين تتوفر لديهم أفكار استثمارية وتتاح لهم فرص استثمار قد يؤدي استغلالها في الوقت المناسب الى تحقيق أرباح كبيرة ونتائج طيبة تعود بالخير العام على البلد وعلى تحسين أوضاعها الاقتصادية والى دفع عجلة التقدم والتنمية فيها الى الامام من خلال استثمار واستغلال الخامات والموارد الطبيعية المعطلة أو غير المستغلة بالشكل الأمثل هذا بالإضافة إلى توفير فرص عمل أفضل للطاقت البشرية ذات الكفاءة والمدربة وجعلها تساعد في دفع عجلة التنمية مما يساهم في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

وبما أن التسهيلات الائتمانية تمثل الجانب الأكبر من موجودات البنوك التجارية ويتضح ذلك من خلال التقارير المالية السنوية لهذه البنوك حيث نجد أن نسبة الدينين الى إجمالي الموجودات المتداولة كبيرة جداً في الميزانية العمومية لهذه البنوك ، وبهذا فإنها تُعد المصدر الأول لأرباحها. لكن وبالرغم مما يوفره الائتمان المصرفي من عائد كبير للبنوك إلا أنه وكما هو معروف مالياً فإنه كلما زادت المخاطر كلما زاد العائد المرغوب فيه للتعويض عن هذه المخاطر، كما أن العائد المرغوب فيه ليس بالضرورة هو العائد الفعلي أو العائد الممكن تحقيقه بدليل أن بعض الاستثمارات غير جذابة لأن العائد الفعلي لها لا يبلغ حجم العائد المرغوب فيه الملائم للمخاطرة. ويمكن حساب العائد المرغوب فيه باستعمال نموذج CAPM .

– لذلك فإنه يجب على البنوك أن تتبع سياسة رشيدة توازن فيها بين

العائد الاستثماري المتوقع من وراء منحها الائتمان للمتعاملين وبين المخاطر المترتبة على هذا الائتمان والتي تتمثل في مخاطر تأخير السداد عن مواعيده والتي تسمى بمخاطر التجميد أو مخاطر افلاس المتعاملين وعدم قدرتهم على السداد نهائياً وتحول ديون البنوك الى ديون معدومة غير متوقعة السداد مما يعرض البنوك الى خسائر مالية كبيرة قد تؤدي بها الى الافلاس هي نفسها .

يتضح من ذلك أنه من الأفضل بل ومن الضروري أن تقوم البنوك بدراسة المتعامل طالب الائتمان دراسة جيدة ودراسة جميع الظروف المحيطة به وبعمله من ظروف شخصية المتعامل وظروف بيئية وظروف اقتصادية محلية وإقليمية ودولية والتي قد يكون لها تأثير مباشر وغير مباشر على قدرته على السداد .

ولتسهيل إجراء هذه الدراسة بالدقة والسرية المطلوبة فإنه سيقتصر تطبيقها على البنوك التجارية في الأردن والتي تسعى الى تحقيق الأرباح من وراء نشاطها .

حيث سيتم التركيز على تقييم مخاطر الائتمان في هذه البنوك للوقوف على مدى جدية تعاملها مع هذه القضية (مخاطر الائتمان) وكيفية تعاملها معها ومقارنة هذه الكيفية مع ما يجب أن يكون عليه هذا التعامل أو التقييم لمخاطر الائتمان وذلك من خلال مقارنة الواقع العملي للبنوك مع ما حدده وأشار إليه الباحثون والكتاب المتخصصون في هذا الموضوع من خلال كتاباتهم المتعددة حول موضوع مخاطر الائتمان .

وسيتم اعتماد نواحي التقييم الخمسة المعروفة (سمعة المتعامل ، مقدرته، رأسماله، الضمانات ، الظروف الاقتصادية) كمعايير عامة يتم الحكم من خلالها على مدى تقييم البنوك لمخاطر الائتمان من خلال مدى تحليلها للنواحي الخمسة المذكورة ، والتي سوف يتم اعطاؤها أوزان نسبية واحدة ومتساوية لكل منها .

٢ . أهمية الدراسة :

قبل الخوض في دراسة مخاطر الائتمان سيعمد الباحث إلى تحديد مفهوم الائتمان من خلال التطرق الى التعريفات المتعددة لهذا المفهوم التي تناولها وحددها عدد من الخبراء والباحثين المختصين . فقد عرفه أحد العلماء بأنه " كل وفاء أجل لمبلغ من النقود يعتبر ائتماناً ، لأن الاجل الذي يمنح للمدين يقوم على الثقة المتبادلة بينه وبين الدائن " (الشرقاوي، ١٩٨١) .

كما عرفه أحد الخبراء بأنه "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان هذا الشخص طبيعياً أم اعتبارياً حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته كنتيجة لما يتمتع به من سمعة طيبة واحترام لتعهداته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك المقرض من التعامل المقترض ويتمثل في الفوائد والعمولات".

وعمليات الائتمان عموماً هي كل عملية يمنح فيها المصرف مبالغ أو ضمانات للمتعامل معه الذي يثق فيه مثل منح القروض النقدية أو خصم الكمبيالات التجارية أو فتح الاعتمادات المستندية أو إصدار خطابات الضمان" (شحاته ، ١٩٩٠ ب).

من هذه التعاريف نخرج بنتيجة أن الائتمان يعني أن هنالك عملية تبادلية لها طرفان أحدهما المقرض وهو البنك والمقترض وهو المتعامل حيث يقدم المقرض للمقترض قيمة عاجلة مع تعهد المقترض بسدادها في وقت لاحق يتم الاتفاق عليه بين الطرفين ويحصل المقرض بالمقابل على عائد (ربح) يشمل عائد الانتطار لفترة استرداد الاصل والحصول على الربح (الفائدة) وعائد الأتعاب (العمولة) وعلاوة المخاطرة.

ولاشك أن وظيفة منح الائتمان تعتبر من أهم وأخطر الوظائف التي تباشرها البنوك التجارية نظراً لأن الأموال التي تمنحها ليست ملكاً لها بل هي أموال المودعين (شحاته، ١٩٩٠ ج) .

لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن تقوم ادارة البنوك بإستخدام الأموال المودعة لديها أفضل استخدام مما يضمن لها تحقيق أفضل عائد وبأقل مخاطرة ممكنة بحيث تحاول قدر الامكان أن تحد من مخاطر الائتمان باتباعها أفضل طرق منح الائتمان المتوفرة .

وبناء عليه ، ومن أجل التعامل مع هذا الموضوع بشكل أكثر تحديداً فإنه سيتم تحديد المقصود بمفهوم مخاطر الائتمان من خلال التعريفات المتعددة التي تطرق إليها الباحثون .

فقد عرف أحد المصرفيين الخطر الائتماني بأنه "الخسائر التي تحدث للبنك نتيجة عدم مقدرة العميل على سداد القرض وفوائده وتعزى المخاطر الى عدة عوامل داخلية وخارجية منها ضعف إدارة الائتمان وكذلك الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية" (Sinkey, 1993 a).

وهناك تعريف للمخاطر الائتمانية بأنها "عدم قدرة المتعامل على سداد القرض في تاريخ استحقاقه وان المخاطر الائتمانية تقسم الى مخاطر تجارية عندما يكون المتعامل شخصاً أو مشروعاً تجارياً وأخرى مخاطر سيادية عندما يمنح القرض لمشروع تملكه الدولة".

وتظهر مخاطر الائتمان من خلال تأخر المتعامل عن السداد في الوقت المتفق عليه والمحدد للسداد وخاصة عند تكرار مثل هذا التأخير وتسمى هذه المخاطر بمخاطر التجميد، وكذلك تظهر مخاطر الائتمان حينما يعجز المتعامل عن سداد القرض وتسمى هذه المخاطر بمخاطر اعسار المتعامل.

إن هذه المخاطر سواء كانت مخاطر التجميد أو اعسار المتعامل تؤثر على البنوك خاصة إذا تكررت هذه المخاطر لأن معظم أموال البنك مملوكة للمودعين مما يعرض البنك لمشكلة عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه أصحاب هذه الودائع، كما أنه يضيع على البنك فرصة إعادة استثمار هذه الأموال باقراضها إلى عملاء آخرين للحصول على فوائد وعمولات كعوائد على عمليات الاقراض هذه. كما أن المخاطر المذكورة ليست الوحيدة التي قد يتعرض لها البنك حيث أن هنالك أنواع أخرى من المخاطر منها مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر عدم الوفاء ومخاطر رأس المال، حيث سيتم التحدث عنها لاحقاً بالتفصيل.

٣. مشكلة الدراسة : Problem statement

تتمثل مشكلة البحث في الاجابة على السؤال التالي : إلى أي مدى تحلل البنوك التجارية في الأردن نواحي تقييم مخاطر الائتمان الخمسة (سمعة المتعامل ومقدرة المتعامل ورأسمال المتعامل والضمانات المقدمة من المتعامل والظروف الاقتصادية السائدة والمتوقعة) عند منحها للتسهيلات الائتمانية للمتعاملين وكذلك ما مدى كفاءة الإدارة البنكية في عملية التحليل هذه إضافة الى أثر حجم النشاط البنكي على تحليل البنوك لنواحي التقييم المذكورة وأثر هذا التحليل على مخاطر الائتمان.

٤ . أهداف الدراسة : Study Objectives

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

- أولاً : التأكد من أن البنوك التجارية في الأردن تقيّم مخاطر الائتمان من خلال دراسة وضع المتعامل المقترض قبل منحه القرض .
- ثانياً : التأكد من اتباع هذه البنوك نواحي التقييم الخمسة في تقييمها لأوضاع المتعاملين والتي يمكن من خلالها الحكم على مقدرة المتعامل على سداد القرض الممنوح له .
- ثالثاً : قياس مدى كفاءة الادارة البنكية لهذه البنوك في عملية تقييم ومتابعة مخاطر الائتمان .
- رابعاً : التأكد من وجود علاقة بين حجم النشاط البنكي ومدى تحليل البنوك لنواحي التقييم الخمسة .
- خامساً : التأكد من مدى وجود علاقة بين قيام البنك بتحليل نواحي التقييم الخمسة ومخاطر الائتمان .

٥ . الدراسات السابقة : Litereture review

أشار العديد من الكتاب والباحثين الى موضوع تقييم مخاطر الائتمان لدى المؤسسات البنكية في دراساتهم وكتاباتهم ، والتي تدور حول الحصول على معلومات أساسية عن المتعامل طالب الائتمان والتي تعرف بعملية تقييم المتعامل من خلال معايير التقييم الخمسة (5c's of credit) .

حيث أشارت حياة شحاته في كتابها "مخاطر الائتمان في البنوك التجارية" إلى ما أورده جاكوب (Jacob, 1984, p. 216) من ضرورة حصول البنك على معلومات عن ثلاث سمات أساسية عن المتعامل وهي قدرته على السداد ، وشخصية المتعامل وحجم رأسمال المتعامل .

ويضيف ويستون وبرينجهام (Weston and Bringham, 1981, p.315)

على المعلومات السابقة الرهونات التي يمكن أن يقدمها المتعامل والظروف الاقتصادية المحيطة (Weston et al, 1996) .

أما منير هندي فيذكر في كتابه إدارة البنوك التجارية، ١٩٨٧ ص١٩١ أن المعلومات الأساسية المطلوب الحصول عليها عن مقدم طلب الائتمان هي على النحو

التالي (هندي، ١٩٨٧) :

- ١ - قدرة التعامل Capacity ويقصد بها مدى امكانية قيام التعامل بسداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة .
- ٢ - شخصية التعامل (Character) ويقصد بها السمات التي تكشف عن رغبة التعامل في سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة .
- ٣ - رأس المال (Capital) ويقصد بها نسبة أموال الملكية الى إجمالي الموارد المالية المتاحة .
- ٤ - الضمانات (Collateral) وهي الأصول التي يبدي التعامل استعدادها لتقديمها للبنك كضمان مقابل الحصول على القرض .
- ٥ - الظروف الإقتصادية (Conditions) ويقصد بها أثر الحالة الإقتصادية السائدة على نشاط التعامل وعلى مقدرته على سداد ما عليه من مستحقات .

ويشير أسامة الأنصاري في كتابه ادارة البنوك التجارية ، ١٩٨٧، ط١ إلى أن معالجة موضوع تحليل الائتمان تتم من خلال دراسة خمسة عوامل يحتاج اليها محلل الائتمان وبذلك لتحديد مقدرة التعامل على سداد القرض ويطلق عليها 5c's وذلك لأنها تبدأ كلها بحرف C في اللغة الانجليزية (الانصاري ، ١٩٨٧) .

- | | |
|-----------------------|-------------------------------|
| ١ - الشخصية | 1. Character (good citizen) |
| ٢ - القدرة المالية | 2. Capacity (cash flow) |
| ٣ - رأس المال والثروة | 3. Capital (wealth) |
| ٤ - الضمانات | 4. Collateral (security) |
| ٥ - الظروف الإقتصادية | 5. Conditions (Economic) |

وتساعد هذه العوامل في تحديد الائتمان وتحديد قدرة التعامل على السداد Credit Risk and Credit Worthness ، كما تساعد هذه العوامل محلل الائتمان على اتخاذ قرار جيد وتساعد أيضاً في التحديد الدقيق للمؤشرات التالية التي تمثل أهم النتائج المستخلصة من عملية تحليل الائتمان Credit Analysis Process وهي:

- ١- تحديد درجة الخطر التي يتعرض لها المتعامل .
- ٢- هل تقبل أم ترفض المتعامل .
- ٣- ما هي أهم العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار وذلك عند تسعير القروض .
- ٤- تحديد جودة المتعامل وجودة القرض.
- ٥- تحديد أهم الخصائص التي على أساسها يتم تقييم طلب المتعامل .

وأخيراً تساعد عملية تحليل الائتمان في تحديد أهم الأهداف والمؤشرات النمطية التي تساعد في تقييم خطر الائتمان المقدم للمتعامل .
 وفي مقالة لهشام البساط تحت عنوان ملفات ووثائق التسليف المنشور في كتاب إدارة الائتمان وتقويم المخاطر ، اتحاد المصارف العربية ص٦٤-٦٥ يذكر الكاتب أن طريقة تحليل طلبات التسليف تختلف من مصرف إلى آخر . فهناك من يعتمد على تقويم المزايا والكفاءات الخاصة بالمؤسسة والقائمين عليها في حين تعتمد بنوك أخرى على تحليل الوضعية المالية والحاسبية . وبالنسبة للتقويم الذي يعتمد مزايا المؤسسة والقائمين عليها فإنها تقوم على العناصر التالية (البساط ، ١٩٨٦).

١ - سلوك المقرض : Character of Borrower

حيث يطلب من موظف الائتمان أن يتعرف بدقة على عميله ويجمع أكبر قدر من المعلومات عنه ، مثال سلوكه تجاه الآخرين ، سمعته واستقامته . وتقاس بأسئلة المجموعة الثانية من أسئلة الاستبيان .

٢ - قدرة المتعامل : Capacity of Borrower

تعتبر خبرة وكفاءة المتعامل الإدارية ومستوى ونوعية مساعديه دليلاً على مدى نجاح المؤسسة في الماضي وإمكانية استمرارها في المستقبل خاصة بالنسبة للمشروع الفردي وشركات الأشخاص ، وتقاس بأسئلة المجموعة الثالثة .

٣ - رأسمال المقرض ومصادره : Borrower's Capital Resources

يمثل رأسمال المقرض قوة المتعامل المالية ، كما أن القيمة الصافية للمؤسسة Networth تساعد على تقدير وضعية المتعامل وإمكانية اعطائه القروض اللازمة ، وتقاس بأسئلة المجموعة الرابعة .

٤ - الضمانات : Collateral

يعتبر الضمان صمام الأمان ضد المخاطر التي يتعرض لها البنك من جراء تعسر أوضاع المقرض وبالتالي تشكل الضمانات حماية لحق المصرف يتم الرجوع إليها في حال عجز المتعامل ، وتقاس بأسئلة المجموعة الخامسة .

٥ - الظروف الإقتصادية : Economic Conditions

تؤثر الظروف الإقتصادية من رواج أو كساد على جو الأعمال بوجه عام . مما يتطلب من المصرف المعني بالتسليف لقطاع معين تتبّع الأوضاع والظروف الإقتصادية العامة في هذا القطاع وبالذات قبل منح التسهيلات . مثلاً وجود مخزون كبير في البلاد من الحديد والاسمنت وكساد في عملية تصريفه داخليا أو خارجيا مع وجود طلب جديد لتسليف مصنع للحديد أو الإسمنت . وتقاس بأسئلة المجموعة السادسة .

٤٧٢٩٠٢

- وفي مقالة أخرى لعباس الحلبي في نفس الكتاب السابق ص ٢٥٩ يحدد الكتاب مقومات عملية الاقراض بالعناصر الخمسة التالية وهي :
- ١ . أدبيات المتعامل واستجماع المعلومات عن وضعه الشخصي وأخلاقياته وسلوكه في الحياة ووضعه العائلي .
 - ٢ . قدرة المتعامل على الإستدانة .
 - ٣ . استقصاء واقع المتعامل المادي والذي يتعلق بتكوين قناعة لدى المصرف بملاءة الشخص الذي سوف يتعامل معه .
 - ٤ . الضمانات .
 - ٥ . الظروف الإقتصادية المحيطة بالمقرض .

ويشير ابراهيم مختار في كتابه التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات ص ٦١-٦٣ (١) إلى العوامل التي توضح مقدرة المتعامل على السداد ، حيث يذكر الكاتب أنه هنالك عدة عوامل يمكن عن طريقها الحكم على قدرة المقرض على سداد القرض وهذه العوامل متعارف على تسميتها بالانجليزية (5c's of Credit) وهي (مختار ، ١٩٨٤) :

مختار
١٩٨٤

١ - الشخصية (good citizen) Character

ويعني هذا العنصر رغبة المتعامل في سداد قرض البنك ويظهر أهمية تحليل هذا العنصر في أوقات الكساد أو الأزمات المالية التي يتعرض لها المتعامل في نشاطه حيث أن المتعامل الذي يرغب في السداد أو يكون لديه نية في سداد ديونه يصر عليه حتى في وقت الأزمة أو الشدة، ويمكن لمحلل الائتمان الاسترشاد بعدة مؤشرات للتعرف على توافر هذا العنصر لدى المتعامل وذلك من خلال التعرف على معاملات المتعامل مع عملائه الموردين أو مع مصلحة الضرائب ومؤسسة التأمينات الاجتماعية فضلاً عن معرفة البيئة التي نشأ فيها المتعامل وتربيته وأخلاقه وسلوكه وأسلوب حياته .

٢ - المقدرة (Cash flow) Capacity

ويقصد بها كفاءة المتعامل من الناحية الفنية والمالية والإدارية وتتوقف مقدرة المتعامل على إعادة القرض في ميعاد استحقاقه على الغرض الذي سيستخدم فيه القرض وعلى مصادر سداده وتعتبر خبرات المتعامل السابقة والحالية في مجال عمله مؤشراً هاماً على توافر هذا العنصر لديه .

٣ - رأس المال (wealth) Capital

يمثل هذا العنصر هامش الأمان بالنسبة للبنك حيث أنه مع توفر رأس المال يستطيع المتعامل أن يوفر لمشروعه الأجهزة والآلات الحديثة . ويعتبر رأس المال من الناحية الائتمانية الضمان الذي يؤكد مقدرة المتعامل على السداد .

٤ - الظروف Conditions

يتعين على محلل الائتمان دراسة الأوضاع الاقتصادية القائمة والمستقبلية وكذلك دراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل به المقترض من حيث درجة المنافسة والتطور التكنولوجي في هذا القطاع ومدى تكيف المقترض مع هذه التطورات .

٥ - الضمان (Collateral (Security)

تلعب الضمانات دوراً هاماً في احساس المتعامل بجدية التزامه وشعوره بتحمل عبء التمويل . وقد يكون الضمان عينياً أو شخصياً وذلك حتى تتوافر الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة . وللضمان أهمية عندما تسوء أحوال المتعامل ويضطر البنك لاستخدامه .

ويشير سنكي (J.Sinkey) في كتابه The Financial Management of

Commercial Banks إلى أن تحديد مخاطر الائتمان وقدرة المتعامل على السداد

تعتمد على العناصر الخمسة التالية (Sinkey 1993 b) :

Credit risk and credit worthness depend on the 5c's of credit management.

Character (good citizen)	- الشخصية
Capacity (cash flow)	- المقدرة على الاقتراض والسداد
Capital (wealth)	- رأس المال
Collateral (Security)	- الضمانات
Conditions (Economic)	- الظروف الإقتصادية

ويضيف الكاتب أن هدف إدارة الائتمان هو قياس هذه العناصر الخمسة

حتى يمكن اتخاذ قرارات جيدة ومتماثلة وهامة بشأن تحديد قدرة المتعامل على السداد وتسمى هذه العملية بتحليل الائتمان Credit Analysis .

وفي إشارة الى العوامل موضع الدراسة عند تحليل طلب الحصول على

القرض يحدد محمد سعيد سلطان ورفاقه في كتابه إدارة البنوك هذه العوامل بالعناصر التالية (سلطان ، ١٩٨٩ أ) :

١ - القدرة على الاقتراض والسداد لطالب الائتمان Capacity to Borrow and Repay

حيث لا تهتم البنوك فقط بالقدرة على السداد وإنما تتعدها الى أهلية طالب الائتمان وقدرته على الاقتراض .

٢ - السمعة Character وتعني مدى حرص المتعامل على سداد التزاماته وتمسكه التام بشروط الائتمان .

٣ - المقدرة على توليد الدخل (Ability to create income (capital) فإذا كان من المنتظر سداد القرض من الأرباح المستقبلية فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب الائتمان على توليد أرباح في المستقبل كافية لإداء هذه الالتزامات .

٤ - درجة ملكية الأصول (Ownership of Asset (collateral) وتعني حجم ونوعية الأصول التي تمتلكها الشركة المقترضة والتي يمكن استخدام بعضها كضمان في حالة عدم كفاية الأرباح ويقلل هذا من المخاطر التي يتعرض لها البنك .

٥ - الظروف الاقتصادية (Economic conditions تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته والتي قد تكون غير مواتية بحيث تجعل الظروف الاقتصادية المتوقعة من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف وخاصة اذا ما كان القرض طويل الأجل .

١ . مميزات الدراسة :

- ١) أما ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فهو بعض النقاط التالية:
- ٢) إن هذه الدراسة تعطي انطباعاً عن مدى تطبيق البنوك التجارية في الأردن لمبادئ وأسس الائتمان الحديثة .
- ٣) إنها تبحث في مدى تطبيق البنوك لمبادئ الإدارة المالية السليمة في البنوك هذا الموضوع الذي لم يتم التطرق اليه سابقاً .

المحقق
المركز
١٠٠

٧ - متغيرات الدراسة وطرق وقياسها : Variables and measures

بما أن هدف هذه الدراسة هو تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في الأردن وذلك من خلال تحديد مدى تحليل هذه البنوك لنواحي التقييم الخمسة (5c's of credit) عند تقييمها لطلبات الائتمان المقدمة إليها من المقترضين .

فإن نموذج هذه الدراسة يتكون من قسمين يتم من خلالهما الوصول إلى أهدافها والغاية منها :

أ - تحديد آلية معينة تمكن من قياس مدى تحليل البنوك التجارية في الأردن لنواحي التقييم الخمسة عند تقييمها لطلبات الائتمان المقدمة إليها من المتعاملين وهذه المعايير هي :-

(١) شخصية المتعامل : Character

وتعني مدى حرص المتعامل على سداد التزاماته والوفاء بها وتمسكه التام بشروط الاتفاق ، وتشمل كذلك رغبة المتعامل في سداد القروض المستحقة عليه ، وعموماً يتعلق هذا الأمر بمدى اخلاقيات المتعامل .

ولقياس هذا المتغير يلزم الحصول على معلومات عن المتعامل من خلال :

أ) السجلات السابقة للمؤسسات التي يتعامل معها المتعامل .

ب) شهادات اثبات الشخصية والمستندات المقدمة من قبل المتعامل .

ج) من خلال اجراء المقابلات الشخصية مع المتعامل من قبل مكاتب الإقراض في البنوك .

لكن تبقى الطريقة الأمثل لقياس هذا المتغير هي عملية الاتصال الشخصي المباشر مع المتعامل للحكم على رغبته في السداد .

(٢) المقدرة : Capacity

وتشمل المقدرة بالاضافة الى مقدرة المتعامل على السداد مقدرته على الاقتراض وأهليته للحصول على هذا القرض Capacity to Borrow and to pay . ويمكن قياس هذا المتغير من خلال صافي الراتب (الأجر) بعد اقتطاع ضريبة الدخل أو صافي الربح بعد خصم الضرائب أو التدفق النقدي .
Can be measured by take-home pay, after- tax profits or by cash flow.

(٣) رأس المال : Capital

يمثل هذا المتغير هامش الأمان بالنسبة للبنك حيث أنه مع توفر رأس المال يستطيع المتعامل أن يوفر لمشروعه الأجهزة والآلات الحديثة كما أنه يستطيع أن يواجه المنافسة الحادة التي تقابله ، ويعتبر كذلك من الناحية الإئتمانية الضمان الذي يؤكد مقدرة المتعامل على السداد (شحاته ، ١٩٩٠ د) . ويمكن قياس هذا المعيار من خلال صافي موجودات وثروة المتعامل (Borrower's Net worth position) .

(٤) الظروف : Conditions

وتشمل دراسة الأوضاع الاقتصادية القائمة والمتوقعة وكذلك دراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل به المقترض من حيث درجة المنافسة، التطور التكنولوجي في هذا القطاع ومدى تكيف المقترض مع هذه التطورات (شحاته ، ١٩٩٠ هـ) .

ويمكن قياس هذا المتغير من خلال مدى تأثر المتعامل بظروف الكساد الاقتصادي ومدى تأثير هذا الكساد الاقتصادي في الحد من أو التقليل من عمليات الاقتراض (Sinkey , 1993 c) .

To measure Borrower's vulnerability to an economic down turn of credit crunch and the conditions factor can be viewed as involving a worst-case scenario of borrower's ability to pay.

ويشمل هذا المتغير أسوأ الاحتمالات التي قد يتعرض لها المتعامل ويصبح غير قادر على السداد .

(٥) الضمان : Collateral

وهي الأصول التي تمتلكها الشركة والتي يمكن استخدام بعضها كضمان في سداد القرض في حالة عدم كفاية الأرباح ، وتقلل هذه الضمانات من مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك .

ويمكن قياس هذا المتغير وتقييمه من خلال الحكم على نوعية الأصول التي يرغب المقترض في وضعها كضمان للقروض التي حصل عليها من البنك (Sinkey , 1993 d)

Can be evaluated by the quality of the assets the borrower is willing to place as security for a loan.

(ب) وبعد أن تأكد الباحث من مدى تحليل البنوك التجارية في الأردن لنواحي التقييم الخمسة عمل على قياس قوة العلاقة الارتباطية بين خصائص هذه البنوك (حجم النشاط البنكي) ومدى تقيدها بتحليل نواحي التقييم الخمسة .

وكذلك قياس العلاقة الارتباطية بين حجم النشاط البنكي وكفاءة الإدارة البنكية . إضافة إلى قياس العلاقة الارتباطية بين نواحي التقييم الخمسة وكفاءة الإدارة البنكية وبين مخاطر الائتمان .

وبذلك تكون متغيرات الدراسة على النحو التالي كما هي موضحة في نموذج الدراسة .

حيث يتكون هذا النموذج من قسمين مترابطين وهما :

القسم الأول يشمل المتغيرات التالية :

المتغيرات المستقلة Independent variables

وهي خصائص العينة والمتمثلة في حجم النشاط البنكي والذي تم التعبير عنه من خلال (عدد العاملين في البنك وعدد الفروع وحجم التسهيلات الائتمانية ومجموع الموجودات) .

حيث يمثل حجم النشاط البنكي مخرجات العملية البنكية أو حجم الخدمات البنكية ويمكن قياسه باستخدام مجموع الموجودات أو القروض والتسهيلات أو عدد العاملين على أساس أن حجم المخرجات يرتبط بعدد العاملين كما يمكن استخدام عدد فروع البنك على أساس أن حجم المخرجات يرتبط بعدد فروع البنك .

المتغيرات التابعة : Dependent variables

وهي نواحي التقييم الخمسة (5c's of credit) وتشمل (سمعة المتعامل ومقدرة المتعامل ورأسمال المتعامل والضمانات والظروف الاقتصادية) إضافة إلى كفاءة الإدارة البنكية في تقييم مخاطر الائتمان .

ويقصد بكفاءة الإدارة البنكية الإستغلال الأمثل للمواد والذي يتمثل في تعظيم الفارق بين العائد على الخدمات البنكية مع كلفة هذه الخدمات . وسيتم قياس هذا المتغير بأسئلة المجموعة السابعة المتعلقة بقياس كفاءة الإدارة البنكية للبنوك التجارية في الأردن والموجهة إلى إدارات هذه البنوك (القاسم ، ١٩٩٢) .

القسم الثاني ويشمل المتغيرات التالية :

المتغيرات المستقلة : وتمثل نواحي التقييم الخمسة المعروفة إضافة إلى كفاءة الإدارة البنكية .

المتغير التابع : مخاطر الائتمان وهي المخاطر الخاصة بعدم سداد الفائدة أو قيمة القرض الأصلي أو كليهما حسب الإتفاق المبرم ما بين البنك والمتعامل (Hample, 1994 a) .

ويتم قياس هذا المتغير من خلال مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كقيمة مطلقة يعتمدها الباحث .

٨ . فرضيات الدراسة : Hypotheses

(١) الفرضية العامة الأولى :

الفرضية العدمية H_0 : لا تقوم البنوك التجارية في الأردن بدراسة أوضاع المتعامل (سمعة المتعامل ومقدرة المتعامل ورأس مال المتعامل والضمانات المقدمة من المتعامل والظروف الاقتصادية) قبل منحه الائتمان .

الفرضيات الفرعية :

١ - ١ : لا تقوم البنوك التجارية في الأردن في تقييمها لوضع المتعامل بتحليل سمعة المتعامل طالب الائتمان .

١ - ٢ : لا تطبق البنوك التجارية في الأردن في تقييمها لوضع المتعامل بتحليل مقدرة المتعامل .

١ - ٣ : لا تطبق البنوك التجارية في الأردن في تقييمها لوضع المتعامل بتحليل رأسمال المتعامل .

١ - ٤ : لا تطبق البنوك التجارية في الأردن في تقييمها لوضع المتعامل بتحليل الضمانات التي يستطيع تقديمها .

١ - ٥ : لا تطبق البنوك التجارية في الأردن في تقييمها لوضع المتعامل بتحليل الظروف الاقتصادية .

(٢) الفرضية العامة الثانية :

الفرضية العدمية H_0 : لا تختلف البنوك فيما بينها لدى تحليلها لنواحي التقييم الخمسة (سمعة المتعامل ومقدرته ورأسماله والضمانات المقدمة منه والظروف الاقتصادية) قبل اتخاذها قرار منح الائتمان .

(٣) الفرضية العامة الثالثة :

الفرضية العدمية H_0 : لا توجد علاقة بين حجم النشاط البنكي ومدى التزام البنك بتحليل نواحي تقييم وضع المتعامل (السمعة والمقدرة ورأس المال والضمانات والظروف الاقتصادية) وكذلك كفاءة الإدارة البنكية .

الفرضيات الفرعية :

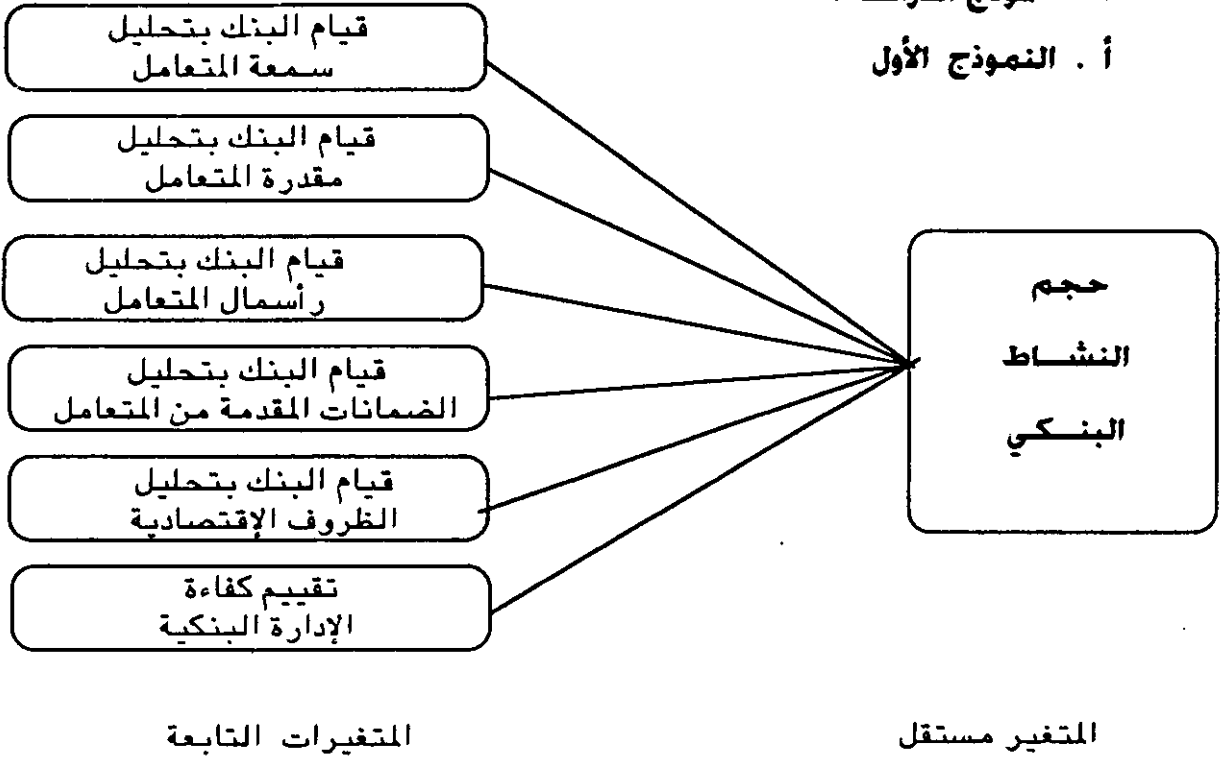
- ١-٢ : لا توجد علاقة بين حجم النشاط البنكي وقيام البنك بتحليل سمعة المتعامل .
- ٢-٣ : لا توجد علاقة بين حجم النشاط البنكي وقيام البنك بتحليل مقدرة المتعامل .
- ٣-٣ : لا توجد علاقة بين حجم النشاط البنكي وقيام البنك بتحليل رأسمال المتعامل .
- ٣-٤ : لا توجد علاقة بين حجم النشاط البنكي وقيام البنك بتحليل الضمانات .
- ٣-٥ : لا توجد علاقة بين حجم النشاط البنكي وقيام البنك بتحليل الظروف الإقتصادية .
- ٣-٦ : لا توجد علاقة بين حجم النشاط البنكي وكفاءة الإدارة البنكية في تقييم مخاطر الائتمان .

(٤) الفرضية العامة الرابعة :

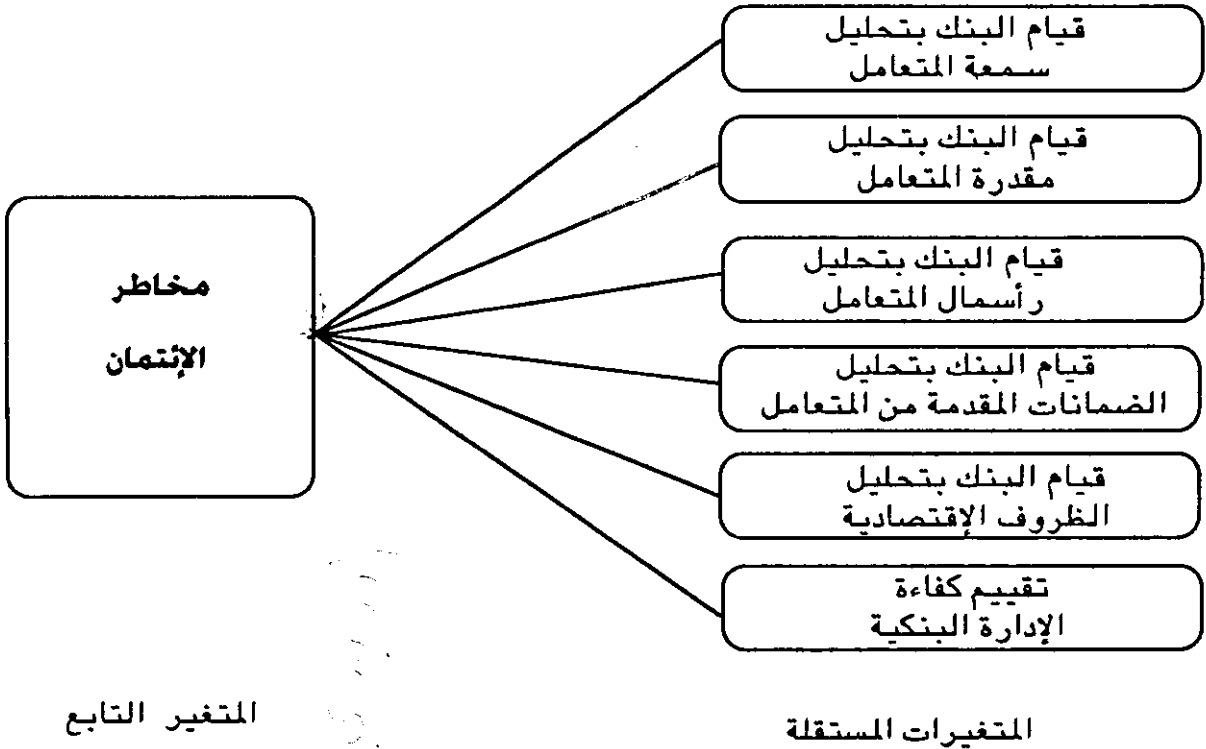
الفرضية العدمية H_0 : لا توجد علاقة بين قيام البنوك بتحليل نواحي تقييم وضع المتعامل (السمعة والمقدرة ورأس المال والضمانات والظروف الاقتصادية) وكفاءة الادارة البنكية في تقييم مخاطر الائتمان وبين مخاطر الائتمان .

٩ - نموذج الدراسة :

أ . النموذج الأول



ب . النموذج الثاني



الفصل الثاني

الإئتمان البنكي والمخاطر المحيطة به

- ١ - عناصر وأبعاد الائتمان البنكي ودوره في عملية التنمية .
- ٢ - أهمية تقييم مخاطر الائتمان البنكي وحجم هذه المخاطر .
- ٢ - طرق تقييم مخاطر الائتمان .
- ٤ - أهمية نواحي التقييم الخمسة (SC's of credit) ودورها في عملية تقييم مخاطر الائتمان .
- ٥ - أهمية قرارات الائتمان البنكي بالنسبة للبنوك التجارية

أولاً : نواحي وأبعاد الإئتمان البنكي ودوره في عملية التنمية

١ - تعريف الإئتمان

الائتمان هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان هذا الشخص طبيعياً أم اعتبارياً حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته نتيجة لما يتمتع به من سمعة طيبة واحترام لتعهداته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك المقرض من العميل المقترض ويتمثل في الفوائد والعمولات .

٢ - أساسيات الإئتمان

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه مسؤولي الائتمان في البنوك هو المحافظة على أصول البنك وإبقاؤها في وضع سليم وعامل ومنتج للدخل، وأن تحقيق هذا التحدي يتطلب الالتزام بدقة بإستعمال قواعد التحليل الائتماني وكذلك الالتزام بأساسيات الائتمان المصرفي المتعارف عليها والتي يمكن تلخيصها بما يلي : (عقل ، ١٩٩٥)

١٠) المبلغ المطلوب : يجب أن يكون المبلغ المطلوب من قبل المقترض والذي يقتنع البنك بمنحه ضمن أسس الائتمان السليم كافياً لتحقيق الغرض المطلوب لأجله . وهذا يتطلب التشدد في موضوع كفاية القرض والتأكد بشكل قاطع من وفرة المصادر الأخرى التي ستستعمل الى جانب القرض .

٢٠) العناية بنوعية القروض الممنوحة : من أهم قواعد التسليف هو أن لا تمنح إلا القروض التي يقتنع البنك بجودتها، وان الاعتبار الأول في منح التسهيلات هم الناس الذين يملكون ويديرون ويقررون السداد أو عدم السداد من هنا يجب التركيز وتوجيه العناية الى أخلاقيات هؤلاء الناس وقدراتهم

وأن يقيّم البنك مدى شعورهم بالكرامة Integrity والأمان Honesty للوصول الى قناعة في رغبتهم بالوفاء وفي قدراتهم الإدارية .

(٣) الغرض : Purpose

ان ضرورة معرفة الغرض وتحديدده الذي ستستعمل من أجله الاموال المقترضة قضية أساسية للبنك لعدة أسباب منها :

أ. التزام البنوك الأدبي تجاه مودعيهم بأن لا تستعمل ودائعهم إلا لأغراض قانونية .

ب. ضرورة أن تستعمل الاموال المقترضة لحاجة عمل منطقية وغرض انتاجي.

(٤) صفة المقترض : التأكد من أن الاقتراض قد تم من قبل من هو مخول قانوناً للقيام به حسب القانون والأنظمة والتعليمات.

(٥) المقترض : يجب أن تركز البنوك في منحها للتسهيلات على العملاء الذين يتمتعون بثقتها مهما كانت الضمانات المقدمة .

(٦) التسديد : Repayment إن عملية الاقراض السليمة من منظور ائتماني هي التي يوجد فيها ارتباط واضح بين الغرض والتسديد لذلك فإن النقد المتحقق من الغرض الممول هو الذي يجب أن يوفر مصدر التسديد ضمن المدى الزمني المناسب وهذا يتطلب التحقق من قدرة المقترض على ادارة العمل واكمال الدورة التجارية بنجاح وتحقيق النقد اللازم للتسديد ، اضافة الى السمعة الجيدة والثقة بالمقترض، كذلك من الضروري التأكيد على التطابق بين موعد تسديد القرض ودخل المقترض.

(٧) الحماية أو الضمانة Collateral، تعتبر سمعة المقترض الائتمانية هي افضل ضمانة يعتمد عليها ، وأية ضمانة تؤخذ عدا عن ذلك هي من قبيل التأمين ضد أخطار غير مرئية في الوقت الحالي لكن يحتمل حدوثها مستقبلاً . كما أن الضمانة لا تجعل من القرض الرديء قرصاً جيداً لكنها تجعل من القرض الجيد قرصاً أفضل ، وإن تجاوز الاعتبارات الأخرى في

التسليف في سبيل الحصول على الضمانة هو إقتراب من الاخطار التي يجب أن يبتعد عنها البنك .

(٨) الرؤية السليمة للعلاقات المرتبطة بالقرض .

أما المبدأ الأخير فهو الرؤية السليمة للعلاقات بين المخاطر والمردود والتأكد من أن البنك قد حصل على المردود المناسب وعض عن التكاليف بما فيها كلفة الاموال والخدمات المباشرة والتكاليف الثابتة والضرائب ومخاطر الائتمان الى جانب هامش ربح مناسب .

٣- السياسة الائتمانية / محدداتها وأهدافها

إن السياسة الائتمانية بالنسبة للبنك تعكس تركيبة القروض البنكية ونوعيتها كما أنها نفسها تعكس بيئة الاقراض وظروفه بالنسبة للبنك ، وتشمل هذه السياسة أولويات الاقراض وتحديد الاجراءات ووسائل مراقبة النشاط الاقراضى ، كما أن هذه السياسة يجب أن تكون مكتوبة وموثقة وذلك للتأكيد على أن سياسة البنك وتوجهاته واضحة ومفهومة لكل المهتمين وأصحاب العلاقة .

كما يفضل لسياسات الائتمان هذه أن تجدد تلقائيا لكي تعكس الظروف الحالية والمستجدات من أجل أن تستمر هذه السياسات كوسائل جيدة للمراقبة البنكية . (Hample, 1994 b)

- تعريف السياسة الائتمانية : يمكن تعريف السياسة الائتمانية بأنها « الاطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الائتمانية وتحديد مجالات النشاط التي يمكن اقراضها وما يتصل بها من سقف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعدها والشروط المتعين استيفائها لكل نوع من أنواع التسهيلات » (الخصري ، ١٩٨٧) .

- أهداف السياسة الإئتمانية : إن الهدف الرئيسي من وضع سياسة إئتمانية للبنك التجاري هو ايجاد اطار عام ومعايير محددة يسترشد بها مسؤولو التسليف عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح التسهيلات المصرفية أو عدم منحها بالاضافة الى كونها اداة تساعد الادارة في تحديد وتخطيط أهدافها وفي الرقابة عليها (عقل ، ١٩٨٣ أ). حيث أن وجود مثل المعايير يشكل ضماناً لوحدة العمل في المؤسسة ، وان غيابها يؤدي الى اختلاف في أسس اتخاذ القرارات .

- محددات السياسة الإئتمانية : يوجد هنالك عدد من العوامل المحددة للنشاط البنكي التجاري يتوجب على واضعي السياسة الإئتمانية للبنوك عدم تجاهلها عند وضعهم للسياسة الإئتمانية ومن أهمها (عقل ، ١٩٨٣ ب).

١. رأسمال البنك واحتياطيه : يمثل هذا العنصر خط الدفاع الأول ضد الأخطار التي تواجه أموال المودعين ، لذلك فإن العلاقة النسبية بين الأموال المودعة واجمالي حقوق المساهمين هي العامل الحاسم في تحديد مدى المخاطر التي يمكن أن يذهب اليها المصرف . فكلما كان رأسمال البنك عالياً كان لديه استعداد أكبر لقبول المخاطر المحسوبة ، وكلما انخفضت هذه النسبة كان على واضعي السياسة الإئتمانية رسم سياسة تسليفية تتوخى الحذر الشديد والبعد عن المخاطر .

٢. طبيعة الودائع ومدى استقرارها : من أهم محددات السياسة الإئتمانية حجم ودائع البنك وطبيعتها ومدى الإستقرار الذي تتمتع به . فكلما زاد حجم الودائع واتصفت بالاستقرار كلما كان البنك أقدر على وضع سياسة تسليف أكثر انفتاحاً واستقراراً .

٣. الظروف الإقتصادية العامة : يتأثر رسم السياسة الائتمانية بالظروف الإقتصادية التي تعيش في ظلها المنطقة التي يتواجد البنك التجاري فيها، وكلما تمتع اقتصاد المنطقة بالاستقرار كلما كان لدى البنك حرية أكثر في رسم سياسته الائتمانية .
٤. السياسات المالية والنقدية : تتحدد قدرة البنوك التجارية على التسليف بالسياسات المالية والنقدية المتبعة من قبل الجهات الرسمية ، فكلما كانت هذه السياسات متساهلة كلما زادت قدراتها التسليفية وكلما اتبعت سياسات تسليفية أكثر انفتاحاً .
٥. القدرات والخبرات المتاحة للمصرف : إن هذا العنصر مهم في تحديد معالم السياسة الائتمانية ، حيث أن عدم توفره لدى البنك في مجال ما يجعل إدارة هذا البنك تتحفظ من الدخول في هذا المجال ، كما أن بعض البنوك تركز عملها في بعض القطاعات بسبب توفر الخبرات لديها في هذه القطاعات.
٦. الاحتياجات الائتمانية للمنطقة التي يعمل فيها البنك : يجب على البنك أن يتكيف مع احتياجات المنطقة التي يعمل فيها وعليه أن يضع سياسة تتناسب والواقع الإقتصادي للمنطقة التي يعمل فيها .

٤ - وضع السياسة الائتمانية ومحتوياتها

يجب أن تتضمن السياسة الائتمانية عدداً من الأمور الضرورية التالية (Hample, 1994 c):

١. الرقابة القانونية على الائتمان والقيود التي تفرضها على حجم التسهيلات أو الضمانات .
٢. تحديد وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات .
٣. تحديد أنواع القروض المرغوب فيها وغير المرغوب فيها .
٤. تحديد أسعار الفوائد الواجب تقاضيها من العملاء على التسهيلات الممنوحة لهم بشكل يتوافق والأسعار السائدة في السوق.
٥. تصفية القروض ضمن ظروف معينة لأجل المحافظة على نوعية قروض البنك وسيولتها.
٦. تحديد سقف الائتمان الداخلي (سقف الائتمان المحدد لكل قسم من أقسام البنك .

٥ - القواعد الأساسية للإقراض : Basic rules of lending

هنالك عدد من القواعد الأساسية التي يجب الالتزام بها قبل منح الائتمان للعميل ومنها :

١. معرفة شخصية المقترض وإدارته .
٢. الحكم على مدى ملاءمة القرض المقترح بحيث يتماشى مع سياسة البنك المتبعة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاهتمام بموضوع المخاطرة وطبيعة نشاط المؤسسة.
٣. ضمان أن يكون مقدار القرض معقولاً، مع الأخذ بعين الاعتبار الغرض من القرض والسمعة الشخصية للمالك .
٤. الحصول على قناعة أكيدة بالنسبة لمصدر السداد .
٥. أن لا يكون القرض مقابل الضمان المقدم فقط ولكن عند أخذ الضمانات من المقترضين يجب أن تكون تامة وذات قيمة تقديرية عالية.
٦. مطابقة المنفعة أو التعويض من القرض مع درجة المخاطرة لهذا القرض .

٦ - معايير الائتمان : Credit standards

إضافة إلى القواعد الأساسية التي يجب الالتزام بها قبل منح الائتمان للعميل من قبل البنك فإن هنالك أيضاً عدد من المعايير الواجب مراعاتها عند منح الائتمان .

١. أن تشمل القروض المرغوبة على شروط الاقراض الأساسية وذلك بمنح قروض قصيرة الأجل للمقترضين ضمن المنطقة المرغوبة وبالقدر الذي تسمح به المصادر والفرص المتاحة .

٢. وضع تحذيرات واضحة بخصوص عملية الاقراض للمؤسسات الجديدة التي لم يقو رأسمالها بالشكل المطلوب أو أن تكون الكفالات التي تقدمها مكفولة من مؤسسات خاصة أو صغيرة .

٣. الإشارة بشكل واضح الى أنواع القروض الواجب تجنبها .

٤. يجب أن تشير سياسة القروض إلى أنواع الضمانات المرغوب فيها وتلك غير المقبولة، وأن تشير كذلك الى الحالات التي تكون فيها القروض غير المكفولة ممنوعة . لذلك فإن نوعية الضمانات المقدمة وسيولتها يجب أن تكون موضحة ومعروفة ، ويجب كذلك تحديد الحد الأقصى من نسبة القرض الممكن منحه الى الضمانات المقدمة قبل أن تتم الموافقة على القرض .

٥. يجب تحديد مسؤوليات التقييم واجراءته والتي يجريها البنك بين الحين والآخر، وكذلك تحديد الفترات الزمنية بين التقييم وإعادة التقييم .

٨ - أسباب عدم القدرة على سداد الديون من قبل المقترضين :

إن عدم قيام المقترضين بسداد الديون المستحقة عليهم في مواعيدها يعود في معظم الأحيان إلى عدم قدرتهم على السداد والنتيجة عن عدة أسباب منها :

١. انخفاض أو تدني الربحية لدى المؤسسة .
٢. التوظيف للأموال في مشاريع غير ملائمة .
٣. اختراق المستوردات الأجنبية المنافسة للأسواق المحلية التي تنتج فيها المؤسسة.

٤. عدم سلامة أو فشل الهياكل المالية للمؤسسة .
٥. صعوبة السيطرة على أعمال المؤسسة المستحدثة والموزعة على مناطق جغرافية بعيدة ومتناثرة .
٦. المتاجرة بأكثر من امكانية رأس المال وقدرته
Over-trading in relation to the capital base .
٧. المراقبة المالية غير الدقيقة من الشركة على العقود الموقعة من قبلها .
٨. المراقبة غير الدقيقة على رأس المال العامل .
Inadequate control over working capital .
٩. الفشل في الحد من الخسائر الحالية والمتوقعة التي تحدث نتيجة نشاطات المؤسسة .
١٠. التغييرات المعاكسة التي تحصل في الترتيبات التعاقدية
Adverse changes in contractual arrangements.

٩ - نماذج التصنيف : Classification Models

نماذج التصنيف هي نماذج احصائية يتم استخدامها للتمييز بين المشاهدات (الحالات) المختلفة التي يلاحظها الباحث الى مجموعتين أو أكثر (Sinkey, 1993 e). وهذه الأنواع من النماذج نادراً ما تستعمل في اتخاذ القرار النهائي لكنها تعتبر أدوات ووسائل مهمة تساعد في اتخاذ القرار .
ومن الأمثلة عليها :-

١. نماذج تصنيف الديون باستخدام العلامات . Credit- scoring models .

تستعمل هذه النماذج للتمييز بين المقترضين الجيدين والسيئين .

٢. نماذج توقع الافلاس . Bankruptcy - prediction models .

تستعمل هذه النماذج للتمييز بين المؤسسات التي سوف تعاني من الإفلاس والتي سوف لا تعاني .

٣. نماذج البنوك والمشاكل التي تعاني منها . وهذه تستعمل للتمييز بين البنوك التي تعاني من مشاكل وتلك التي لا تعاني .

١٠ - تصنيف القروض :

لقد وضع بعض خبراء البنوك تصنيفاً للقروض اعتمد هذا التصنيف درجة مخاطرة عدم السداد والمحسوسة (Percieved Risk) وهي :-

١. القرض الجاري : يعتبر القرض قرضاً جارياً إذا كانت عملية سداه تتم حسب جدول زمني محدد ، وعندما تكون مخاطرته البنكية مقبولة .

٢. القرض ذو الإشارة الخاصة :

إن القرض الذي يقع ضمن هذا الصنف تكون مشاكله صغيرة / مثال عدم تمام الوثائق المقدمة .

٣. القرض دون المعياري :

هذا القرض فيه بعض نقاط الضعف التي تظهر بعض الفرص لعدم السداد.

٤. القروض المشكوك في تحصيلها .

حيث يوجد في هذا النوع من القروض ضعف واضح وان هنالك احتمال

٥٪ لان يتكبد البنك خسارة من وراء هذا النوع من القروض .

٥. القرض الخسارة / الخاسر .

يعتقد بأن هذا القرض لا يمكن تحصيله وغالبا ما تعتبر هذه القروض

مشطوبة .

١١ - دور البنوك الأردنية في عملية التنمية والاستثمار:

لعبت البنوك التجارية في الأردن دوراً مهماً وبارزاً في تمويل عملية الاستثمار بشقيها العام والخاص .

وتمثل ذلك في تقديم التسهيلات الإئتمانية اللازمة لشراء الأصول الثابتة والمتداولة بالإضافة الى الاستثمار المباشر عن طريق شراء أسهم بعض الشركات العامة والمشاركة في تأسيس شركات صناعية مختلفة .

مساهمة البنوك في الإستثمار .

تمارس البنوك التجارية دورها الأساسي في تمويل عملية الاستثمار من خلال ما تقدمه للإقتصاد القومي من تسهيلات إئتمانية للقطاعات الاقتصادية للدولة

كافة حيث كانت تلك التسهيلات خلال الفترة (٨٧-١٩٩٢) كالآتي :

جدول رقم (١)

التسهيلات الإئتمانية للقطاعات الاقتصادية للدولة خلال الفترة (٨٧-١٩٩٤) (بالمليون دينار)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	القطاع
٤٤٢	٣٤٩	١٨٧	٢٠١	٢١٩	٢١٨	٢١٦	٢٠٤	القطاع العام
								<u>القطاع الخاص</u>
٧٦	٦٥	٥٤	٥٠	٥٤	٤٧	٤٧	٤٠	الزراعة
٦٦	٤٨	٢٠	٥	١٢	١٩	٣٣	٤٥	التعدين
٤٠٠	٢٣٠	٢٦٩	٢٤٥	٢٢٥	٢٢٠	١٨٨	١٧٥	الصناعة
٧٧٣	٦٠٥	٥٢٥	٤٦٦	٤٠٨	٣٩٢	٤٠٢	٣٦٤	تجارة عامة
٦٧٣	٤٤٢	٤٦٣	٤٣٦	٤٢٣	٣٩٩	٣٧٤	٣٥٨	إنشاءات
١٩٦	٦٢	٧٨	٦٦	٤٥	٤٣	٥٢	٣٩	النقل
٣٥	٣٠	٣٧	٣٢	٣٣	٣١	٢٧	٣٣	سباحة مطاعم وفنادق
٤٨	٢٩	٥١	٣٨	٤٦	٣٣	٢٩	٣١	مؤسسات مالية
٥٧٨	٨٢١	٣٧٥	٣١٩	٢٨٨	٢٥٤	٢٠٣	١٥٩	أصحاب المهن والأفراد
١٠٧	٤٦	١٦٠	١١٠	١١١	٧٦	٦١	٦٤	أخرى
٣٣٩٤	٢٨٢٧	٢٢٢١	١٩٦٨	١٨٦٤	١٧٣٠	١٦٣٤	١٥١٣	مجموع التسهيلات

كما أن دور البنوك لم ينحصر في تمويل عملية الاقتصاد على تقديم التسهيلات المصرفية فقط بل تعداه ليشمل الإستثمار المباشر في قطاع الصناعة والخدمات بحيث أصبحت البنوك التجارية تتصدر قوائم مؤسسي الشركات الصناعية الجديدة .

وبما أن الجهاز المصرفي يؤدي دوراً بارزاً في عملية تجميع المدخرات الوطنية ثم توجيهها نحو الأتنية الاستثمارية المختلفة ، لذلك فإن وجود جهاز مصرفي سليم معافى من مظاهر الضعف والخلل من شأنه بعث الثقة في الاقتصاد الوطني من جهة وايجاد مناخ استثماري ملائم لجميع المستثمرين من مختلف الجنسيات من جهة ثانية .

وكنتيجة لحالة الركود الإقتصادي التي تعرض لها الأردن في أواخر الثمانيات وما نجم عنها من ظهور بعض السلبيات والتجاوزات في الجهاز المصرفي الأردني ، عمد البنك المركزي الأردني الى القيام بجهود مكثفة بهدف اعادة تنظيم الجهاز وترتيب أوضاعه . ولقد تمثلت أبرز المرتكزات التي انتهجها البنك المركزي في هذا المجال في تشجيع سياسات الدمج بين المؤسسات المالية بالإضافة الى تقديم المساعدة الفنية والمادية اللازمة لإعادة هيكلة رؤوس أموال الشركات المتعثرة ، الى جانب تطوير أساليب الاشراف والرقابة على أعمال مؤسسات الجهاز المصرفي ، وذلك ضماناً لسلامة مراكزها المالية والمحافظة على حقوق المودعين والمساهمين فيها . وتنظيم كمية الإئتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الإقتصادي والاستقرار النقدي المنشود .

ثانياً: أهمية تقييم مخاطر الائتمان البنكي وحجم هذه المخاطر :

Bank Credit Risk

١ - أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك وطرق قياسها :

١. مخاطر السيولة . : Liquidity risk

تمثل هذه المخاطرة التوازن المطلوب تحقيقه من قبل البنك بين حاجاته للسيولة من أجل مواجهة سحبيات المودعين والرغبة في زيادة حجم القروض المقدمة من البنك مقابل المصادر الحقيقية أو المحتملة للسيولة والتي قد تتوفر من خلال بيع أصل من الأصول المملوكة أو الحصول على السيولة عن طريق اضافة التزامات جديدة على البنك (Hample, 1994 d). ولتوضيح هذه المخاطرة بشكل أوضح يمكن التعبير عنها من خلال إدراك أن حاجة البنك الرئيسية للسيولة هو من أجل تمويل القروض المقدمة من البنك للمتعاملين وكذلك الإستجابة لطلبات السحب الواردة من قبل المودعين وبالمقابل اعتبار شراء الإلتزامات المالية مصدر هام للسيولة وتعتبر هذه العلاقة أهم مؤشر لمخاطر السيولة .

أما بالنسبة لقياس هذه المخاطر فمن خلال العلاقة التالية :

$$\text{Liquidity risk} = \frac{\text{short -term securities}}{\text{Deposits}}$$

مخاطر السيولة = الضمانات قصيرة الأجل

الودائع

حيث أن العلاقة التي تربط بين العائد والمخاطرة يمكن ملاحظتها من خلال التحول من الضمانات قصيرة الأجل إلى الضمانات طويلة الأجل أو من خلال القروض التي تزيد عوائد البنك لكنها بنفس الوقت تزيد مخاطر السيولة .

٢. مخاطر سعر الفائدة : Interest rate risk

تعود هذه المخاطرة الى التغييرات التي تحدث في قيم وعوائد الأصول والإلتزامات والتي يكون سببها التذبذبات في أسعار الفائدة . ويمكن قياس هذه المخاطرة من خلال العلاقة التالية :

$$\text{Interest rate risk} = \frac{\text{Interest-sensitive Assets}}{\text{Interest-sensitive liabilities}}$$

$$\text{مخاطر سعر الفائدة} = \frac{\text{الأصول ذات الحساسية لأسعار الفائدة}}{\text{الإلتزامات ذات الحساسية لأسعار الفائدة}}$$

إذ أنه في الأوقات التي يسودها تقلب واسع لأسعار الفائدة فإن هذه النسبة (العلاقة) تعكس المخاطرة التي يرغب البنك بتحملها من حيث أنها تتنبأ بالتوجه المستقبلي لأسعار الفائدة .

فإذا كانت هذه النسبة أكبر من (1) فإن عوائد البنك ستتناقص إذا انخفضت أسعار الفائدة وسترتفع عوائد البنك إذا ما زادت أسعار الفائدة .

$$\text{Default Risk} = \frac{\text{Medium Loans}}{\text{Assets}}$$

$$\text{مخاطر عدم الوفاء} = \frac{\text{القروض متوسطة الأجل}}{\text{الأصول}}$$

يمكن تعريف مخاطر عدم الوفاء على أنها تلك المخاطرة التي تحصل بسبب عدم دفع الفوائد وأقساط القروض أو كليهما والمترتبة على الضمانات والقروض كما هو ملتزم بها .

ويمكن تقدير هذه المخاطرة وذلك بتحديد نسبة القروض متوسطة الأجل إلى الموجودات .

حيث أنه كلما زادت هذه النسبة ، زادت مخاطر الإئتمان .

٤. مخاطر رأس المال : Capital risk

تشير هذه المخاطرة إلى المدى الذي يمكن أن تخفض إليه قيمة الأصول قبل أن يتعرض موقف المودعين والدائنين الآخرين للخطر .
ويتم قياس هذه المخاطرة من خلال تحديد النسبة المثوية للأصول ذات المخاطرة لدى البنك المؤمن عليها بواسطة رأس المال .

$$\text{Capital risks} = \frac{\text{Capital risk assets}}{\text{رأس المال}} = \frac{\text{الأصول ذات المخاطرة}}{\text{رأس المال}}$$

٢ - العوامل الشائعة المؤثرة على المخاطر البنكية : Current influences on risk in banking

١. التغييرات القانونية والاشرفية . Regulatory & Supervisory Changes

تعتبر هذه التغييرات داعمة لمعايير إدارة الإئتمان السليمة .
كما أن وضع مراقبة رسمية على مركز المخاطرة يعكس نوع المعايير التي تلتزم بتطبيقها الإدارة البنكية (Brooks , 1988 a) .

٢. تذبذب العوامل الخارجية : Volatility of external factors

إن أسعار الفائدة وأسعار الصرف أصبحت هذه الأيام عرضة للتغيرات والتقلبات والتي تؤثر بشكل كبير على ميزانية المؤسسات ، وإن هذه التغيرات السريعة غير المتوقعة قد تحول أرباح المؤسسة إلى خسائر .

إن هذه التغيرات في أسعار الصرف والفائدة التي تؤثر على خزانة المؤسسات تؤثر على خزانة البنك ، وذلك لأن البنك حساس للتغيرات في أسعار الفائدة ، وعليه فإن وسائل التحوط الجديدة شجعت البنوك في التحوط لنفسها .

٣. off-Balance sheet credit risk

إن بعض النشاطات المالية التي يقوم بها البنك لا تظهر في الميزانية على شكل أصول أو التزامات مع أنها لها أثر واضح على عوائد ومخاطر البنوك . وتمثل هذه النشاطات قائمتين اثنتين هما (١) تلك النشاطات التي تدر أرباحاً أو مصاريف دون امتلاك أصول أو

خلق التزامات . مثال عليها عمل البنك كسمسار بحيث يحصل على أجره من جراء توفير القروض لطالبيها دون عمل قروض أو ازدياد الودائع لديه ، أو أن يحصل على أجره لقاء قيامه بإدارة النقد دون الحاجة الى أصول أو ترتيب التزامات.

(٢) التعهدات أو الإلتزامات الطارئة ، حيث تمثل التعهدات تعهد البنك بالقيام بعمل معين مستقبلاً و قبضه أجره مقابل القيام بالعمل . أما الإلتزامات فهو إلتزام البنك بالقيام بعمل معين حين تحقق هذا الإلتزام .

٤. الضغوط التنافسية : Competitive Pressures

يوجد هنالك نماذج تمثل البيئة التنافسية التي تعمل فيها البنوك والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قضايا المخاطرة. وعليه فإن البنوك بشكل فردي أو جماعي تعدّ نفسها لمواجهة المنافسة .

٥. التطورات التكنولوجية : Technological Developments

إن التطورات التي تحصل في حقل تكنولوجيا المعلومات تؤثر على العملية الكلية التي تشمل تحديد وقياس وإدارة المخاطر . حيث تعتبر التكنولوجيا من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحديد مزايا المنافسة بين المؤسسات المختلفة . كما أن تحليل وإدارة المخاطر مبنيان على أساس معالجة المعلومات. إن الحوار الدائر بين مسؤولي المخاطر وبين المختصين في حقول تكنولوجيا المعلومات يؤكد ان الاندفاع الاستراتيجي نحو المستقبل سيقرب من الفرص المعروضة .

٣ - مخاطرة عدم السداد : Default Risk

تعرف بأنها احتمالية عدم قيام المقترض بسداد الديون المستحقة عليه حين استحقاقها

٤ - نموذج مخاطرة عدم السداد : A Model of Default Risk

إن تحليل الائتمان المستخدم يركز على العلاقة بين خصائص المقترض (المالية وغير المالية) واحتمالية عدم السداد المتوقعة ويرمز لها (d) $d = d [I (G), CF, NW, G]$ حيث (I) تشير الى نوعية المعلومات ، (C) شخصية اللعميل ، (CF) مستوى وثبات التدفق النقدي ، (NW) صافي قيمة الثروة المالية ، (G) الضمانات. إن نقص أي عامل من العوامل اعلاه أو سوءه سوف يزيد من احتمالية عدم سداد المقترض لديونه ، والعكس صحيح (Austing et al, 1985 a) .

تعتمد مخاطر الائتمان بالنسبة لمحفظة القروض البنكية على مجموعتين من العوامل .

١- عوامل خارجية مثال عليها الوضع الاقتصادي ، الكوارث الطبيعية.

٢- العوامل الاخرى التي تخضع لحرية تصرف الإدارة البنكية .

مما يعني ان هنالك عوامل داخلية وخارجية تتحكم بمخاطر الائتمان أو نوعية القرض .

مخاطر الائتمان = ق (عوامل داخلية ، عوامل خارجية) (Brooks, 1988 b).

ولتحديد دالة مخاطر الائتمان والمتغيرات المرتبطة بها فإننا نجد انه عندما يكون العامل التابع وهو صافي خسائر البنك فإن العوامل المستقلة التي تفسر سبب حدوث هذا العامل هي العوامل الداخلية والخارجية التي أشرنا إليها وهي التي تتحكم بمخاطر الائتمان ، ومنها على سبيل المثال الناتج القومي الاجمالي الحقيقي.

وفي اعتقادي ومن خلال الدراسات السابقة فإن العلاقة ما بين صافي الخسائر والدخل القومي الحقيقي علاقة عكسية ، فنجد انه عندما يزداد النشاط الاقتصادي فإن المقترضين سيكون من السهل عليهم سداد ديونهم في اسرع وقت ممكن ، وبذلك فإن صافي خسائر القروض ستخفض .

وعندما يتدني النشاط الاقتصادي فإن المقترضين سيواجهون صعوبة أكبر في سداد ديونهم وبذلك فإن صافي خسائر الديون سترتفع .

لكن المقترضين الذين تتناسب تدفقاتهم النقدية بشكل عكسي مع الوضع الاقتصادي فإنهم سيكونون على العكس من وضع العلاقة السابقة ، وسيوفرون منافع متنوعة لمحفظة قروض البنك .

هذا فيما يتعلق بالعوامل الخارجية ، أما ما يخص العوامل الداخلية التي تؤثر على مخاطر الإئتمان وهي تلك التي يمكن التحكم بها من قبل مسؤولي البنك وهي التي تعكس اتجاهاتهم نحو التعامل مع محفظة القروض ذات المخاطر .

ويمكن قياس هذه العوامل من خلال حجم القرض ، سياسة الاقراض وتركيبية القرض حيث أنه كلما زاد حجم القرض زادت المخاطر المترتبة على هذا القرض . أما بالنسبة لسياسة الإقراض فإنه كلما كانت هذه السياسة أكثر مغامرة كلما كانت نسبة مجموع القروض الى مجموع الموجودات مرتفعة .

وبالنسبة لتركيبية القرض فإنه كلما زادت نسبة القروض الصناعية والتجارية إلى مجموع القروض فإن المخاطرة تزداد ، وذلك بسبب تدني تسويقها .

٦ - إدارة مخاطر الائتمان : Credit Risk Management

هو تنظيم المحفظة الكلية لمخاطر الائتمان بحيث لا يؤدي فشل أي طرف أو أي مجموعة في الوفاء بالتزاماتها الى اضعاف رأسمال البنك أو أن يحد من تحقيق الأرباح أو أن يؤثر على تدفقاته النقدية (Brooks, 1988 c).

٧ - مراحل إدارة المخاطر:

١. تحديد أين يمكن أن تظهر المخاطرة .
٢. قياس درجة المخاطرة . تتطلب الانتقال من تقييم المخاطر الفردية للمقترض إلى تقييم المخاطر الكلية في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية، وتحديد الغرض من أي قرض وطبيعة المشروع المطلوب تمويله .
٣. الاتفاق على مستوى المخاطرة المقبولة .
٤. قيادة وإدارة المؤسسة الى المستوى المقبول من المخاطرة . وهذه تستدعي ضمان نظام مناسب للإئتمان ، اضافة الى مراقبة ومتابعة هيكل المؤسسة وأن تكون القرارات مفوضة بطريقة فعّالة ضمن السياسة العامة للمؤسسة التي تضمن تحقيق الاداء المطلوب منها .

٨ - العوامل المرتبطة بإدارة مخاطر الائتمان :

إن تحديد وقياس المخاطر وحده لا يكفي فلا بد لها كذلك من عملية إدارة ، حيث أنه يوجد بعض القضايا المهمة المرتبطة بإدارة مخاطر الائتمان في البنوك (Brooks, 1988 d) .

١- أهمية اخلاقيات الائتمان . The Importance of Credit Ethic

اخلاقيات الائتمان : هي الصيغة التي ينعكس فيها ادراك مخاطر الائتمان إلى سلوك حقيقي للمؤسسة عند كل المستويات . وتعتبر هذه الاخلاقيات واحدة من أهم الموجودات الخفية للبنك .

كما أنها يتم دعمها من خلال التدريب السليم ومؤشرات مخاطر الائتمان الواضحة والخبرة الجيدة .

لذلك فإنه بدون وجود دائرة مراقبة الائتمان القوية المستقلة فإنه من الصعب حماية البنك .

٢- دور إدارة محافظ الائتمان . Role of Portfolio Management

لقد زاد مؤخراً ادراك أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه إدارة محفظة الائتمان في الاشراف على الاجزاء الكلية للمؤسسة ، إن هذا الدور يعطي ميزة للبنوك تعطيها الفرصة لتجنب تركيز المخاطرة في عمليات الاقراض .

٣- العائد مقابل المخاطرة . Risk / Reward

إن مسؤول الائتمان الحكيم يجب أن ينظر بإهتمام الى كل قرض يمكن أن يحصل منه على عائد أكبر على نفس درجة المخاطرة التي يتعامل معها .

٤- توزيع الموارد . Allocation of resources

وهي تعني توزيع موارد الدراسة على قروض منطقية ومقبولة وتحقق منفعة أكبر لها .

٥- تكنولوجيا المعلومات . Information Technology

إن المسؤولية الرئيسية للمقاة على عاتق ادارة البنوك تؤكد على أن استثمار وتخطيط تكنولوجيا المعلومات يعكس الأولوية التي يجب أن تعطى لقضايا إدارة مخاطر الائتمان ، وهي مهمة في تحديد المزايا التنافسية في إدارة مخاطر الائتمان .

إن الفن في عمل البنوك هو أن تعرف متى تقبل المخاطرة ، كما أن موظف

٩ - أسباب فشل البنوك في عمليات الإقراض (الأخطاء البنكية في عملية الإقراض) :

لقد أثبتت الدراسات والأبحاث أن العامل الرئيسي في زيادة عدد البنوك الفاشلة هو نوعية القروض الرديئة بالنسبة لها التي تقدمها لعملاء لا يتوقع منهم سدادها . ومن بين هذه الدراسات ، الدراسة التي قامت بها مؤسسة (Comptroller of the Currency) حيث أشارت نتائج هذه الدراسة أن هنالك عدة أخطاء في اجراءات منح القروض تشمل ما يلي (Hample, 1994 e) :-

- ١- عدم الإنتباه إلى سياسات الإقراض .
 - ٢- شروط القرض المتساهلة أكثر مما ينبغي ونقص المعايير الواضحة .
 - ٣- عدم الأخذ بعين الاهتمام سياسات البنك .
 - ٤- التركيز غير الآمن للإلتزام البنكي .
 - ٥- المراقبة الضعيفة على موظفي الإقراض .
 - ٦- نمو القرض فوق طاقة مقدرة البنوك على مراقبة النوعية .
 - ٧- ضعف الأنظمة المطبقة للكشف عن مشاكل القروض .
 - ٨- عدم الفهم الجيد لحاجات المقترضين للنقد .
 - ٩- الإقراض خارج نطاق السوق .
1. Inattention to loan Policies
 2. Overly generous loan terms & lack of clear standards
 3. Disregard of bank's own policies
 4. Unsafe concentration of credit
 5. Poor control over loan personnel
 6. Loan growth beyond -Un bank's ability to control quality.
 7. Poor systems for detecting loan problems
 8. Lack of understanding of borrower's cash needs
 9. out-of-market lending.

١٠ - بيئة الإئتمان : Credit Culture

من أجل تحاشي القصور في الانظمة والإجراءات البنكية التي تم من خلالها منح قروض رديئة ، فإن على البنوك تطوير واستحداث ما يسمى ببيئة الائتمان هذه البيئة التي يتم تدعيمها باستراتيجيات إدارية واضحة لمراقبة مخاطر الإئتمان ، تبدأ خطواتها الأولى بتحديد بيئة ائتمان ملائمة تتماشى مع القيم المؤسسية لفريق الإدارة .

ومن أجل وضع بيئة إئتمان صحيحة للبنك فإن عليه تحديد أولوياته التي تراعي ظروف السوق هذه الأولويات التي تشمل مجموعتين ، المجموعة الأولى تلك التي تحوي أقل المخاطر ويكون هدفها تقديم قروض ذات نوعية مثلى وإيرادات ثابتة .

أما المجموعة الثانية فهي تقديم قروض ذات مخاطر عالية على أن تكون نوعيتها مقبولة وتحقق إيرادات عالية (Brooks, 1988 e) .

١١ - استراتيجية إدارة مخاطر الإئتمان : Credit Risk Managment Strategy

بعد أن يتم تحديد بيئة الائتمان وتحديد أولويات البنك يكون المطلوب من البنك وضع استراتيجية لادارة مخاطر الإئتمان .

إن مخاطر الإئتمان البنكية تقسم الى قسمين اساسيين هما :

(١) مخاطر محفظة التسهيلات Portfolio Risk

(٢) مخاطر المعاملات أو التعاملات Transaction Risk

تقسم مخاطر محفظة التسهيلات الى قسمين

(١) المخاطر الجوهرية أو الفعلية Intrinsic Risk

(٢) مخاطر تركيز الائتمان Concentration Risk

المخاطر الجوهريّة : هي تلك المخاطرة الوحيدة والفريدة والمتعلقة بمقترض معين . ومن الأمثلة عليها طبيعة المقترض والموقع الجغرافي للسوق التي تظهر فيه المخاطرة وقوة المخاطرة .

مخاطر تركيز الائتمان : هي تلك المخاطرة التي تنسب الى المبالغ النقدية أو تلك النسب من محافظ التسهيلات البنكية التي يتم ربطها مع صناعات معينة أو أنواع معينة من القروض أو يتم توجيهها الى مواقع جغرافية محددة .

- مخاطر التعاملات أو المعاملات : Transaction risk

تنصب هذه المخاطرة بشكل أساسي على ثلاثة عناصر وهي :-

١- تنظيم الائتمان البنكي Bank's Credit Organization وهي التي تتعلق بتوجيه وإدارة الائتمان .

٢- أنظمة البحث والتحليل الائتماني البنكي .

٣- معايير البنك بخصوص القروض المتفق عليها. مثل الشروط المكتوبة باتفاقيات القرض ونوع الضمانات التي سيقبل بها البنك .

ثالثاً : طرق تقييم وتحليل مخاطر الائتمان : Credit Analysis and Evaluation

- ١ - تعريف تحليل الائتمان .
- ٢ - البحث والتحري عن طالب الائتمان .
- ٣ - مصادر الحصول على المعلومات عن طالب الائتمان .
- ٤ - تحليل الائتمان .
- ٥ - أبعاد عملية تقييم مخاطر الائتمان .
- ٦ - أنظمة تقييم الائتمان .
- ٧ - المقارنة بين نظامي التقييم الاجتهادي والتجريبي .
- ٨ - استخدام معامل Zeta في التحليل .
- ٩ - تحليل الائتمان باستخدام النسب المالية .
- ١٠ - استخدام التدفق النقدي كأداة كمية في التحليل الائتماني .
- ١١ - التحليل الاستراتيجي الائتماني .

ثالثاً : طرق تقييم وتحليل مخاطر الائتمان : Credit Analysis & Evaluation

(١) تعريف تحليل الائتمان : Credit Analysis Definition

تحليل الائتمان : هو عملية تقدير لاحتمالية عدم قيام المقترض بالسداد خلال فترة الائتمان ومن ثم اتخاذ القرار المناسب بخصوص منحه القرض أو عدم منحه ، وهذا يتطلب أولاً من البنك جمع المعلومات عن المتعامل ومن ثم تحديد أهليته للاقتراض ، كما يتطلب من البنك الأخذ بعين الاعتبار المنافع المباشرة وغير المباشرة التي يتوقع حصوله عليها من الائتمان (Brealey et al , 1991).

فترة الائتمان : Credit period

هي طول الفترة الزمنية التي بانتهائها يكون المقترض مجبراً على السداد .

(٢) البحث والتحري عن طالب الائتمان : Credit investigation

إن الغرض من عملية البحث والتحري عن طالب الائتمان هو الحصول على المعلومات الكافية لتحديد رغبته وقدرته على خدمة الدين المطلوب . كما أن هذه العملية تحاول تطوير فهم وافكار معينة عن طبيعة المقترض معبراً عنها بعوامل الائتمان الأربعة الأساسية (Hample, 1994f) .

الاسس التي تستند عليها عملية البحث والتحري : (سلطان ، ١٩٨٩ ب)

١. حجم ومدة القرض .
٢. القوائم والتقارير المالية للمؤسسة .
٣. الضمانات المقدمة .
٤. التعاملات السابقة مع طالب الائتمان .
٥. النشاط الذي سيستخدم فيه القرض .

٦. سجلات الأداء المالي للمؤسسة .
٧. نوع العلاقات العمالية .
٨. مركز المؤسسة التسويقي .
٩. نوع المنتجات التي تقدمها المؤسسة / مبتكرة أم تقليدية .
١٠. أسباب الزيادة في المبيعات .
١١. الأرباح ودرجة الاستقرار أو التقلب فيها .
١٢. مدى كفاءة ادارة المؤسسة .

٣ (مصادر الحصول على المعلومات عن طالب الائتمان :

للحصول على المعلومات عن طالب الائتمان ، هنالك عدد من المصادر يمكن الحصول منها على المعلومات المطلوبة وهي :

١. إجراء المقابلات الشخصية مع المقترض : Customer interview
من خلال إجراء هذه المقابلات مع مقترض يمكن الحصول منه على معلومات عن بعض الأمور مثل نوع ومقدار القرض المطلوب ، تحديد المصدر المقترح للسداد وخطة السداد ، تحديد الضمانات أو الكفلاء ، أسماء الدائنين الآخرين له سواء السابقين أو الحاليين ، تسمية أهم المتعاملين والموردين له ، اسم محاسب المؤسسة ، الموظفون المسؤولون والشركاء ، معلومات شخصية عنه وعن المؤسسة ، مع أن بعض هذه المعلومات قد تنقصها الموضوعية .
- وكذلك طلب وثائق تفيد في بناء واتمام عملية الاقراض ، مثال/ معلومات وبيانات مالية عن آخر ثلاث سنوات من اعمال المؤسسة والبيانات المالية الشخصية وضريبة الدخل الشخصية ومعلومات عن التأمين (Hample, 1994 g) .
- ويستطيع الدائنون الحصول على أكبر قدر من المعلومات المطلوبة من خلال توجيهات مخطط لها جيداً وذات مغزى أثناء المقابلة . مثال عليها ، ما هي خصائص سوق المقترض وحجم المنتوجات الموزعة في الأسواق ومدى أهمية السعر ، النوعية والخدمات المقدمة في بيع السلعة .

هذه الأسئلة والاستفسارات الأخرى الصغيرة التي تساعد في بناء فهم شامل عن نقاط القوة والضعف لدى طالب الإئتمان .

٢. المصادر الداخلية للمعلومات : Internal Sources of Information

إن وجود علاقات مالية قائمة بين المقرض والبنك ، تجعل البنك تتوفر لديه داخلياً كميات كبيرة من المعلومات عن رغبة المقرض وقدرته على سداد القرض المقترح فالباحث يستطيع دراسة الملفات الإئتمانية السابقة والحالية للمقترضين .

إن مصادر المعلومات هذه سوف تشير الى مدى رضا البنك عن التزامات المتعامل السابقة ، وتكشف أي ميل نحو المبالغة في حسابات الودائع . كما أن هذه المصادر ستحدد المتعاملين، والموردين والدائنين الأساسيين الذين يوجد للمقترض معاملات مالية معهم .

ومن المصادر الداخلية الأخرى أرقام ضريبة الدخل التي يدفعها المقرض والتي تعطي صورة واضحة عن إيراداته ومصاريفه وذلك من خلال معاملات المتعامل السابقة مع البنك والتي لا يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى .

٣. المصادر الخارجية للمعلومات : External Sources of Information

وتشمل هذه المصادر وكالات الخدمة المتخصصة في إعطاء تقارير عن الوضع الإئتماني للمؤسسات وعن رؤوس أموالها حيث يوجد هنالك مؤسسات متخصصة في إعطاء هذه المعلومات .

وتشمل هذه المصادر العامة العناوين والضمانات المقدمة وتسجيل قرارات الشركات وأوضاعها ورخص المؤسسات .

ويضيف محمد سعيد سلطان ورفقاه (سلطان، ١٩٨٩ ج).

٤. اتصال البنوك مع بعضها البعض للإستفسار عن طالب الإئتمان وخاصة مع البنك المركزي للحصول على استعلام تمويل المخاطر .
٥. اتصال البنوك بالموردين لمعرفة مدى التزام المتعامل بسداد ديونه في مواعيدها ونوع الخصومات التي حصل عليها .
٦. الاتصال بإتحادات الصناعة والتجارة والنقابات بهدف جمع المعلومات عن سمعة طالب الإئتمان .
٧. تحليل القوائم المالية .
٨. الحصول على المعلومات عن طريق نتائج المسوحات التي تقوم مؤسسات الدراسات المختصة .

تحليل البيانات المتاحة :

ينبغي تحليل البيانات المتاحة عن القرض وعن المتعامل حتى يتسنى اتخاذ القرار السليم بشأن طلب الإئتمان ويستهدف التحليل الحصول على إجابات للأسئلة التالية .

١. هل يتعارض طلب الإئتمان مع التشريعات أو مع لوائح البنك المركزي أو أساسيات البنك الخاصة بالإقراض ؟
٢. ما هو حجم المخاطر المترتبة على إقراض المتعامل ؟
٣. هل يمكن تجنب هذه المخاطر أو التقليل منها ؟
٤. ما هو حجم العائد المطلوب على القرض ؟

٤) تحليل الائتمان : Credit Analysis

هو عملية تقييم مخاطر الإقراض بالنسبة للمقترضين سواء كانوا مؤسسات أو أفراد ، عند تقييم مخاطر الائتمان يجب أن يأخذ البنك بعين الاعتبار المنافع المباشرة وغير المباشرة التي يحصل عليها من عملية الائتمان ، أما المنافع المباشرة فتشمل الفوائد والرسوم على القرض ووجود الفائض في أرصدة الودائع والذي يعتبر شرطاً لحصول الائتمان (Austing et al, 1985 b) حيث أن توفر هذا الفائض يمكن البنوك من استثماره في مجالات أخرى تعود بالفائدة المباشرة عليها .

أما المنافع غير المباشرة فتشمل تكوين أو انشاء علاقة مع المقترض قد تفيد البنك في زيادة ودائعه مستقبلاً أو الطلب على خدمات البنك الأخرى.

٥) أبعاد عملية تقييم مخاطر الائتمان : Credit Risk Assessment Dimensions

إن عملية تقييم مخاطر الائتمان لها بعدان إثنان ، الأول نوعي والآخر كمي ، رغم أن النوعي أصعب في تقييمه من الكمي .

خطوات تقييم المخاطرة النوعية :

١. تجميع المعلومات عن المسؤولية المالية للمقترض من سجلات المقترض نفسه.
 ٢. تحديد غرض المقترض الحقيقي من وراء طلبه القرض .
 ٣. تحديد المخاطر التي تواجه المقترض والتي يكون مصدرها طبيعة عمل مؤسسته والظروف الإقتصادية .
 ٤. تحديد درجة التزام المقترض المتوقعة نحو سداد القروض .
- أما البعد الكمي من عملية تقييم مخاطر الائتمان يشمل :
- تحليل البيانات المالية السابقة وتوقع النتائج المالية المستقبلية وذلك من أجل تقييم مقدرة المقترض على سداد الديون في أوقات استحقاقها ، وكذلك تحديد مقدرة المتعامل على الاستمرارية والبقاء في حال انعكاس الظروف الإقتصادية

٦) أنظمة تقييم الائتمان : Credit Evaluation Systems

يوجد هنالك نظامان لتقييم عملية الائتمان هما (Hample, 1994 h) :

١- تحليل الائتمان الاجتهادي : Judgmental Credit Analysis

يعتمد هذا التحليل على خبرة مسؤول الاقراض بالمقترض وعلى تقييم مدى مقدرته ورغبته بالسداد ، حيث يهتم المحلل هنا بالسؤال عن العوامل الأربعة الأساسية للإئتمان وهي شخصية المتعامل والتي يمكن تقييمها من خلال سجلات المتعامل الإئتمانية السابقة والاستقرار الوظيفي والذي يعرف من خلال طول فترة عمله وتنوعه واستقراره في الإقامة والاخلاص والصدق وعوامل أخرى ، وهنا يجب أن يكون مسؤول الاقراض موضوعياً في إعطائه الأحكام . وهنا يشير بعض الباحثين الى عدم الاهتمام بعمر المقترض في عملية التحليل . ويجب كذلك على مسؤول الائتمان (المحلل) أن يقيم مصادر السداد الثانوية والرئيسية وان يقدر القيمة الحالية والمستقبلية للضمانات المقدمة .

٢- تحليل الائتمان التجريبي : Empirical Credit Analysis

يسمى هذا التحليل أيضاً تصنيف الائتمان (Credit Scoring) والذي يقوم علي وضع نقاط (علامات) أمام كل خاصية من خصائص طالب الائتمان ، حيث يتم اضافة مجموع هذه العلامات الى بعضها وذلك للحصول على العلامة الكلية للمقترض، ثم يتم مقارنة العلامة الكلية النهائية مع العلامة المحددة السابقة للرفض أو القبول (المستوى المقبول) وكل ائتمان تقل علاماته عن المستوى المحدد والمقبول يرفض هذا الائتمان.

إن نظام التصنيف الإئتماني بإستخدام العلامات يبدو أكثر موضوعية ويحد من التحيز في عمليات التقييم بين طالبي الائتمان .

وهناك وسيلة احصائية متطورة أكثر من نظام التصنيف الائتماني تعتمد على استخدام مهارات احصائية متعددة مثل الانحدار المتعدد وتسمى طريقة (التحليل

التمييزي المتعدد) MDA Multiple Discriminant Analysis

وهذه الوسيلة تعتبر أفضل حل للمشاكل والقضايا التي عجز عنها النظام السابق Credit Scoring حيث أن الهدف من نظام التصنيف الاحصائي هو التنبؤ من خلال خصائص طالب الإئتمان (المقترض) فيما إذا كان هذا الشخص يحمل مخاطرة جيدة أو سيئة .

بينما نظام أو طريقة التحليل التمييزي المتعدد فإنه يحدد الاهمية الاحصائية لكل خاصية ومن ثم كيفية المزج بينها واستخدام هذه الخصائص للتمييز بين المقترض الجيد وغير الجيد .

عيوب أنظمة التحليل السابقة :

- ١- المعلومات المستعملة في الكشف عن المقترضين قديمة وقد لا تفيد في الكشف عن مقدرة المتعاملين الحالية والمتوقعة .
- ٢- تحتوي هذه البيانات على معلومات عن المتعاملين الذين قبلت طلباتهم فقط أما الذين رفضت طلباتهم فإنها تحذف ، لذلك فإنه لا يوجد سجل حقيقي عن مقدرة المتعاملين المرفوضة طلباتهم .

٧) المقارنة بين نظامي التقييم الاجتهادي والتجريبي :

Judgmental VS Empirical System

عند مقارنة فعالية هذين النظامين مع بعضهما يجب الأخذ بعين الإعتبار قدرتهما على التنبؤ بمقدرة المتعامل وعامل آخر يجب الأخذ به عند المقارنة هو مراقبة الادارة لعملية منح الإئتمان .

١- كلا النظامين يمكنه استخدام خصائص طالب الإئتمان لأغراض التحليل حيث أن نظام التصنيف يعطى وزناً لكل خاصية طبقاً لأهميتها الإحصائية مقارنة بالخصائص الأخرى . بينما النظام الاجتهادي قابل للتغير فيما يتعلق بتصاعد الأهمية وهرميتها وقد يأخذ بالاعتبار بعض العوامل غير المحسوسة والتي لا يمكن تحديدها .

٢- النظام التجريبي يهتم فقط بالخصائص المعروفة بإرتباطها بالمقدرة على السداد ، بينما الاجتهادي قد يستعمل عوامل أخرى قد تكون مخالفة للقوانين والأنظمة .

٣- بالنسبة لحجم الإئتمان الممنوح ومقدار خسائر القرض من الصعب مراقبتها والتحكم بها في ظل النظام الاجتهادي لكن في النظام التجريبي يمكن السيطرة عليها ومراقبتها .

٤- النظام الاجتهادي أفضل وأقدر على التعامل مع المتغيرات الحالية والمستقبلية في الظروف الاقتصادية ، لكن النظام التجريبي يكون أقل فاعلية عند حصول تغيرات بيئية .

٥- العديد من البنوك تستعمل النظامين معاً حيث أن النظام التجريبي يميز بشكل واضح بين طالبي الإئتمان الذين يتمتعون بالاهلية المطلوبة والذين لا يتمتعون بها ، لكن الذين بين بين بحاجة للحصول على معلومات أكثر عنهم وبحاجة الى استخدام التقييم الاجتهادي معهم .

٨ استخدام معامل Zeta في التحليل . Zeta Analysis

تم وضع هذا المعامل من قبل المحلل المالي (Altman) وزملاؤه بهدف استعماله في اعداد النموذج المستخدم في تحديد مخاطر الافلاس بالنسبة للمؤسسات (Austing et al, 1985 c). وقد تم تحديد العوامل السبعة التالية للتمييز بين المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة . وهي :

- ١- العائد على الموجودات
- ٢- ثبات الايرادات
- ٣- خدمة الدين
- ٤- الربحية المتراكمة
- ٥- السيولة
- ٦- الرسملة
- ٧- الحجم ويقاس بمجموع موجودات المؤسسة

وهذه العوامل السبعة تستخدم لقياس العناصر السبعة التالية وهي :-

- ١- الربحية الحالية
- ٢- مخاطرة قلب الفائدة
- ٣- التغطية المالية للفائدة
- ٤- الربحية طويلة المدى
- ٥- السيولة
- ٦- القوة والنفوذ
- ٧- الحجم

وبما أن معامل (Zeta) غير متوفر وغير مستخدم بشكل واسع ، فإنه يتم استخدام نموذج يسمى (Altman's model) ويستخدم هذا النموذج لتوضيح استخدام هذا النوع من نموذج تنبؤ الافلاس أو الخسارة .

حيث يتكون هذا النموذج من خمسة عوامل .

$X_1 =$	$\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{مجموع الموجودات}}$	$X_1 = \frac{\text{Working Capital}}{\text{Total Assets}}$	-١
$X_2 =$	$\frac{\text{الأرباح المحتجزة}}{\text{مجموع الموجودات}}$	$X_2 = \frac{\text{Retained Earnings}}{\text{Total Assets}}$	-٢
$X_3 =$	$\frac{\text{الدخل قبل الضريبة والفائدة}}{\text{مجموع الموجودات}}$	$X_3 = \frac{\text{EBIT}}{\text{Total Assets}}$	-٣
$X_4 =$	$\frac{\text{القيمة السوقية للأسهم}}{\text{مجموع الموجودات}}$	$X_4 = \frac{\text{Market Value of shares}}{\text{Total Assets}}$	-٤
$X_5 =$	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات}}$	$X_5 = \frac{\text{Sales}}{\text{Total Assets}}$	-٥

حيث أن هذا النموذج ونموذج Zeta يستخدمان الطريقة الاحصائية في التحليل والتي تسمى تحليل المميز المتعدد (MDA) حيث يهدف هذا التحليل الى ايجاد مجموعة من العوامل التي تميز بشكل جيد بين الشركات الفاشلة وغير الفاشلة ويوجد لهذا التحليل (MDA) أو ما يسمى (Z-Score) معادلة على النحو التالي .

$$Z = 1.2 X_1 + 1.4 X_2 + 3.3 X_3 + 0.6 X_4 + 1.0 X_5$$

وبناء عليه فإنه يتم تصنيف المؤسسات حسب القاعدة التالية :

١. إذا كانت Z أقل من ٢.٦٧٥ تعني أن المجموعة هذه تقع في خانة الافلاس .
٢. إذا كانت Z أكبر من أو تساوي ٢.٦٧٥ تعني أن هذه المجموعة تقع خارج قائمة الافلاس .

٩) تحليل الإئتمان باستخدام النسب المالية : Ratio Analysis
 يمكن تصنيف قوائم النسب المالية اللازمة لاستخدامها في تحليل الإئتمان إلى أربع
 مجموعات رئيسية :

١- السيولة Liquidity

٢- النشاط (معدل الدوران) Activity

٣- الرفع المالي Financial Leverage

٤- الربحية Profitability

كما أن التحليل المطلوب استخدامه بالنسب المالية مطلوب منه الاجابة على الأسئلة
 التالية :

- ١- هل يمكن للمنظمة مقابلة التزاماتها عند استحقاقها ؟
- ٢- هل تتناسب بنود المخزون والذمم مع حجم العمليات وهل هذه البنود أكثر
 سيولة؟
- ٣- هل يعتبر حجم المبيعات الذي تحققه المنظمة مرضياً مقارنة مع حجم
 الإستثمارات في الأصول المتداولة والثابتة .
- ٤- هل تحقق المنظمة متوسط عائد مقبول في كل من المبيعات والأصول وحقوق
 الملكية.
- ٥- ما هي نسبة الانخفاض في الأرباح وهل مقدار ما تبقى منها يكفي لتغطية
 الالتزامات المالية الثابتة كالفوائد وايجارات الأصول الثابتة وأقساط سداد
 القروض .
- ٦- السؤال عن الوضع الحالي للمركز المالي للمؤسسة ، مثلاً يتصف هذا الوضع
 بالمتانة والقوة أو الضعف أو حالة الوسط ويلاحظ من أسئلة التحليل اعلاه أنه
 يشير الى الأوضاع المالية عن الفترة الماضية للشركة ، ولكن لا بد من امتداد
 الدراسة الى الوضع المستقبلي للأرباح ومدى تطورها مع الأخذ بعين الاعتبار

ظروف المنافسة وأوضاع العرض والطلب والظروف المستقبلية للصناعة وجوانب القوة والضعف المتوقعة ونوعية وخصائص الإدارة ومدى كفاءة الجهاز الانتاجي .

(١٠) استخدام التدفق النقدي كأداة كمية في التحليل الائتماني :
تعريف التدفق النقدي : هو عبارة عن توقع مبني على أسس سليمة ومنطقية لكمية المقبوضات والمدفوعات النقدية المتوقعة وموعدها ، حيث يعطي كشف التدفق النقدي فكرة عن مواعيد دخول النقد للمؤسسة ومواعيد خروجه منها خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة . ويوفر معلومات عن كمية التمويل المطلوب ونوعيته. وبعبارة أخرى فإن التدفق النقدي يساعد في تحليل الائتمان من خلال التعرف على كمية الاموال التي يحتاجها المقترض ومواعيد تلك الاحتياجات ونوع التمويل الأنسب لتلبية هذه الاحتياجات ، هل هو التمويل قصير أم متوسط أم طويل الأجل (مطر، ١٩٩٦ أ) .

- أهداف التدفق النقدي :

- ١- التخطيط للمستقبل وبالتالي استبعاد أية تقديرات جزافية للإحتياجات المالية للمؤسسة .
- ٢- خلق معيار محدد للقياس عليه وللحكم على مدى كفاءة التخطيط في المؤسسة .
- ٣- يساعد الإدارة مساعدة فعالة في التعرف على أوقات حدوث العجز النقدي وأوقات حدوث الفائض النقدي ويعطيها الوقت الكافي لمعالجة الموقف المتوقع .
- ٤- يساعد الإدارة على وضع برنامج التسديد المناسب لما تقتضيه من أموال من البنوك .
- ٥- يساعد في التعرف على كمية ومواعيد ونوعية الأموال التي تحتاج إليها المؤسسة.

- مكونات كشف التدفق النقدي :

(أ) المقبوضات وتشمل جميع العناصر الايجابية في كشف التدفق النقدي مثل :

١. المبيعات .
٢. تحصيل المبيعات الآجلة .
٣. المقبوضات النقدية الأخرى .

(ب) المدفوعات النقدية وتشمل العناصر التي تشكل استعمالاً للنقد الداخل للمؤسسة

وهي :

١. شراء المواد الخام .
٢. أجور العمال .
٣. المصاريف الإدارية والعمومية
٤. المصروفات الأخرى مثل الفوائد وتوزيع الأرباح وشراء الموجودات الثابتة وتسديد الديون .

وباختصار فإن كشف التدفق النقدي هو الأداة الافضل من بين ادوات التحليل الائتماني حينما يصل الأمر إلى التعرف على كمية ومواعيد الاحتياجات المالية للمقترض وذلك لما توصف به هذه الاداة من قدرة على تحديد كمية الاموال المتوقع دخولها وخروجها من المؤسسة دون أن تتأثر بعيوب قائمة الدخل وعيوب قائمة المركز المالي (عقل ، ١٩٨٤ ، أ) .

إضافة الى ذلك فإن هذا الكشف هو الاداة الأنسب أيضا حين يحتاج الأمر الى اجابة دقيقة عن ثلاثة أسئلة رئيسية تدور حول كمية الاموال التي يحتاج إليها المقترض

والفرض الذي ستستعمل هذه الاموال من أجله وكذلك المواعيد المتوقعة للتسديد.

(١١) التحليل الاستراتيجي الائتماني : Strategic Credit Analysis

بعد أن أصبح التحليل التقليدي للإئتمان لا يفي بمتطلبات العصر لأن كثيراً من العناصر والمتغيرات الرئيسية التي يبني عليها قرار منح الائتمان لا تظهر في تلك القوائم ، فإنه أصبح من الضروري اتباع منهج جديد أكثر شمولاً في تحليل الائتمان يأخذ بعين الاعتبار في تقييم وضع المتعامل كلا من المؤشرات المالية وغير المالية ويطلق على هذا المنهج الذي تتزايد أهميته في اتخاذ قرارات الائتمان طويل الأجل 'التحليل الاستراتيجي للإئتمان' (Strategic Credit Analysis) (مطر، ١٩٩٦ ب).

- الركائز التي يقوم عليها التحليل الاستراتيجي للإئتمان :

١- ان قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته طويلة الاجل ، يجب أن لا تتم بمعزل عن تقييم المخاطر الائتمانية التي تحيط بقدرته على تسديد التزاماته على مدار فترة القرض .

٢- في تقييمه لمخاطر الائتمان ، يجب أن يتخطى محلل الائتمان مخاطر الشركة طالبة القرض ليتمد هذا التقييم أيضا الى مخاطر البيئة من حولها .

٣- في تقييمه لمخاطر الائتمان ، يجب على محلل الائتمان أن يولي اهتمامه للمرحلة العمرية للشركة طالبة الإئتمان .

- خطوات التحليل الاستراتيجي للإئتمان :

يقوم التحليل الاستراتيجي للإئتمان على أربع خطوات رئيسية هي :

١- تحليل مواطن القوة في المتعامل . Strengths

٢- تشخيص نقاط الضعف . Weaknesses

٣- استكشاف الفرص المستقبلية المتاحة Opportunities لنمو النشأة وذلك بقصد تقييم قدرتها على النمو.

٤- تحدي العقبات التي تهدد استمراريتها Threats والتي تنشأ إما عن دخول منافسين جدد إلى السوق الذي تعمل فيه أو عن ظهور منتجات بديلة أو عن

رابعاً : أهمية نواحي التقييم الخمسة (5 C's of credit) ودورها في عملية تقييم مخاطر

الإئتمان :

إن نواحي الإئتمان الخمسة المعروفة يمكن عن طريقها الحكم على قدرة المقترض على سداد القرض ، وهذه العوامل المتعارف على تسميتها بالانجليزية (5 C's of credit) (شحاته ، ١٩٩٠ و) .

١- الشخصية (Good citizen) Character

تظهر أهمية تحليل هذه الناحية التي تعني رغبة المتعامل في سداد قرض البنك في أوقات الكساد أو الأزمات المالية التي يتعرض لها المتعامل في نشاطه ، حيث أن الشخص ذا القيم الأخلاقية العالية سيبذل كل ما في جهده لرد القرض الى البنك مهما ساءت ظروفه أو تعرض لصعوبات .

ويمكن لحل الإئتمان الاسترشاد بعدة مؤشرات للتعرف على توافر هذه الناحية لدى المتعامل وذلك من خلال التعرف على معاملات المتعامل مع عملائه الموردين ومع مصلحة الضرائب ومؤسسات التأمينات الاجتماعية ، فضلاً عن معرفة البيئة التي نشأ فيها المتعامل وتربيته وأخلاقه وسلوكه وأسلوب حياته .

٢- المقدرة (Cash flow) Capacity

وتعني كفاءة المتعامل من الناحية الفنية والمالية والادارية وتتوقف مقدرة المتعامل على الغرض الذي سيستخدم فيه القرض وعلى مصادر سداده ، حيث تعتبر خبرات المتعامل السابقة والحالية في مجال عمله إضافة الى تطبيق المتعامل للأساليب الحديثة المتطورة سواء الفنية أو الادارية أو التسويقية أو المالية في مؤسسته مؤشراً هاماً على توفر عنصر القدرة .

٣- رأس المال (Capital (Wealth)

يمثل هذا العنصر هامش الأمان بالنسبة للبنك ، كما يعتبر من الناحية الإئتمانية الضمان الذي يؤكد على مقدرة المتعامل على السداد. ويقوم محلل الإئتمان بإعداد دراسة على الهيكل التمويلي لمنشأة المتعامل للتعرف على مدى توازن هذا الهيكل مع الاستخدامات المختلفة ، فلذلك يتعين أن يكون هنالك تناسب معقول بين القرض وبين رأس المال المملوك للعميل والابتدئ القرض قيمة رأس المال .

٤- الظروف Conditions

يتعين على محلل الإئتمان دراسة الأوضاع الاقتصادية القائمة والمستقبلية وكذلك دراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل به المقترض من حيث درجة المنافسة والتطور التكنولوجي في هذا القطاع ومدى تكيف المقترض مع هذه التطورات .

٥- الضمانات (Collateral (security

وهي الأصول التي تمتلكها الشركة والتي يمكن استخدام بعضها كضمان في سداد القروض في حالة عدم كفاية الأرباح . وتقلل هذه الضمانات من مخاطر الائتمان التي قد يتعرض لها البنك .

ويمكن قياس وتحليل هذا العنصر وتقييمه من خلال الحكم على نوعية الأصول التي يرغب المقترض في وضعها كضمان للقروض التي حصل عليها من البنك .

خامساً : أهمية قرارات الائتمان المصرفي بالنسبة للبنوك التجارية .

عملية اتخاذ قرار الائتمان : The credit-decision process

إن عملية اتخاذ قرار الائتمان يجب أن تؤكد على ثلاث قضايا تتعلق بالمقترض وهي الوقاية ، التحديد ، حل القضايا . وتعني الوقاية اتخاذ القرار المتعلق بالموافقة أو عدم الموافقة على القرض . بينما يعني التحديد متابعة المقترضين الحاليين لمعرفة وتحديد اشارات الضعف التي تظهر عليهم ، أما الحل فيعني التخلص من مشاكل القرض (عقل ، ١٩٨٤ ب) .

خطوات عمليات اتخاذ قرار الائتمان وارتباطها بقضايا الوقاية والتحديد والحل :

١- الخطوة الأولى : اتخاذ قرار الائتمان ، وذلك بالموافقة أو عدم الموافقة .

في هذه الحالة يجب ايجاد التوازن بين التشدد في الوقاية وبين التساهل في اعطاء القروض . حيث أن التشدد في منح القروض سيضر بالبنك كما يضر به التسامح الشديد في منح الائتمان ، حيث ان التشدد سيحرم البنك فرص زيادة حجم الائتمان وزيادة ايراداته وزيادة عدد المتعاملين وبينما التسامح الشديد سيعرض البنك الى مخاطر الاقراض الكبيرة . لكن القرار الامثل هو الذي يؤدي الى تعظيم قيمة حقوق الملكية بالنسبة للبنك .

أما عملية الوقاية هنا فإنها يجب أن تركز على جمع ومعالجة وتحليل المعلومات ونوعيتها، كما أن عملية الوقاية تتكون من أربعة عناصر تسمى (4 Ps) الفلسفة والسياسة والاجراءات والأشخاص .

٢- الخطوة الثانية :

تحديد مشاكل القرض واجراء عملية استكشاف للقرض وهذه العملية تشبه عملية اتخاذ قرار الائتمان وتشمل أيضا تجميع وتحليل ومعالجة المعلومات . كما أن الهدف من إجراء هذه الخطوة هو تحقيق الأمور التالية .

- ١- تصنيف القروض التي تخلو من المشاكل .
 - ٢- تصنيف القروض التي تحوي المشاكل .
 - ٣- البحث عن معلومات اضافية قبل اتخاذ قرار الائتمان .
- ٢- الخطوة الثالثة : التخلص من مشاكل القروض .

حيث أنه بعد ان يتم تحديد مشاكل القرض ، يتم تحليلها للوصول الى الحلول الممكنة والتي تتطلب جميع ومعالجة وتحليل المعلومات ، أما النتائج المتوقعة من هذه الخطوة فهي (١) التخلص من المشاكل (٢) تصفية الضمانات وتسييلها و(٣) اتخاذ إجراء قانوني .

الفصل الثالث

Methodology Section منهجية الدراسة

- ١- مجتمع وعينة الدراسة : Population and Sample
- ٢- طرق جمع المعلومات : Data Collection Methods
- ٣- محددات الدراسة ونطاقها : Research Limitations
- ٤- التحليل الاحصائي المستخدم في الدراسة : Data Analysis Methods

الفصل الثالث

Methodology Section منهجية الدراسة

١- مجتمع وعينة الدراسة Population and Sample

أ) مجتمع الدراسة : Population

يشمل نطاق هذه الدراسة جميع المؤسسات المصرفية العاملة في الأردن سواء منها الأردنية وغير الأردنية والتي تتعامل بعمليات منح القروض المصرفية للعملاء المختلفين. لكن هذه الدراسة اقتصرت على المراكز الرئيسية لهذه البنوك وعلى الفروع الرئيسية الموجودة في مدينة عمان بالنسبة للبنوك غير الأردنية العاملة في الأردن والبالغ عددها « ٢١ » مؤسسة مصرفية تجارية تسعى الى تحقيق الأرباح وبذلك سيتم استثناء المؤسسات المصرفية التي لا تسعى الى تحقيق ربح، إضافة إلى أن أحد البنوك التجارية رفض الإجابة على أسئلة الاستبيان.

ب) عينة الدراسة : Study Sample

قام الباحث بتوزيع خمس نسخ من الاستبانة لكل بنك فأعطيت نسخة لكل من مدير ادارة الائتمان أو رئيس القسم المختص والمسؤولين المباشرين عن اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية للمتعاملين وبذلك تم توزيع (١٠٥) نسخ على كل ادارات الائتمان في البنوك المشمولة بهذه الدراسة.

٢ - طرق جمع المعلومات Data collection methods

بما أن هذا البحث يهدف الى دراسة مدى تطبيق البنوك التجارية في الأردن لمعايير التقييم الخمسة المعتمدة عند منح التسهيلات الائتمانية للعملاء . اضافة الى تحديد العلاقة بين كل من خصائص البنوك التجارية في الأردن والكفاءة الادارية لهذه البنوك ومدى تطبيقها لمعايير التقييم الخمسة .

فقد أعد الباحث استبانة مكونة من (٨٩) سؤالاً موزعة حسب العناصر والمتغيرات التي يهدف الباحث الى قياسها في هذه الدراسة وعلى النحو التالي وبالترتيب :

- ١- (٥) أسئلة لقياس خصائص البنوك التجارية في الأردن .
- ٢- (١٠) أسئلة لقياس مدى اعتماد البنوك معيار شخصية المتعامل عند منح التسهيلات الائتمانية .
- ٣- (٢٠) سؤالاً لقياس مدى اعتماد البنوك معيار مقدرة المتعامل .
- ٤- (١٤) سؤالاً لقياس مدى اعتماد البنوك معيار رأسمال المتعامل .
- ٥- (١٢) سؤالاً لقياس مدى اعتماد البنوك معيار الضمانات .
- ٦- (١٠) أسئلة لقياس مدى اعتماد البنوك معيار الظروف الاقتصادية.
- ٧- (١٧) سؤالاً لقياس مدى كفاءة الادارة البنكية في عملية تقييم ومتابعة مخاطر الائتمان .

٣ - محددات الدراسة ونطاقها : Research Limitations

- ١- إن الباحث قد وضع ثقته بفقرات الاستبانة ومن ثم بالإجابات على هذه الفقرات الواردة في الاستبانة .
- ٢- إن الوزن النسبي لعناصر الائتمان الخمسة ومكوناتها واحدة ومتساوية .

٤ - التحليل الاحصائي المستخدم في هذه الدراسة :

بعد أن قام الباحث بجمع البيانات المطلوبة لهذه الدراسة عن طريق فقرات الاستبانة التي تم توزيع نسخها على عينة الدراسة ، تم ادخال هذه المعلومات الى الحاسب الآلي باستخدام برنامج SPSS/pc للحصول على المؤشرات الإحصائية ذات الدلالة .

وبناء عليه فقد تم استخدام أساليب الاحصاء الوصفي من وسط حسابي وانحراف معياري وغيرها لتحليل نسب ومقدار تحليل البنوك التجارية لنواحي التقييم الخمسة في تقييم مخاطر الائتمان ، كذلك تم استخدام اختبارات الارتباط المناسبة وذلك لإيجاد العلاقة الارتباطية بين خصائص البنوك وكفاءة الإدارة البنكية في عملية التقييم ومدى تقييم مخاطر الائتمان باستخدام نواحي التقييم الخمسة .

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي Statistical Analysis

يشمل التحليل الاحصائي المستخدم في هذا البحث ثلاثة أقسام

مترابطة وهي :

أولاً : القسم الأول والذي يتم فيه قياس مدى تحليل نواحي التقييم الخمسة من قبل

البنوك التجارية في الأردن وذلك باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي .

ويشمل استخدام المقاييس والأساليب التالية :

١ - اختبار المصادقية .

٢ - استخدام الاحصاء الوصفي في اختبار متوسط اجابات البنوك

بالنسبة لكل متغير من متغيرات الدراسة .

٣ - اختبار الاعتيادية والتوزيع الطبيعي للمتغيرات .

٤ - استخدام مقاييس النزعة المركزية .

ثانياً : اختبار معاملات الارتباط

يتم استخدام معاملات الارتباط المناسبة ليجاد العلاقة الارتباطية بين

متغيرات الدراسة .

وتشمل استخدام المعاملات التالية :

١ - معامل ارتباط بيرسون .

٢ - معامل ارتباط سبيرمان .

ثالثاً : اختبار الفرضيات .

١ - اختبار المصداقية (Reliability Analysis test)

من أجل اختبار مصداقية الاستبانة ، وللتأكد من مصداقية المستجيبين في الإجابة على أسئلة الاستبانة ولكل متغير على حدة . فقد تم استخدام معامل ألفا لتحقيق الغرض المطلوب ، حيث أن معامل ألفا الذي تقع قيمته ما بين (١-٠) ، يبين مدى الارتباط ما بين الاجابات ، فعندما تكون قيمته صفراً فإن ذلك يدل على عدم وجود ارتباط مطلقاً ما بين الاجابات ، أما اذا ما كانت قيمته (١) فإن ذلك يدل على أن الاجابات كاملة وإنها مرتبطة مع بعضها البعض ارتباطاً تاماً ، وكما ترى (Sekaran, 1984) فإن القيمة المقبولة احصائياً لمعامل ألفا هي ٦٠٪ أو أكثر .

ولدى تطبيق اختبار المصداقية ألفا على الاجابات التي تحدد مدى تحليل شخصية المتعامل والبالغة (١٠) إجابات ، نجد أن قيمة ألفا بلغت (٠.٧١١١) وهذا يبين ان الارتباط بين الاجابات جيد ومقبول إحصائياً .

وعند تطبيق اختبار المصداقية ألفا على الإجابات المتعلقة بتحليل مقدرة المتعامل والبالغة (٢٠) فقرة ، بلغت قيمة ألفا (٠.٨٦٥٠) وهذا يعني ان الإجابات مرتبطة ارتباطاً عالياً .

وعندما طبق اختبار المصداقية ألفا على الاجابات التي تحلل رأسمال المتعامل والبالغة (١٤) فقرة بلغت قيمة ألفا (٠.٨٨١٤) وهذا يعني أن الإجابات مرتبطة ارتباطاً عالياً .

وعند تطبيق اختبار المصداقية ألفا على الاجابات التي تحلل الضمانات المقدمة من المتعاملين والبالغة (١٣) فقرة بلغت قيمة ألفا (٠.٦٩٣٦) وهذا يعني الاجابات مرتبطة بشكل جيد ومقبول احصائياً .

ولدى تطبيق اختبار المصداقية على الاجابات المتعلقة بتحليل الظروف الاقتصادية والبالغة (١٠) فقرات بلغت قيمة ألفا ٥٨.٢ ر . وهذا يعني أن

الإجابات مرتبطة مع بعضها ارتباطاً ضعيفاً وغير مقبول إحصائياً .

وعند تطبيق اختبار المصادقية على الاجابات المتعلقة بتحليل كفاءة الإدارة البنكية في البنوك التجارية في الأردن والبالغة (١٧) فقرة ، بلغت قيمة ألفا (٠.٨٥٥٤) وهذا يعني أن الاجابات مرتبطة مع بعضها ارتباطاً عالياً ومقبول إحصائياً .

جدول رقم (٢) قيم α لإختبار المصادقية

المتغير	قيمة α
شخصية المتعامل	٠.٧١١١
مقدرة المتعامل	٠.٨٦٥٠
رأسمال المتعامل	٠.٨٨١٤
الضمانات	٠.٦٩٣٦
الظروف الاقتصادية	٠.٥٨٠٢
كفاءة الادارة البنكية	٠.٨٥٥٤

نستنتج مما سبق أن بيانات الدراسة التي تم تجميعها من خلال الاستبانة مقبولة لأغراض هذه الدراسة ، وعليه فإنه سيتم استخدامها والاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة لاحقاً .

٢ - استخدام الاحصاء الوصفي في اختبار متوسط اجابات البنوك بالنسبة لنواحي التقييم الخمسة وكفاءة الإدارة البنكية .

تمثل هذه المتغيرات المتغيرات التابعة الستة في القسم الأول من نموذج الدراسة ، وتمثل أيضاً المتغيرات المستقلة الستة في القسم الثاني من النموذج ، والتي يرمز إليها على النحو التالي :

- D₁ = سمعة المتعامل

- D₂ = مقدرة المتعامل

- D₃ = رأسمال المتعامل

- D₄ = الضمانات

- D₅ = الظروف الإقتصادية

- D₆ = كفاءة الإدارة البنكية

يشمل هذا التحليل استخدام أدوات الاحصاء الوصفي المتمثلة بالوسيط والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى مستوى الأهمية لكل متغير .

بالنسبة للمتوسط الحسابي فإنه يمثل مدى تمركز الاجابات حول نقطة المنتصف هل هي حول المنتصف أو أعلى منه أو دونه .

وفي هذه الدراسة التي تشمل أربعة مستويات (١-٤) فإن المستوى (٢) يمثل نقطة المنتصف (الوسيط) .

فإذا كان المتوسط الحسابي للمتغير أقل من نقطة المنتصف فإن هذا يعني أن استعماله في التحليل غير مقبول وخصوصاً عندما يكون من مؤسسات بنكية عريقة بالأقراض ، وهذا بحد ذاته يدل على عدم تطبيق البنوك للأسس العلمية في الاقراض بل تعتمد على المعايير الشخصية ، والعكس صحيح .

وبالنسبة للانحراف المعياري لمعدل اجابات البنوك ، فإنه يشير الى مقدار التشتت بين اجابات البنوك بالنسبة لتحليل المتغير الواحد ، فكلما زاد الانحراف المعياري فهذا يعني أن الاجابات مشتتة وهذا يدل على وجود اختلافات واسعة بين البنوك في تحليلها لنفس المتغير .

فبالنسبة للمتغير الأول وهو سمعة المتعامل فإن قيمة المتوسط الحسابي (٢٨٤) وهي أكبر من نقطة المنتصف في اختبار (Scale - 4) وهي (٢) والتي تمثل الحد الأدنى لدى تحليل البنوك سمعة المتعامل عند اتخاذها قرار الاقراض ، مما يعني أن مدى الالتزام بتحليل سمعة العميل هو فوق الحد الأدنى .

وبخصوص قيمة الانحراف المعياري (٠.٤٦) فإذا أردنا تحديد درجة التشتت لهذه القيمة فإنه عندما نضيف انحراف معياري واحد ونطرح انحراف معياري واحد من الوسط الحسابي نجد أن مدى الاجابات لـ ٦٨٪ من مجتمع الدراسة يتراوح بين (١٢٨ - ٢٣٠) وهذا يعني وجود تشتت بين إجابات البنوك .

وبخصوص درجة الأهمية (٠.١٣) فإن هذه القيمة تعني أن التشتت ظاهري وغير مهم احصائياً .

أما المتغير الثاني المتعلق بمدى تحليل مقدرة التعامل من قبل البنوك ، فإن المتوسط الحسابي له (٣ر٢٤) وهذه القيمة أكبر من نقطة المنتصف (٢) مما يعني أن درجة تحليل هذا المتغير أكبر من الحد الأدنى .

كما أن درجة التشتت بين الاجابات عالية من خلال تحديد المدى الممكن الحصول عليه عند طرح أو اضافة انحراف أو انحرافين معياريين . لكن بخصوص مستوى الأهمية للاجابات (٠.٠٠٦) فإن هذه القيمة تشير إلى وجود تشتت بين البنوك من حيث مدى تحليلها لهذا المتغير عند منحها للقروض .

لكن المتغير الثالث (رأسمال التعامل) نجد أن المتوسط الحسابي له (٣ر٠١) وهذه القيمة لمتوسط الاجابات أكبر من نقطة المنتصف مما يعني أن هنالك التزاماً بتحليل رأسمال التعامل .

وبالنسبة للانحراف المعياري والبالغة قيمته (٠ر٥٩) فإن درجة التشتت لاجابات هذا المتغير عند اضافة وطرح انحراف معياري واحد فإن مدى الاجابات لـ ٦٨٪ من مجتمع الدراسة يتراوح بين (٢ر٤ - ٢ر٦) وهذا يدل على أن درجة التشتت بين الاجابات عالية مما يدل على وجود فروق بين الاجابات ، كما أن طرح واطافة انحرافين معياريين كذلك يدل على وجود تشتت بين الاجابات ، وأن الأهمية النسبية لمتوسط الاجابات (٠ر٠٠١) تدل على وجود فروق جوهرية بين اجابات البنوك فيما يتعلق بتحليل رأسمال التعامل عند منح القروض .

وعند دراسة المتغير الرابع وهو الضمانات المقدمة من المتعاملين فإن المتوسط الحسابي لاجابات البنوك بخصوص هذا المتغير والبالغ (٢ر٢٣) وهو أعلى من نقطة المنتصف مما يعني أن تحليل هذا المتغير من قبل البنوك يتم بدرجة أعلى من الحد الأدنى الذي تطبق عنده البنوك هذا المعيار .

وبخصوص قيمة الانحراف المعياري والبالغة (٠.٤٠) فعند تحديد مدى الاجابات لـ ٦٨٪ و ٩٥٪ من مجتمع الدراسة نجد أن هذا المدى يتراوح بين (٢٨٤ر٢ - ٣٦٤ر٣) و (٢٤٤ر٢ - ٤٠٤ر٤) على التسوالي وواضح من هذا المدى الواسع لكلا النسبتين وجود تشتت بين اجابات البنوك .

ولتحديد أهمية هذه الفروق فإن مستوى الأهمية (٠.٠٥١) يشير الى وجود تشتت بين اجابات البنوك من حيث مدى تحليلها لهذا المتغير.

أما المتغير الخامس (الظروف الاقتصادية) نجد أن قيمة المتوسط الحسابي لاجابات البنوك بخصوص تطبيقه هي (٢٧٤ر٢) وواضح أن هذه القيمة للمتوسط الحسابي هي فوق نقطة المنتصف ، مما يعني أن درجة تحليل هذا المتغير هي فوق الحد الأدنى . كما أن الانحراف المعياري والبالغة قيمته (٠.٤١) تدل على وجود تباين وتشتت بين مدى الاجابات الأدنى والاعلى مما يعني وجود تشتت بين اجابات البنوك .

كما أن مستوى الأهمية لهذه الاجابات والبالغ (٠.٨٧) فإنه يشير الى وجود تشتت بين اجابات البنوك في تحليلها لهذا المتغير .

وبالنسبة لاختبار تطبيق المتغير السادس من متغيرات الدراسة وهو كفاءة الادارة البنكية فإن المتوسط الحسابي له (٣٢٩ر٣) وهي قيمة أعلى من نقطة المنتصف وأعلى من الحد الأدنى لدرجة تحليل هذا المتغير من قبل البنوك عند دراستها لطلبات الاقراض المقدمة إليها من المتعاملين .

أما بخصوص قيمة الانحراف المعياري والبالغة (٠.٥٠) فإن المدى بين الحد الأدنى للاجابات والحد الأعلى عند طرح أو اضافة انحراف أو انحرافين معياريين يدل على وجود تشتت بين اجابات البنوك .

وللتدليل على أهمية هذا التشتت ندرس مستوى الأهمية لها والبالغ (٠.١٢١) حيث يشير هذا الرقم الى وجود تشتت بين البنوك لجهة تحليل هذا المتغير باستخدام هذا الاختبار .

جدول رقم (٣)

قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات البنوك
بالنسبة لكل متغير من متغيرات الدراسة .

	المتغير Var.	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Dev.	مستوى الأهمية
سمعة المتعامل	D ₁	2.8392	.4572	0.1300
مقدرة المتعامل	D ₂	3.2351	.4028	0.0006
رأسمال المتعامل	D ₃	3.0135	.5895	0.0001
الضمانات	D ₄	3.2318	.3927	0.0051
الظروف الإقتصادية	D ₅	2.7392	.4094	0.0870
كفاءة الإدارة البنكية	D ₆	3.2901	0.4975	0.0121

الجدول أعلاه يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات البنوك
مجتمعة (مجتمع الدراسة) وذلك بالنسبة لكل متغير من متغيرات الدراسة
السته بالإضافة لمستوى الأهمية لكل متغير .

٣ - اختبار الإعتيادية والتوزيع الطبيعي للمتغيرات :

يستخدم هذا الاختبار لتبيان مدى توزيع الاجابات ، وكذلك لتحديد فيما اذا كان التوزيع الاحتمالي لها طبيعي أم غير طبيعي .

حيث ان اختبارات معامل إرتباط بيرسون تتطلب وجود مثل هذا الشرط (الاعتيادية) ، خاصة في العينات صغيرة الحجم ، مع أنه يسمح باستخدام اختبار معاملات الإرتباط في حال خروج المتغيرات عن التوزيع الطبيعي الى حد قليل نسبياً .

كما يجب أن لا تقل الأهمية النسبية للاجابات عن (١٠.٠) حتي يقال عنها أنها موزعة توزيعاً طبيعياً ، والتي اعتبرها الباحث قيمة مناسبة لإجراء هذا الاختبار بناء عليها .

بالنسبة للمتغير الأول المتعلق بشخصية المتعامل فإن مستوى الأهمية أكبر من (٠.٢) مما يعني أن الاجابات المتعلقة بهذا المتغير موزعة توزيعاً طبيعياً اعتيادياً .

كذلك المتغير الثاني مقدرة المتعامل فإن مستوى الأهمية البالغ مقداره (٠.٦) وهي قيمة منخفضة بما يعني أن الاجابات بعيدة نوعاً ما عن التوزيع الطبيعي الاعتيادي .

وبخصوص المتغير الثالث رأسمال المتعامل فإن مستوى الأهمية له أكبر من (٠.٢) وهذا يدل على أن الاجابات التي تقيس هذا المتغير موزعة توزيعاً طبيعياً اعتيادياً.

وكذلك المتغير الرابع الضمانات المقدمة من المتعاملين فإن مستوى الأهمية له أكبر من (٠.٢) وهذا يشير الى أن الاجابات المتعلقة بقياس هذا المتغير موزعة توزيعاً طبيعياً اعتيادياً .

لكن المتغير الخامس وهو الظروف الاقتصادية فإن مستوى الأهمية له ٠.٢، وهو مستوى متدن جداً وهذا يعني أن الاجابات التي تقيس هذا المتغير بعيدة جداً عن التوزيع الطبيعي الاعتيادي .

وأخيراً المتغير السادس الذي يقيس كفاءة الإدارة البنكية فإن مستوى الأهمية له والبالغ (٠.٤) فهي نسبة منخفضة وهذا يدل على أن الإجابات ليست موزعة توزيعاً طبيعياً بالشكل المطلوب .

ومن الملاحظ أن جميع المتغيرات تتوزع توزيعاً طبيعياً والسبب في ذلك هو حجم العينة التي حصل عليها الباحث ، وهذه ملاحظة جيدة لان التحليل الاحصائي الذي يعتمد استخدام هذه المتغيرات موجود .

جدول رقم (٤)

جدول قيم الأهمية النسبية للتوزيع الطبيعي

المتغير	مستوى الأهمية
١- شخصية المتعامل	أكبر من ٠.٢٠
٢- مقدرة المتعامل	٠.٠٦
٣- رأسمال المتعامل	أكبر من ٠.٢٠
٤- الضمانات	أكبر من ٠.٢٠
٥- الظروف الاقتصادية	٠.٠٠٢
٦- كفاءة الادارة البنكية	٠.٠٤

يمثل هذا الجدول قيم الأهمية النسبية لكل متغير من متغيرات الدراسة المستخدمة في اختبار الاعتيادية في توزيع الاجابات .

٤ - استخدام مقاييس النزعة المركزية في وصف خصائص العينة :

تستخدم هذه المقاييس للحصول على الوصف الاحصائي للإجابات الخمسة المتعلقة بقياس المتغير المستقل حجم النشاط البنكي (عدد العاملين وعدد الفروع ومجموع الموجودات وحجم التسهيلات الائتمانية) وكذلك قياس المتغير التابع مخاطر الإئتمان (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها) وذلك من خلال الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري والتباين وحدود الإجابات الدنيا والعليا .

فبالنسبة للإجابة الأولى والمتعلقة بقياس عدد العاملين في البنوك فكان المتوسط الحسابي له (٤٨١) شخص ، وأن قيمة الانحراف المعياري (٥٣٢) .

وعند ملاحظة الاجابة الثانية والمتعلقة بقياس عدد الفروع العاملة في الأردن لكل بنك نجد ان الوسط الحسابي لهذه الاجابات هو (٢٥٠٥) وأن الانحراف المعياري (٢٣٧) والتباين (١١٣٦٧) وهي مقادير مرتفعة مما يدل على أن درجة التشتت في بيانات الاستبانة مرتفعة أيضاً حيث أن بعض الاجابات منخفضة جداً وصل صفر والبعض الآخر وصل الى ١١٥ وهو مرتفع نوعاً ما .

وبخصوص الإجابة الثالثة والمتعلقة بقياس مخصص الديون المشكوك فنجد أن المتوسط الحسابي لهذه الاجابات هو (٧٥١٦٤٩٠) ، وأن أرقام الانحراف المعياري والتباين كبيرة جداً والسبب يعود الى وجود فرق شاسع بين الحد الأدنى لبيانات الاستبانة وهو صفر والحد الأعلى والبالغ (٤١٤٧٢٣٧٤) دينار مما يدل على وجود تباين بين الاجابات العليا والدنيا .

وبالنسبة للإجابات المتعلقة بقياس مجموع الموجودات لكل من البنوك خلال السنوات من (٩٠- ١٩٩٤) فنجد أن المتوسط الحسابي قد بلغ (٣١٩٣٢٧٢٢٨) دينار مع وجود تباين واسع جداً بين الاجابة الدنيا وإجابة الحد الأعلى وهذا يظهر من حيث قيم الانحراف المعياري (٤٨٤٣٦٩٠.٢٩) دينار وقيمة التباين الكبيرة جداً مما يدل على وجود درجة عالية من التشتت بين الاجابات . والسبب

في ذلك يعود الى أن بعض البنوك ما زالت بنوك حديثة وصغيرة الحجم بينما بعض البنوك الأخرى فهي كبيرة الحجم ولديها مجموع موجودات كبيرة جداً .

وفيما يتعلق بالاجابات التي تقيس حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من قبل البنوك التجارية في الأردن نجد أن المتوسط لهذه الإجابات قد بلغ (١٤٢٥٦٣٣٧.٠) دينار ، كما أنها في نفس الوقت لها تباين واسع جداً بين الاجابات يظهر الفرق الشاسع بين الإجابة الدنيا والإجابة العليا وهذا واضح من قيمة الانحراف المعياري والبالغة (١٠٤٥٦٧٠.٠) دينار والتباين الذي له قيمة عالية جداً .

الجدول رقم (٥)

جدول قيم مقاييس النزعة المركزية لعناصر حجم النشاط البنكي

اسم المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
عدد العاملين	٤٨١	٥٣٢	٢٨٣٣.٢
عدد الفروع	٢٥	٣٣	١١٣٦
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	٧٥١٦٤٩.٠	١.٤٥٦٧.٠	غير محدد
مجموع الموجودات	٣١٩٣٢٧٢٢٨	٤٨٤٣٦٩.٢٩	غير محدد
حجم التسهيلات الائتمانية	١٤٢٥٦٥٣٧.٠	١٧٧٧٢٩٢٣٩	غير محدد

وقد تم استخدام قيم الجدول أعلاه في وصف خصائص العينة والتي تمثل عناصر حجم النشاط البنكي .

ثانياً : اختبار معاملات الارتباط :

يستخدم اختبار معاملات الارتباط لتحديد مدى الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتي تمثل خصائص العينة (عدد العاملين في البنوك ، عدد فروع كل بنك ، مجموع الموجودات ، حجم التسهيلات الائتمانية) . وبين المتغيرات التابعة والتي تمثل نواحي التقييم الخمسة (سمعة المتعامل ، مقدرة المتعامل ، رأسمال المتعامل ، الضمانات المقدمة ، الظروف الاقتصادية) . وكذلك كفاءة الإدارة البنكية اضافة الى متوسط هذه المتغيرات الستة .

(١) معامل ارتباط بيرسون :-

يعتبر هذا الاختبار اختباراً معامياً حيث تكون خصائص العينة محددة ومعروفة ويفترض الاعتيادية في توزيع المتغيرات . حيث يستخدم معامل ارتباط بيرسون لمعرفة فيما اذا كانت هنالك علاقة ارتباطية بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة المشار اليها سابقاً وكذلك تحديد قوة هذه العلاقة ونوعها ومستوى أهميتها . ويظهر من خلال قيم المتغيرات ومستوى الأهمية لها ، أن هنالك ارتباط بين عدد العاملين في البنك أحد خصائص العينة (حجم النشاط البنكي) ومتوسط قيام البنك بتحليل نواحي التقييم الخمسة بمقدار (٥٣٢٩٪) بالإضافة الى كفاءة الإدارة البنكية ، لكن هذا الإلتباط غير مهم احصائياً ، كما أن هذا الإرتباط يتجه اتجاهاً سالباً أي أن عدد العاملين في البنك يرتبط بشكل معاكس مع تحليل البنك نواحي التقييم الخمسة ، وهذه النتيجة تتفق مع الفرضية العدمية التي تنفي وجود علاقة بين حجم النشاط البنكي ومدى تحليل البنوك لنواحي التقييم وكفاءة الإدارة البنكية . وبالتالي تختلف مع الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود هذه العلاقة . كما أن هنالك إرتباط بين مجموع الموجودات ومتوسط مدى تحليل البنوك

لنواحي التقييم الخمسة بمقدار (٣٨٫٦٤٪) بالإضافة إلى كفاءة الإدارة البنكية ، لكن هذا الارتباط يأخذ اتجاهاً سالباً كما أنه غير مهم احصائياً وهو بذلك لا يتفق مع فرضية الدراسة التي تنص على وجود مثل هذه العلاقة .

وكذلك يوجد إرتباط بين حجم التسهيلات الائتمانية ومتوسط مدى قيام البنوك بتحليل نواحي التقييم المذكورة بمقدار (٣٦٫٩١٪) بالإضافة الى كفاءة الإدارة البنكية ، لكن هذا الارتباط اتجاهه سالباً وغير مهم احصائياً وهذا لا يتفق مع الفرضية البديلة التي تثبت وجود مثل هذه العلاقة . لكن الإرتباط بين عدد فروع كل بنك ومتوسط مدى تحليله لنواحي التقييم الخمسة وكفاءة الإدارة البنكية موجود ومقداره (٤٥٫٧٤٪) وكذلك ليس له قيمة احصائية واتجاهه سالب ، مما لا يتفق مع الفرضية البديلة التي تشير الى وجود هذه العلاقة .

وعند استخدام معامل ارتباط بيرسون لاختبار وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات المستقلة (سمعة المتعامل ومقدرة المتعامل ورأسمال المتعامل والضمانات المقدمة من المتعاملين والظروف الاقتصادية وكفاءة الإدارة البنكية ومتوسط المتغيرات الستة) والمتغير التابع مخاطر الائتمان والذي يتم قياسه من خلال مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، نجد أن هنالك ارتباط اتجاهه سالب وغير مهم احصائياً ، مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين مخاطر الائتمان والمتغيرات المستقلة المشار اليها سابقاً ، وهذا ما نصت عليه فرضية الدراسة العدمية .

- جدول قيم معامل ارتباط بيرسون :

يمثل هذا الجدول قيم معاملات الارتباط باستخدام اختبار بيرسون وذلك للمتغيرات التابعة والتي تمثل خصائص العينة والمتغيرات المستقلة الستة ومتوسط هذه المتغيرات .

الجدول رقم (١)

جدول قيم معامل ارتباط بيرسون لعناصر حجم النشاط البنكي

المتغير العنصر	Emplo. عدد العاملين	TA مجموع الموجودات	Credit حجم التسهيلات الإئتمانية	Bran. عدد الفروع
D1	-.5699	-.4117	-.4284	-.4970
D2	-.2559	-.0751	-.1651	-.2061
D3	-.1178	.450	-.0044	-.0761
D4	-.1159	-.0558	-.0374	-.0657
D5	-.0707	.0196	.0371	-.0068
D6	-.0305	-.1519	-.0210	.0037
GD	-.5339	-.3864	-.3961	-.4574

- جدول قيم معامل ارتباط بيرسون :

يمثل هذا الجدول قيم معاملات الارتباط باستخدام اختبار بيرسون وذلك للمتغيرات المستقلة الستة ومتوسط هذه التغيرات والمتغير التابع مخاطر الإئتمان والذي يعبر عنه من خلال مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

الجدول رقم (٧)

جدول قيم معامل ارتباط بيرسون لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها

المتغيرات المستقلة	Allow مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
D1	-% 37.18
D2	-%10.76
D3	% 9.45
D4	% 18.48
D5	% 15.41
D6	% 16.60
GD	-% 28.83

الجدول رقم (٨)
قيم معامل ارتباط بيرسون بين العوامل المستقلة (عناصر حجم النشاط البنكي)
مع بعضها البعض

المتغير	Emplo. عدد العاملين	TA مجموع الموجودات	Credit حجم التسهيلات الإئتمانية	Bran. عدد الفروع
عدد العاملين	1.0000	% 86.28	% 95.29	% 98.27
مجموع الموجودات	% 86.28	1.0000	% 96.06	% 85.60
حجم التسهيلات الإئتمانية	% 95.29	% 96.06	1.0000	% 94.27
عدد الفروع	% 98.27	% 85.60	% 94.27	1.0000

الجدول رقم (٩)
قيم معامل ارتباط بيرسون بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مع
عناصر حجم النشاط البنكي

المتغير	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
عدد العاملين	% 51.01
مجموع الموجودات	% 53.08
حجم التسهيلات الإئتمانية	% 55.70
عدد الفروع	% 47.33

٢ (معامل ارتباط سبيرمان (باستخدام الرتب) :

لقد تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان في اختبار مدى الارتباط بين متغيرات الدراسة ، وذلك لمواجهة الشكوك التي قد تحوم حول اعتيادية التوزيع ، حيث أن هذا المعامل يعطي دلالة أكثر . ولا يتطلب أيضاً اعتيادية التوزيع كشرط أساسي .

وعند البحث عن وجود علاقة ارتباطية وقوة هذه العلاقة واتجاهها ما بين الفرضيات المتعلقة بقياس خصائص العينة والتي تمثل العوامل المستقلة والعوامل التابعة الستة (سمعة المتعامل ومقدرة المتعامل ورأسمال المتعامل والضمانات والظروف الاقتصادية وكفاءة الإدارة البنكية) ومتوسط المتغيرات الستة السابقة .

نلاحظ من الجدول المرفق رقم (٨) والذي يبين قيم معاملات الارتباط واتجاهاتها وأهميتها بين متغيرات الدراسة المذكورة أن :

هنالك ارتباط بين عدد العاملين (والذي يمثل أحد خصائص العينة والتي عبر عنها من خلال حجم النشاط البنكي) في البنك ومتوسط المتغيرات الستة المذكورة (معايير التقييم الخمسة اضافة الى كفاءة الإدارة البنكية) بمقدار (٧٩,٦٣٪) وان اتجاه هذا الارتباط سالب كما أن هذا الارتباط مهم احصائياً ، وهذا يعني أن زيادة عدد العاملين في البنك تقلل من زيادة اهتمام البنك بتحليل نواحي التقييم الخمسة .

ويوجد ارتباط بين مجموع موجودات البنوك ومتوسط المتغيرات الستة قيمته (٧٣,٩٥٪) واتجاهه سالب كما أن لهذا الارتباط أهمية احصائية .

وهناك أيضاً ارتباط بين حجم التسهيلات الائتمانية ومتوسط المتغيرات الستة (نواحي التقييم الخمسة وكفاءة الإدارة البنكية) ومقدار هذا الارتباط (٧٧,٢٦٪) وإشارته سالب كما أن لهذا الارتباط أهمية احصائية .

ويوجد ارتباط بين عدد فروع البنوك ومتوسط المتغيرات الستة قيمته (٦٨,٠٦٪) إشارته سالبة كما أنه مهم احصائياً .

وبالنسبة للإرتباط بين نواحي التقييم الخمسة وكفاءة الإدارة البنكية كعوامل مستقلة مع المتغير التابع مخاطر الائتمان والتي يعبر عنها من خلال مخصص الديون المشكوك في تحصيلها فإن هنالك ارتباط بينهما قيمته (٠.٨٠٦٪) اشارته سالب وله أهمية احصائية. وهذا يعني أن زيادة الاهتمام لتحليل النواحي الخمسة وكذلك زيادة كفاءة الإدارة البنكية يؤديان الى تقليل مخاطر الائتمان .

جدول رقم (١٠)

جدول قيم معامل ارتباط سبيرمان بين خصائص العينة (حجم النشاط البنكي)
والتغيرات التابعة الستة ، ومتوسط هذه المتغيرات

المتغير العنصر	R. Emplo. عدد العاملين	R. TA مجموع الموجودات	R. Credit حجم التسهيلات الإئتمانية	R. Branch عدد الفروع
RD ₁	-.7814xx	-.7194 x	-.7513xx	-.6749x
RD ₂	-.3304	.4253	-.4224	-.0674
RD ₃	-.2055	-.1773	-.2592	-.0372
RD ₄	-.0293	-.2156	-.0637	+0.0325
RD ₅	-.1247	.3297	.1928	.0659
RD ₆	-.1940	-.1729	-.0122	-.1190
RGD	-.7963xx	-.7395 xx	-.7726xx	-.6806x

- جدول قيم معامل ارتباط سبيرمان :

يمثل هذا الجدول قيم معاملات ارتباط سبيرمان بين المتغيرات المستقلة الستة ، النواحي الخمسة وكفاءة الإدارة البنكية ومتوسط هذه التغيرات مع التغير التابع مخاطر الائتمان والتي يعبر عنها بمخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

جدول رقم (١١)

جدول قيم معامل سبيرمان بين المتغيرات الستة المستقلة ومتوسطها ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها

المتغيرات المستقلة	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
RD ₁	-%59.54
RD ₂	-%26.57
RD ₃	-%04.37
RD ₄	-%24.47
RD ₅	-%07.94
RD ₆	+%27.12
RGD	-%60.08

جدول رقم (١٢)
قيم معامل ارتباط سبيرمان بين العوامل المستقلة (عناصر حجم النشاط البنكي)
مع بعضها البعض

التغير	Emplo. عدد العاملين	TA مجموع الموجودات	Credit حجم التسهيلات الإئتمانية	Bran. عدد الفروع
عدد العاملين	1.0000	% 75.94	% 82.88	% 89.77
مجموع الموجودات	% 75.94	1.0000	% 85.32	% 57.88
حجم التسهيلات الإئتمانية	% 82.88	% 85.32	1.0000	% 70.74
عدد الفروع	% 89.77	% 57.88	% 70.74	1.0000

جدول رقم (١٣)
قيم معامل ارتباط سبيرمان بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وعناصر
حجم النشاط البنكي

التغير	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
عدد العاملين	% 66.18
مجموع الموجودات	% 61.01
حجم التسهيلات الإئتمانية	% 80.60
عدد الفروع	% 49.83

اختبار الفرضيات :

(١) الفرضية الأولى :

الفرضية العدمية H_0 : لا تقوم البنوك التجارية في الأردن بتحليل أوضاع المتعامل (سمعة المتعامل ومقدرته ورأسمال المتعامل والضمانات والظروف الاقتصادية) قبل منحه الائتمان .

فعند النظر الى جدول قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعدل اجابات البنوك (مدى تطبيقها) لكل متغير من متغيرات الدراسة الخمسة المذكورة ، وإذا ما أردنا كذلك تحديد الحد الأدنى من التحليل والذي يعتبر مقبولاً ، فسيتم اضافة أو طرح انحراف معياري أو اثنين أو ثلاثة للمتوسط الحسابي لاجابات البنوك مجتمعة أمام كل متغير لنحصل على قيم الجدول التالي والتي تحدد مناطق القبول والرفض .

جدول رقم (١٤)

ناتج طرح أو اضافة الانحرافات المعيارية من وإلى الوسط الحسابي

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اضافة انحراف معياري واحد	اضافة انحرافين معيارين	اضافة ثلاثة انحرافات معيارية	طرح انحراف	طرح انحرافين	طرح ثلاثة انحرافات
D ₁	2.84	0.46	3.30	3.76	4.22	2.38	1.92	1.46
D ₂	3.24	0.40	3.64	4.04	4.44	2.84	2.44	2.04
D ₃	3.01	0.59	3.60	4.19	4.78	2.42	1.83	1.24
D ₄	3.23	0.39	3.62	4.01	4.40	2.84	2.45	2.06
D ₅	2.74	0.41	3.15	3.56	3.97	2.33	1.92	1.51

ومن خلال مقارنة قيم الجدول السابق رقم (١٤) مع قيم اجابات كل بنك من البنوك أمام كل متغير من متغيرات الدراسة الخمسة يمكن تحديد نسبة ومستوى تحليل البنوك لكل ناحية من نواحي التقييم الخمسة ، وذلك بناء على قاعدة القرار التالية :

قاعدة القرار $+ 1 \sigma$ مقبول $- 1 \sigma$ ضعيف

الإجابات الواقعة بين المتوسط وزائد انحراف معياري واحد $+ 1 \sigma$ تعتبر مقبولة .

الإجابات الواقعة بين زائد انحراف معياري واحد وزائد انحرافين معياريين تعتبر جيدة .

الإجابات الواقعة بين زائد انحرافين معياريين وزائد ثلاثة انحرافات معيارية تعتبر ممتازة .

وكذلك الإجابات الواقعة فوق قيم ثلاثة انحرافات معيارية تعتبر ممتازة جداً .

أما الإجابات الواقعة بين المتوسط وناقص انحراف معياري واحد $- 1 \sigma$ تعتبر ضعيفة .

والإجابات الواقعة بين قيم ناقص انحراف معياري واحد وقيمة ناقص انحرافين معياريين تعتبر ضعيفة جداً .

والإجابات الواقعة بين قيم ناقص انحرافين معياريين وناقص ثلاثة انحرافات معيارية تعتبر ضعيفة جداً للغاية

$+ 1 \sigma$ مقبول $- 1 \sigma$ ضعيف

$+ 2 \sigma$ جيد $- 2 \sigma$ ضعيف جداً

$+ 3 \sigma$ ممتاز $- 3 \sigma$ ضعيف جداً للغاية

وعند تطبيق هذه القاعدة على متغيرات الدراسة الخمسة (معايير التقييم) نجد أنه بالنسبة للمتغير الأول (D_1) سمعة المتعامل أن إجابات البنوك (٢١ إجابة) تتوزع على النحو التالي :

قاعدة القرار	$+3\sigma$	$+2\sigma$ ممتاز	$+1\sigma$ جيد	مقبول \bar{X}	ضعيف -1σ	ضعيف جداً -2σ	ضعيف للغاية -3σ
	4.22	3.76	3.30	2.84	2.38	1.92	1.46

١١ بنك تحلل هذا المتغير بدرجة مقبول (فوق المتوسط بإنحراف معياري واحد).
 ٨ بنوك تطبق هذا المتغير بدرجة ضعيف (دون المتوسط بإنحراف معياري واحد).
 ٢ بنكان يحلان هذا المتغير بدرجة ضعيف جداً (دون المتوسط بإنحرافين معياريين).

نلاحظ من هذه الإجابات أنها تتركز حول المتوسط تنحرف فوّه أو دونه ضمن انحراف معياري واحد، مما يعني أن أداء البنوك لجهة تحليل هذا المتغير غير متميز.

أما بالنسبة للمتغير الثاني (D_2) مقدرة المتعامل فإن الإجابات بناء على قاعدة قرار المتغير تتوزع على النحو التالي.

قاعدة القرار	$+3\sigma$	$+2\sigma$	$+1\sigma$	\bar{X}	-1σ	-2σ	-3σ
	4.44	4.04	3.64	3.24	2.84	2.44	2.04

- ١٠ بنوك بدرجة مقبول (فوق المتوسط ضمن انحراف معياري واحد).
- ٩ بنوك بدرجة ضعيف (دون المتوسط ضمن انحراف معياري واحد).
- ١ بنك بدرجة ضعيف جداً (دون المتوسط ضمن انحرافين معياريين).
- ١ بنك (دون المتوسط ضمن ثلاث انحرافات معيارية) شاذ جداً.

وعند تحليل هذا المتغير نجد أن الإجابات تتمركز حول المتوسط مما يعني عدم وجود تميز في مستوى تحليله من قبل البنوك .

أما عند البحث عن مدى تحليل المتغير الثالث (D3) رأسمال المتعامل نلاحظ

التالي :

-3σ	-2σ	-1σ	\bar{X}	$+1\sigma$	$+2\sigma$	$+3\sigma$	قاعدة القرار
1.24	1.83	2.42	3.01	3.60	4.19	4.78	

- ١٣ بنك تحلل هذا المتغير بدرجة مقبول (فوق المتوسط ضمن انحراف معياري واحد).
 ٧ بنوك تحلل هذا المتغير بدرجة ضعيف (دون المتوسط ضمن انحراف معياري واحد).
 ١ بنك واحد يحلل هذا المتغير بدرجة شاذة عن قاعدة القرار .

وكما هي نفس الحال بالنسبة لدرجة تحليل المتغيرين السابقين ، نلاحظ أن معظم إجابات البنوك تتمركز حول المتوسط دون وجود تميز في تطبيقها له ، مع أن النسبة الأكبر منها تقع ضمن منطقة المقبول .
 أما بخصوص مدى تحليل المتغير الرابع (D4) الضمانات من قبل البنوك ، فمن خلال قاعدة قرار المتغير نلاحظ .

-3σ	-2σ	-1σ	\bar{X}	$+1\sigma$	$+2\sigma$	$+3\sigma$	قاعدة القرار
2.06	2.45	2.84	3.23	3.62	4.01	4.40	

- ١٤ بنك تحلل هذا المتغير بدرجة مقبول (فوق المتوسط ضمن انحراف معياري واحد).
 ٥ بنوك تحلل هذا المتغير بدرجة ضعيف (دون المتوسط ضمن انحراف معياري واحد).

١ بنك واحد يحلل هذا المتغير بدرجة ضعيف جداً (دون المتوسط ضمن انحرافين معياريين).

١ بنك واحد يحلل هذا المتغير بدرجة ضعيف جداً للغاية (دون المتوسط ضمن ثلاث انحرافات معيارية) .

كذلك نلاحظ من إجابات البنوك هذه أنها في معظمها تتمركز حول المتوسط مع وجود نسبة عالية منها تحلل المتغير المذكور بدرجة مقبول وكذلك وجود بنكين دون المتوسط بدرجات كبيرة ومتفاوتة .

أما ما يتعلق بالمتغير الخامس (Dg) الظروف الاقتصادية فإن درجة تحليله يتم تحديدها من خلال قاعدة قراره التالية .

قاعدة القرار	$+3\sigma$	$+2\sigma$	$+1\sigma$	\bar{X}	-1σ	-2σ	-3σ
	3.97	3.56	3.15	2.74	2.33	1.92	1.51

١٢ بنكاً تحلل هذا المتغير بدرجة مقبول (فوق المتوسط ضمن انحراف معياري واحد).

٧ بنوك تحلل هذا المتغير بدرجة ضعيف (دون المتوسط ضمن انحراف معياري واحد).

٢ بنكان يحلان هذا المتغير بدرجة ضعيف جداً (دون المتوسط ضمن انحرافين معياريين).

وهنا نلاحظ كذلك أن معظم إجابات البنوك تتمركز حول المتوسط ، رغم أن أكثر من نصف البنوك يحلل هذا المتغير بدرجة مقبول ، مع وجود بنكين درجة تحليلهما للمتغير ضعيفة جداً ، مما يعني عدم وجود تميز لجهة تحليل البنوك لهذا المتغير .

وعليه فإن اختبار هذه الفرضية والمتعلقة بمدى تحليل البنوك لنواحي التقييم الخمسة يشير إلى أن درجة تحليل البنوك لهذا المتغير دون المتوسط وتقع ضمن الحدود العادية ، مع أنه من المفروض والمتوقع أن يكون تحليل البنوك لهذه النواحي تحليلاً متميزاً لكي نحكم لها بأنها تستخدم الأساليب العلمية المتفق عليها عند منحها للإنتمان وفي تقييمها للمقترضين قبل منحها القروض لهم .

الجدول رقم (١٥)
الجدول التالي يبين قيم متوسط إجابات كل بنك من البنوك

بالنسبة لكل متغير من المتغيرات الستة

رقم البنك	D1	D2	D3	D4	D5	D6
1	2.3000	2.7625	2.6429	2.6923	2.5500	2.9559
2	2.1500	1.9750	0.7500	2.3077	2.2000	2.3235
3	2.9400	3.3500	3.2286	3.3692	2.7000	3.4353
4	2.9000	3.1000	3.2143	3.2308	3.0000	3.5294
5	2.8000	3.2750	2.7500	3.2308	2.3500	2.3824
6	3.1750	3.6250	3.5000	3.1923	2.9000	3.3529
7	3.1500	3.5875	3.5357	3.6154	2.8000	3.8824
8	3.0750	3.4000	3.2679	3.2692	3.0250	3.0294
9	3.0200	3.3300	3.0571	3.1077	2.8400	3.4824
10	3.0667	3.5000	3.1429	3.0513	2.6000	3.3529
11	2.5500	3.1250	3.3571	3.4231	3.0000	3.5294
12	2.5000	3.1167	3.0476	3.3590	2.7333	3.3922
13	2.7250	3.3000	2.9821	3.4038	2.9250	3.3971
14	2.5000	3.1000	3.1429	3.4615	3.1000	3.1176
15	2.7000	3.2100	3.0857	3.0154	2.8600	3.2118
16	2.8800	3.2800	3.0857	3.3077	2.9600	3.4588
17	2.8750	3.2250	2.8393	3.5577	2.8500	3.0882
18	2.5000	2.9000	2.6429	2.9423	2.5250	3.0000
19	2.7333	3.2333	2.9762	3.3077	1.9333	2.9804
20	3.1000	3.2000	3.2500	3.3462	2.6500	3.7206
21	3.1000	3.4100	2.9000	3.4615	2.8000	3.5059

اختبار الفرضية العامة الثانية :

H_0 : لا تختلف البنوك فيما بينها لدى تحليلها لنواحي التقييم الخمسة (سمعة المتعامل ومقدرته ورأسماله والضمانات المقدمة منه والظروف الاقتصادية) قبل اتخاذها قرار منح الائتمان .

لإختبار صحة هذه الفرضية نستخدم جدول قيم مستوى الأهمية الخاصة بنواحي التقييم الخمسة ، وذلك لتحديد الأهمية الاحصائية لوجود اختلافات بين البنوك لدى تحليلها لكل واحد من نواحي التقييم ، والتي تدل على مدى تحليل البنوك في الأردن لهذه النواحي ، حيث أنه كلما كان مستوى الأهمية لأي متغير أقل من ١٠٪ فإن هذا يعني أن هنالك اختلافات في مدى تحليل البنوك لهذا المتغير .

فلاحظ بالنسبة للمتغير الأول (D_1) سمعة المتعامل ، أن مستوى الأهمية له يعادل ١٣٢٢٣ر . ، مما يعني أنه يوجد فروق بين البنوك في تحليلها لهذا المتغير.

أما المتغير الثاني (D_2) مقدرة المتعامل ، فإن مستوى الأهمية له ٠٠٠٦ر . ، مما يدل على وجود فروق بين البنوك في تحليلها لهذا المتغير .

لكن عند الحديث عن المتغير الثالث (D_3) رأسمال المتعامل ، نجد أن مستوى الأهمية له (٠٠٠١ر .) مما يعني وجود فروق بين البنوك في تحليلها المتغير الثالث .

وكذلك المتغير الرابع (D_4) الضمانات ، له مستوى أهمية بنسبة (٠٠٠٥١ر .) وهي نسبة تدل على وجود فروق بين البنوك في تحليلها لهذا المتغير .

أما المتغير الخامس (D5) الظروف الاقتصادية فله مستوى أهمية بنسبة (٠.٨٧٤ ر.) وهذا يعني أنه يوجد فروق بين اجابات البنوك لدى تحليلها هذا المتغير .

إن نتيجة اختبار هذه الفرضية تؤكد صحة النتائج السابقة التي توصلنا إليها من أن البنوك التجارية في الأردن تختلف فيما بينها في عملية تحليلها نواحي التقييم الخمسة باستثناء تحليلها المتغير الأول وهو سمعة المتعامل ، حيث لا فروق جوهرية بين البنوك في تحليلها لهذا المتغير ، مما يؤكد عدم صحة الفرضية العدمية التي تشير الى عدم وجود اختلاف بين البنوك في تحليلها لهذه المتغيرات .

جدول رقم (١١)

قيم الاهمية النسبية لدرجة تحليل البنوك لنواحي التقييم الخمسة

للتغير	مستوى الأهمية Sig.
سمعة المتعامل	٠.١٣٢٣ ر.
مقدرة المتعامل	٠.٠٠٠٦ ر.
رأسمال المتعامل	٠.٠٠٠١ ر.
الضمانات	٠.٠٠٥١ ر.
الظروف الاقتصادية	٠.٨٧٤ ر.

اختبار الفرضية العامة الثالثة :

فرضية الدراسة العدمية : لا توجد علاقة بين حجم النشاط البنكي ومدى التزام البنوك بتحليل وضع المتعامل (السمعة والمقدرة ورأس المال والضمانات والظروف الاقتصادية) وكذلك كفاءة الإدارة البنكية .

الفرضية الفرعية الأولى :

لا توجد علاقة بين حجم النشاط البنكي ومدى تحليل البنوك سمعة المتعامل.

بهدف اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى نعود إلى جدول قيم معاملات ارتباط سبيرمان لتحديد مدى العلاقة بين العامل المستقل (حجم النشاط البنكي) والذي يتم التعبير عنه من خلال العناصر التالية وهي عدد العاملين في كل بنك ومجموع الموجودات وحجم التسهيلات الائتمانية وعدد الفروع وبين العوامل التابعة والتي تشمل نواحي التقييم الخمسة وكفاءة الإدارة البنكية ، حيث تبين من خلال هذه القيم أن العلاقة الارتباطية على النحو التالي .

هنالك إرتباط بين عدد العاملين في البنوك وسمعة المتعامل مقداره (٧٨ر١٤٪) اتجاهه سالب ويوجد له أهمية احصائية .

وكذلك يوجد ارتباط بين مجموع الموجودات كعنصر من عناصر حجم النشاط البنكي وسمعة المتعامل كعامل تابع مقدار هذا الإرتباط (٧١ر٩٤٪) اتجاهه سالب، ولهذا الإرتباط أهمية احصائية .

كما أن هنالك إرتباط بين حجم التسهيلات الائتمانية وسمعة المتعامل مقدار الإرتباط بينهما (٧٥ر١٣٪) اتجاهه سالب وله أهمية احصائية .

ويوجد علاقة ارتباطية بين عدد فروع البنوك وسمعة العميل بمقدار

(٦٧٤٩٪) اتجاهها سالب ولها دلالة احصائية .

وبالاعتماد على قيم معاملات الارتباط بين عناصر المتغير المستقل (حجم النشاط البنكي) والمتغير التابع سمعة المتعامل ، والتي استخدمت في اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى ، فإننا نلاحظ وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين ذات دلالة احصائية واتجاه هذه العلاقة سالب مما يؤكد رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة .

الفرضية الفرعية الثانية :

لا توجد علاقة بين حجم النشاط البنكي ومدى تحليل البنوك مقدرة المتعامل . وبالرجوع إلى جدول معاملات ارتباط سبيرمان بين المتغير المستقل حجم النشاط البنكي من خلال عناصره الأربعة والمتغير التابع مقدرة المتعامل نلاحظ التالي :

يوجد ارتباط بين عدد العاملين في البنوك ومقدرة المتعامل مقداره (٢٣,٤٪) واتجاهه سالب وليس له أهمية إحصائية .

ويوجد ارتباط بين مجموع الموجودات ومقدرة المتعامل مقداره (٤٢,٥٣٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية إحصائية .

وكذلك يوجد ارتباط بين حجم التسهيلات الإئتمانية ومقدرة المتعامل مقداره (٤٢,٢٤٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية إحصائية .

وهناك إرتباط بين عدد فروع البنوك ومقدرة المتعامل مقداره (٦,٧٤٪) اتجاهه سالب، وليس له أهمية إحصائية .

من خلال العلاقات الارتباطية أعلاه ، نلاحظ عدم وجود علاقات ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين عناصر المتغير المستقل ومقدرة المتعامل مما يعني قبول الفرضية العدمية التي تنفي وجود علاقة ارتباطية بينهما ورفض الفرضية البديلة .

الفرضية الفرعية الثالثة :

ولتحديد مدى وجود علاقة ارتباطية بين عناصر حجم النشاط البنكي ورأسمال المتعامل نلاحظ التالي :

يوجد ارتباط بين عدد العاملين في البنوك ورأسمال المتعامل في

البنوك مقداره (٢٠.٥٥٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية إحصائية .

ويوجد ارتباط بين مجموع الموجودات ورأسمال المتعامل مقداره

(١٧٧٣٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية إحصائية .

وهناك إرتباط بين حجم التسهيلات الإئتمانية ورأسمال المتعامل

مقداره (٢٥٩٢٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية إحصائية .

وكذلك هناك ارتباط بين عدد الفروع لكل بنك ورأسمال المتعامل

مقداره (٣٧٢٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية إحصائية .

من ملاحظة العلاقات الإرتباطية بين عناصر حجم النشاط البنكي

الأربعة ورأسمال المتعامل نلاحظ عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية

بينهما مما يعني قبول الفرضية العدمية الفرعية الثالثة، ورفض الفرضية

البديلة .

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

تنص هذه الفرضية على أنه لا توجد علاقة بين حجم النشاط البنكي ومدى تحليل البنوك الضمانات المقدمة من المتعامل .

نلاحظ وجود ارتباط بين عدد العاملين في البنوك والضمانات مقداره (٢٩٣٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية احصائية .

كما يوجد ارتباط بين مجموع الموجودات والضمانات مقداره (٢١٥٦٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية احصائية .

ويوجد ارتباط بين حجم التسهيلات الائتمانية والضمانات مقداره (٦٣٧٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية احصائية .

كما يوجد ارتباط بين عدد فروع البنوك والضمانات مقداره (٣٢٥٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية احصائية .

من العلاقات الارتباطية المذكورة أعلاه نلاحظ عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين عناصر حجم النشاط البنكي والضمانات مما يعني قبول الفرضية العدمية التي تنفي وجود هذه العلاقة وفي نفس الوقت رفض الفرضية البديلة .

الفرضية الفرعية الخامسة :

لا توجد علاقة بين حجم النشاط البنكي ومدى تحليل البنوك لمتغير الظروف الاقتصادية .

لاختبار صحة هذه الفرضية نلاحظ وجود ارتباط بين عدد العاملين في البنك والظروف الاقتصادية مقداره (١٢٤٧٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية احصائية .

كما يوجد ارتباط بين مجموع الموجودات والظروف الاقتصادية مقداره (٢٢٩٧٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية احصائية .

ويوجد كذلك ارتباط بين حجم التسهيلات الائتمانية والظروف الاقتصادية مقداره (١٩٢٨٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية احصائية .

كما يوجد ارتباط بين عدد فروع البنوك والظروف الاقتصادية مقداره (٦٥٩٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية احصائية .

من هنا نلاحظ أن العلاقات الارتباطية المذكورة أعلاه لا تشير الى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين عناصر حجم النشاط البنكي والظروف الاقتصادية مما يعني قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة .

الفرضية الفرعية السادسة :

لا توجد علاقة بين حجم النشاط البنكي وكفاءة الإدارة البنكية في تقييم مخاطر الائتمان .

لاختبار صحة هذه الفرضية نعود إلى جدول قيم معاملات ارتباط سبيرمان حيث نلاحظ وجود ارتباط بين عدد العاملين في البنوك وكفاءة الإدارة البنكية مقداره (١٩.٤٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية احصائية .

ويوجد كذلك ارتباط بين مجموع موجودات البنوك وكفاءة الإدارة البنكية مقداره (١٧.٢٩٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية احصائية .

كما يوجد ارتباط بين حجم التسهيلات الائتمانية وكفاءة الإدارة البنكية مقداره (١٧.٢٢٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية احصائية .

وكذلك يوجد ارتباط بين عدد فروع البنوك وكفاءة الإدارة البنكية مقداره (١١.٩٠٪) اتجاهه سالب وليس له أهمية احصائية .

من العلاقات الارتباطية أعلاه نلاحظ عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية مهمة بين حجم النشاط البنكي وكفاءة الإدارة البنكية ، وهذه النتيجة بعكس ما افترضت الدراسة .

ولكن ما هو جدير بالملاحظة أن العلاقات الارتباطية بين عناصر المتغير المستقل (حجم النشاط البنكي) ومتوسط نواحي التقييم الخمسة مجتمعة اضافة الى كفاءة الإدارة البنكية تختلف عنها في حال كونها منفردة . وهذا يتضح من قيم معاملات الارتباط والعلاقات الارتباطية القائمة بناء عليها .

حيث أنه يوجد ارتباط بين عدد العاملين في البنك ومتوسط المتغيرات الستة مقداره (٧٩.٦٣٪) اتجاهه سالب وله أهمية إحصائية .

كما أنه يوجد ارتباط بين مجموع الموجودات ومتوسط المتغيرات الستة مقداره (٧٣٫٩٥٪) اتجاهه سالب وله أهمية إحصائية .

وهناك ارتباط بين حجم التسهيلات الإئتمانية ومتوسط المتغيرات الستة مقداره (٧٧٫٢٦٪) اتجاهه سالب وله أهمية إحصائية .

وهناك أيضاً ارتباط بين عدد فروع البنوك ومتوسط المتغيرات الستة مقداره (٦٨٫٠٦٪) اتجاهه سالب وله أهمية إحصائية .

يتضح من العلاقات الارتباطية أعلاه أنه يوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين عناصر حجم النشاط البنكي ومتوسط المتغيرات الستة معاً .

إن نتائج اختبار صحة الفرضية الثالثة تشير الى وجود علاقة ارتباطية بين حجم النشاط البنكي وسمعة المتعامل وان لهذه العلاقة أهمية إحصائية رغم أن اتجاه هذه العلاقة سلبية (عكسية) .

لكن العلاقات الارتباطية بين حجم النشاط البنكي ونواحي التقييم الأخرى (مقدرة المتعامل ورأسمال المتعامل والضمانات والظروف الاقتصادية) إضافة إلى كفاءة الإدارة البنكية عند اختبارها بشكل منفرد كل واحدة على حدة فإن هذه العلاقات ليس لها أهمية إحصائية ، مما يعني عدم وجود علاقة بينها وبين حجم النشاط البنكي .

وهذه النتيجة يعكس ما افترضت الدراسة من حيث وجود علاقة ارتباطية بين حجم النشاط البنكي المعبر عنه بالعناصر الأربعة المذكورة سابقاً ، ومدى تحليل البنوك لنواحي التقييم الخمسة المعروفة ، عند منحها الائتمان لعمالها ، كما يعني أن عدد العاملين في البنوك ومجموع موجودات البنوك وحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء وعدد فروعها ليس لها

تأثير في مدى تحليل البنوك لنواحي التقييم وكذلك كفاءة الإدارة البنكية إذا ما استثنينا سمعة المتعامل ، وذلك عند اختبار كل متغير منها بشكل منفرد .

لكن إذا ما أخذ معدل هذه النواحي مجتمعة وتم اختبار تأثير حجم النشاط البنكي على مدى تحليلها فإن الصورة تختلف ، حيث دلت النتائج على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية واتجاهها سالب بين حجم النشاط البنكي ومتوسط تحليل نواحي التقييم الخمسة وكفاءة الإدارة البنكية مما يعني أن حجم النشاط البنكي يوجد له تأثير على مدى تحليل هذه المتغيرات إذا ما استخدمت مجتمعة مع بعضها البعض .

الفرضية العامة الرابعة :

H_0 : لا توجد علاقة بين مدى قيام البنوك بتحليل نواحي تقييم وضع المتعامل (السمعة والمقدرة ورأس المال والضمانات والظروف الاقتصادية) وكذلك كفاءة الإدارة البنكية وبين مخاطر الائتمان .

هذه الفرضية تقيس العلاقة المفترضة من خلال النموذج الثاني من نماذج البحث والذي يتم من خلاله اعتبار نواحي التقييم الخمسة وكفاءة الإدارة البنكية متغيرات مستقلة تؤثر على العامل التابع (مخاطر الائتمان) والتي يتم قياسها من خلال مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

وبالرجوع إلى جدول قيم معاملات ارتباط سبيرمان تتضح لنا طبيعة العلاقة الارتباطية بين نواحي التقييم الخمسة وكفاءة الإدارة البنكية وبين مخاطر الائتمان على النحو التالي .

يوجد ارتباط بين سمعة المتعامل ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها مقداره (٥٩ر٥٤٪) اشارته سالبة وله أهمية إحصائية .

كما يوجد ارتباط بين مقدرة المتعامل ومخصص الديون مقداره (٢٦ر٥٧٪) اشارته سالبة وليس له أهمية إحصائية .

كما أن هنالك ارتباط بين رأسمال المتعامل ومخصص الديون مقداره (٤٣ر٣٧٪) اشارته سالبة وليس له أهمية إحصائية .

وهنالك إرتباط بين الضمانات ومخصص الديون مقداره (٢٤ر٤٧٪) اشارته موجبة وليس له أهمية إحصائية .

ويوجد كذلك إرتباط بين الظروف الاقتصادية ومخصص الديون مقداره (٧ر٩٤٪) اشارته سالبة وليس له أهمية إحصائية .

وأن هنالك ارتباط بين كفاءة الإدارة البنكية ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها مقداره (٢٧ر١٢٪) اشارته موجبة وليس له أهمية احصائية .

وأخيراً هنالك ارتباط بين متوسط مجموع قيم ارتباطات نواحي التقييم الخمسة وكفاءة الادارة البنكية مع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مقداره (٦٠ر٠٨٪) اشارته سالبة وله أهمية احصائية .

يتضح لنا من نتائج اختبار صحة هذه الفرضية أن هنالك علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين مدى تحليل سمعة المتعامل ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها وان اتجاه هذه العلاقة سالب (عكسية) . مما يؤكد عدم صحة فرضية الدراسة العدمية ، وهذا يعني أن زيادة الاهتمام بتحليل سمعة المتعامل تؤدي إلى التقليل من مخاطر الإئتمان .

وفي حين لا يوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين نواحي التقييم الأربعة الأخرى وكفاءة الادارة البنكية مع مخصص الديون ، مما يتطابق مع فرضية الدراسة العدمية ، وهذا يعني أن زيادة الاهتمام بتحليل متغير سمعة العميل يؤدي إلى التقليل من مخاطر الإئتمان .

لكنه في نفس الوقت يوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين متوسط مجموع قيم معاملات الإرتباط لنواحي التقييم الخمسة وكفاءة الادارة البنكية مع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وان اتجاه هذه العلاقة سلبية (عكسية) مما يتنافى مع فرضية الدراسة العدمية .

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات Results and Recommendations

- النتائج :

هدفت هذه الدراسة الى تحقيق عدد من العناصر والتي تحاول بشكل أساسي بتحديد مدى تحليل البنوك في الأردن لأسس ونواحي تقييم مخاطر الائتمان الخمسة المعروفة اختصاراً (5c's of credit) وهي (سمعة المتعامل ومقدرة المتعامل ورأسمال المتعامل والضمانات المقدمة والظروف الاقتصادية السائدة والمتوقعة) ، وذلك من خلال التأكد من درجة اهتمام البنوك بدراسة وضع المتعامل المقترض قبل منحه القرض ومدى تحليلها لنواحي التقييم الخمسة في دراستها لوضع المتعامل ، اضافة إلى قياس كفاءة الإدارة البنكية في قدرتها على تقييم المتعامل وبالتالي تقييم مخاطر الائتمان ، وقد توصل الباحث لنتائج الدراسة من خلال تحليل العلاقات الارتباطية ما بين كل من حجم النشاط البنكي ومدى تحليل البنوك لنواحي التقييم الخمسة ، وكذلك العلاقة الارتباطية ما بين تحليل البنوك لنواحي التقييم المذكورة ومخاطر الائتمان والتي عبّر عنها من خلال مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

وقد تبين من نتائج التحليل لهذه العلاقات ان مستوى تحليل البنوك لنواحي التقييم منخفض مما يدل على أن عمليات الاقراض التي تقوم بها البنوك في الأردن في غالبها غير موضوعية من ناحية تحليلها للنواحي الخمسة العلمية وذلك بسبب عدم اتباعها الأسس العلمية والتي اعتمدها أدبيات الائتمان والتي تساعد في تسهيل عمليات الائتمان المصرفي ، مما يعني زيادة احتمالية تعرض هذه البنوك الى مخاطر الائتمان وذلك إذا ما تطلبت الظروف العامة السائدة أن تعمل البنوك على زيادة

حجم الاقتراض وذلك لتلبية الاحتياجات المتزايدة للعملاء (المؤسسات والأفراد) لمواجهة المتطلبات الاستثمارية والانفاقية المطلوبة منهم. وخصوصاً مع توقُّع دخول الأردن والمنطقة مرحلة جديدة من مراحل التنمية والاستثمار، والتي تتطلب جهوداً مضاعفة لتحقيق متطلبات هذه المرحلة، إضافة للدور الكبير الذي تلعبه البنوك في عمليات النشاط الاقتصادي كونها تقوم بدور وسيط مالي يقوم بالتوسط بين المدخرين (سوق الإيداع) والمستثمرين (سوق الاقتراض) وذلك من خلال حشد المدخرات من سوق الادخار واقتراضها في سوق الاستثمار، لذا فإنه يجب على البنوك أن تتصدى لهذه المهمة الكبيرة بكل الثقة والقدرة والموضوعية العلمية المتوخاه منها حتى تستطيع أن تستمر في أداء هذه الوظيفة لأن أي تقصير منها في القيام بهذه الوساطة سيؤدي الى آثار سلبية على البنك وبالتالي على ثروة المالكين.

ملخص نتائج الدراسة :

- ١- لا تقوم البنوك التجارية في الأردن بتحليل نواحي التقييم الخمسة بشكل متميز وان درجة التحليل هذه تقع ضمن الحدود العادية جداً .
- ٢- يوجد هنالك فروق بين البنوك لجهة تحليلها لنواحي التقييم الخمسة باستثناء تحليلها سمعة المتعامل حيث لا فروق جوهرية بين البنوك لدى تحليلها .
- ٣- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم النشاط البنكي ومدى تحليل البنوك لنواحي التقييم الخمسة في عملية تقييم المتعاملين المقترضين .
- ٤- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى تحليل البنوك لنواحي التقييم ومخاطر الائتمان البنكية .

- التوصيات :

نظراً للدور الكبير المطلوب من البنوك اداؤه محلياً واقليمياً ونتيجة للتحديات الكبيرة التي تواجهها والتي لها علاقة بمستقبل البنوك وتطوير قدرتها على العمل كمؤسسات عصرية تأخذ بالمقاييس العالمية للجودة والكفاءة ، تلك التحديات التي تتمثل في المنافسة الخارجية والداخلية وأسعار الفائدة والعمولات المصرفية والديون صعبة التحصيل والضمانات المصرفية .

فإن الباحث يوصي بالأمر التالية :-

- ١- ضرورة أن تتبنى البنوك سياسة إنتمانية تعتمد الأسس والمعايير العلمية المتبعة في عمليات الإقراض لكي تكون عملية الإنتمان التي تؤديها هذه البنوك موضوعية وخاضعة للأسس والمعايير العلمية المعتمدة وبحيث تحقق أعلى درجة من الكفاءة والفاعلية والنجاح تمكنها أولاً من حماية نفسها من مخاطر عدم قدرتها على استرداد أموالها التي وضعتها بين يدي المتعاملين والتي يتوقع منها أن تكون قد قامت بعمليات دراسة لأوضاعهم قبل منحهم القروض وذلك للحكم على مقدرتهم على سداد القروض الممنوحة لهم وذلك من خلال قيامها بتحليل نواحي التقييم الخمسة المتبعة .
- وثانياً نفتح المجال أمام البنوك لتنظيم أولوياتها بحيث تعطي الأهمية والأولوية في الإقراض للمؤسسات والافراد القادرين على استخدام القروض الممنوحة لهم الاستخدام الأمثل الذي يمكنهم من تحقيق الأرباح والتي تضمن لهم الاستمرارية في النجاح والقدرة على التقدم والتطور ، وبالتالي تكون أموال البنوك لديهم مضمونة بشكل كاف تمكن من سدادها في وقت استحقاقها .

وثالثاً فإن تبني البنوك لسياسة الاقراض السليمة يساهم الى حد كبير في زيادة نمو الاقتصاد الوطني لا سيما وأن الجهاز المصرفي يؤدي دوراً بارزاً في عملية تجميع المدخرات ومن ثم توجيهها نحو الألفية الإستثمارية المختلفة ، لذلك فإن وجود جهاز مصرفي سليم معافى من مظاهر الضعف والخلل ، ينتهج سياسة اقراض سليمة تعتمد الأسس والمعايير العلمية في الاقراض من شأنه أن يبعث الثقة في الاقتصاد الوطني من جهة ويعمل على إيجاد مناخ استثماري ملائم لجميع المستثمرين من مختلف الجنسيات من جهة ثانية .

٢- ضرورة توعية إدارات البنوك التجارية في الأردن إلى مزايا اتباعها الأسس والأساليب العلمية المعتمدة في عمليات الائتمان .

قائمة المراجع العربية

- الانصاري ، أسامة عبد الخالق ، ١٩٨٧ ، إدارة البنوك التجارية ، ط١ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .
- البساط ، هشام ، ١٩٨٦ ، ملفات ووثائق التسليف ، في ، إدارة الائتمان وتقويم المخاطر ، مجلة اتحاد المصارف العربية . ص ٥١ - ٥٩ .
- الخضري ، محسن ، ١٩٨٧ ، الإئتمان المصرفي (منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني) ، ط٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .
- سلطان ، محمد سعيد ، ١٩٨٩ ، إدارة البنوك ، ط٣ ، مصر .
- شحاته ، حياة ، ١٩٩٠ ، مخاطر الائتمان في البنوك التجارية مع اشارة خاصة لمصر ، رسالة دكتوراه ، القاهرة .
- الشرقاوي ، محمود سمير ، ١٩٨١ ، القانون التجاري ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
- عقل ، مفلح ، ١٩٨٣ ، السياسة الائتمانية للمصرف التجاري ، نشرة مجلة البنوك في الأردن ، مجلد ٢ ، عدد ٣ ، ص ٤٦ - ٤٩ .
- عقل ، مفلح ، ١٩٨٤ ، التدفق النقدي كأداة كمية في التحليل الائتماني ، نشرة مجلة البنوك في الأردن ، مجلد ٣ ، عدد ٣ ، ص ١٦ - ١٩ .
- عقل ، مفلح ، ١٩٩٥ ، أساسيات الائتمان لا زالت في الصدارة ، نشرة مجلة البنوك في الأردن ، مجلد ١٤ ، عدد ٨ ، ص ٤ - ٨ .

- القاسم ، محمد جمعة ، ١٩٩٢ ، تدقيق كفاءة إدارة المؤسسات المصرفية في الأردن ، رسالة ماجستير عمان - الأردن .
- مختار ، ابراهيم ، ١٩٨٤ ، التمويل المصرفي منهج لاتخاذ القرارات ، ط ١ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .
- مطر ، محمد عطية ، ١٩٩٦ ، أهمية التحليل الاستراتيجي للائتمان في اتخاذ قرارات الاقراض طويلة الأجل ، نشرة مجلة البنوك في الأردن ، مجلد ١٥ ، عدد ١ ، ص ٢١ - ٣٦ .
- هندي ، منير صالح ، ١٩٨٧ ، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات) ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .

قائمة المراجع الأجنبية

- Austing and Hakala and Scampini, 1985, Modern Banking , U.S.A.
- Brealey and Myers, 1991, Principles of Corporate Finance , 4th edition, London.
- Brooks, John, 1988 , The Banks and Risk Management (The Cambrige Seminar), The Chartered Institute of Bankers, London .
- Hample, 1994, Bank Management (Text & Cases) , 4 edition, U.S.A.
- Sinkey, Joseph, 1993 Commercial Bank Financial Management, Macmillan Publishing, New York .
- Weston and Besley and Brigham, 1996, Essential of Managerial Finance, 11th edition, U.S.A.

ملاحق رقم ١١٤ استبانة الدراسة
الجامعة الأردنية
مجلس الدراسات العليا

/ المحترم / المحترمة

الفاضل / الفاضلة مسؤول الائتمان

بعد التحية .

أرجو اعلامكم عن قيامي بدراسة ميدانية حول موضوع منح الائتمان من قبل المؤسسات المصرفية العاملة في الأردن . وذلك كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال / المالية - الجامعة الأردنية بإشراف الدكتور/ غسان أومت .

ولتحقيق أهداف هذه الرسالة أرفق طياً استبانة تحتوي على مجموعة من الفقرات تغطي الجوانب المختلفة للدراسة . ولسي بكم وطيد الأمل بالإجابة على أسئلة الإستبانة بالدقة والموضوعية المعهودة بكم لكي أتمكن من الوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة .

راجياً أن تكونوا على يقين تام بأن الإجابات ستعامل بالسرية التامة ولأغراض البحث العلمي وأن تحليلها واستخلاص النتائج منها سيتم التعامل معه بالمنظور الكلي التجريدي .

كما يسرني إعلامكم بأنني سأقوم بتزويدكم بنسخة عن ملخص الدراسة حال الإنتهاء منها .

شاكرين لكم حسن تعاونكم . ومتمنيا لكم مزيداً من التقدم والنجاح .

مع قبول فائق احترامي وتقديري ...

الباحث

علي الشطي

فقرات الإستبيان

ملاحظة :

يرجى اختيار الإجابة المناسبة لكل سؤال من بين الخيارات الأربعة المقابلة لكل فقرة سؤال وذلك بوضع اشارة (X) على الإجابة المناسبة. علماً بأن كل خيار مرتبط بنسبة من النسب التالية والتي تمثل مدى تحليل البنك لفقرة السؤال المرتبط بمنح التسهيلات الإئتمانية للمتعاملين.

- ١ - نادراً تمثل نسبة ٢٥٪ فما دون من الحالات .
- ٢ - أحياناً تمثل نسبة أكثر من ٢٥٪ - ٥٠٪ من الحالات .
- ٣ - غالباً تمثل نسبة أكثر من ٥٠٪ - ٧٥٪ من الحالات .
- ٤ - دائماً تمثل نسبة أكثر من ٧٥٪ - ١٠٠٪ من الحالات .

المجموعة الأولى

(١) أسئلة المجموعة الأولى المتعلقة بقياس خصائص البنوك التجارية في الأردن .

- ١ - عدد العاملين في البنك بما فيه الفروع للسنوات (٩٣ . ١٩٩٤) .
- ٢ - عدد فروع البنك العاملة في الأردن .
- ٣ - عدد العاملين في البنك (بما فيه الفروع) العاملين للشهادة الجامعية الأولى في تخصصات الإقتصاد أو الإدارة أو المحاسبة أو المالية للسنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٤ .
- ٤ - قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بما فيها الفوائد المتعلقة

للسنوات :

١٩٩٠
١٩٩١
١٩٩٢
١٩٩٣
١٩٩٤

٥ - مجموع الموجودات (بعد الإستهلاكات والخصصات) وحجم التسهيلات الإئتمانية والإستثمارات في الأوراق المالية الممنوحة .

السنوات	مجموع الموجودات	حجم التسهيلات والاستثمارات في الأوراق المالية
١٩٩٠		
١٩٩١		
١٩٩٢		
١٩٩٣		
١٩٩٤		

(٢) أسئلة المجموعة الثانية المتعلقة بتحليل شخصية المتعامل .

نادراً (١)	أحياناً (٢)	غالباً (٣)	دائماً (٤)	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١- يقوم البنك بالتأكد من مدى حرص المتعامل على سداد التزاماته قبل منحه التسهيلات الائتمانية المطلوبة .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٢- يقوم البنك بالتعرف على مدى التزام المتعامل بالشروط والاتفاقيات التي يرتبط بها مع الآخرين .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٣- تؤثر العلاقات الشخصية القائمة بين إدارة الائتمان والمتعامل على منح التسهيلات الائتمانية له .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٤- يهتم البنك بالعوامل المميّزة لشخصية المتعامل مثل درجة الثقافة والمركز الوظيفي والعمر وغيرها من العوامل الشخصية عند منح الائتمان .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٥- يقوم البنك بجمع المعلومات اللازمة عن المتعامل من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى التي يتعامل معها المتعامل.
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٦- يعمل البنك على تحليل البيانات التي جمعها والخاصة بسمعة المتعامل ومركزه المالية قبل منح الائتمان .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٧- يهتم البنك في التعرف على أدبيات المتعامل واستجماع المعلومات عن وضعه الشخصي وأخلاقه وسلوكه في الحياة ووضعه العائلي .

نادراً (١)	أحياناً (٢)	غالباً (٣)	دائماً (٤)	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٨- يقوم البنك بالتعرف على معاملات طالب الإئتمان من المتعاملين الموردين والمؤسسات التجارية الأخرى التي يتعامل معها .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٢- يعمل البنك على تنوع القروض الممنوحة للمتعاملين معه بناء على المعلومات الشخصية التي جمعها عن كل واحد منهم.
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٠- لا يمنح البنك المتعاملين معه الجيدين قروضاً بأسعار فائدة أقل من الأسعار الممنوحة لغيرهم .

٣) أسئلة المجموعة الثالثة المتعلقة بتحليل مقدرة التعامل .

نادراً (١)	أحياناً (٢)	غالباً (٣)	دائماً (٤)	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١- يمنح البنك التسهيلات الإئتمانية للمتعامل بعد التأكد من ملائمة المتعامل والكفلاء .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٢- يقوم البنك بدراسة الموقف المالي للمتعامل قبل منحه التسهيلات الإئتمانية .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٣- يهتم البنك بدراسة مدى احتمالية تحقيق المتعامل للأرباح المتوقعة .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٤- لا يقوم البنك بدراسة وتحليل التدفقات النقدية السابقة والحالية المتوقعة للمتعامل .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٥- يسعى البنك للتعرف على خبرات المتعامل السابقة في مجال عمله ويعتبرها مؤشراً هاماً في تحديد كفاءة المتعامل من الناحية الفنية والمالية والإدارية .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٦- يهتم البنك بتلمس وتحديد امكانيات وحاجات المتعامل المستقبلية وربط عملية التسديد بهذه الامكانيات .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٧- يعتبر البنك تطبيق المتعامل للأساليب الحديثة والمتطورة سواء الفنية أو الإدارية مؤشراً جيداً نحو كفاءة المتعامل وقدرته على السداد .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٨- يقوم البنك بدراسة وتحليل الموازنة التقديرية للمتعامل .

نادراً (١)	أحياناً (٢)	غالباً (٣)	دائماً (٤)	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٩- لا يمنح البنك المتعامل التسهيلات الائتمانية المطلوبة إلا بعد أن يتأكد من مدى أهليته للاقتراض.
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٠- يقوم البنك بالاطلاع على الكفاءة الفنية للمتعامل وامكاناته وخبراته العملية في ادارة مشاريعه .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١١- يحرص البنك على متابعة القروض التي منحها للمتعامل لاكتشاف أية صعوبات محتملة في السداد .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٢- يقوم البنك بمراقبة جهة استعمال التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمتعامل من أجل غاية معينة .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٣- يقوم البنك بدراسة تنبؤية للأوضاع المستقبلية لطالبي الإئتمان .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٤- يمنح البنك تسهيلات ائتمانية للمتعامل تناسب وحجم المتعامل التجاري .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٥- يقوم البنك بالاستعلام من البنك المركزي للتعرف على مديونية المتعامل والتحقق من صحة البيانات والمعلومات التي يقدمها المتعامل .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٦- يقوم البنك بالتأكد من مدى توافق مواعيد سداد القرض مع توفر السيولة لدى المتعامل من خلال دراسة مصادر الدخل والمصاريف المتوقعة للمتعامل .

نادراً (١)	أحياناً (٢)	غالباً (٣)	دائماً (٤)	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٧- يهتم البنك بالتعرف على مدى كفاءة إدارة مؤسسات التعامل .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٨- يوجد لدى البنك وحدات لدراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية لمشاريع التعامل تضم خبراء مختصين بغرض الوقوف بشكل دقيق على مدى هذه المشاريع ومدى ربحيتها وقدرتها على السداد ومدى توافر إدارة سليمة لها .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٩- يسعى البنك للحصول على رأي البنوك الأخرى في التعامل وفي وضعه المالي والاقتصادي والتسهيلات المقدمة اليه ومدى التزام التعامل بالتسديد في المواعيد المحددة .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٢٠- يقوم البنك بالتأكد من أن التعامل طالب الائتمان غير مثقل بالالتزامات اتجاه البنوك الأخرى واتجاه الأشخاص الآخرين .

٤) أسئلة المجموعة الرابعة المتعلقة بتحليل رأسمال المتعامل وقدرته على توليد الأرباح .

نادراً (١)	أحياناً (٢)	غالباً (٣)	دائماً (٤)	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١- يهتم البنك بالتعرف على مصادر التمويل المختلفة للمتعامل قبل حصوله على التسهيلات الإئتمانية المطلوبة .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٢- يقوم البنك بتحديد أوجه الانفاق المختلفة وطرق إنفاق التسهيلات التي سيحصل عليها المتعامل بالإضافة إلى أمواله الأخرى .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٣- يقوم البنك بدراسة وتحديد مصادر الدخل المتوقعة لمشاريع المتعامل والأرباح المتوقعة .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٤- يقوم البنك بدراسة السوق المتوقع عرض وبيع منتوجات المتعامل فيه من حيث درجة المنافسة الموجودة في السوق ونوع وطبيعة هذه المنافسة .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٥- لا يهتم البنك بالتعرف على العلاقات العمالية ومدى الرضى الوظيفي السائد في مؤسسة المتعامل .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٦- يهتم البنك بالتعرف على المنتجات التي تقدمها مؤسسات المتعامل الانتاجية ان كانت تقليدية أم مبتكرة ومدى جودتها وقوتها التنافسية في السوق .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٧- تقوم ادارة الإئتمان في البنك بزيارة المتعامل في مركز عمله للكشف على مؤسسته التجارية وموجوداته وحساباته وكشوفات حسابه لدى البنوك الأخرى .

نادراً (١)	أحياناً (٢)	غالباً (٣)	دائماً (٤)	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٨- يقوم البنك بالتعرف على مركز المتعامل في السوق مقابل المنافسين الآخرين .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٩- يعتبر البنك رأسمال المتعامل المرتفع عاملاً مشجعاً على منح المتعامل التسهيلات الائتمانية المطلوبة .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٠- يحكم البنك على حسن وكفاءة سير المشروع وتقدير الربحية المتوقعة للمتعامل من خلال تحليل القوائم المالية للمتعامل باستخدام النسب المالية .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١١- يركز البنك على دراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريع المتعامل النوي منح التسهيلات المصرفية من أجلها .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٢- يمنح البنك القروض للمتعامل على أساس كلفتها والحاجة إليها .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٣- يطلب البنك من المتعامل الاحتفاظ باحتياطي أمني للسيولة وذلك لمواجهة الظروف الصعبة والمفاجئة وغير المتوقعة .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٤- يوازن البنك عند منحه الائتمان للمتعامل بين توفر السيولة لديه وقدرته على تحقيق الأرباح .

٥) أسئلة المجموعة الخامسة المتعلقة بتحليل الضمانات المقدمة من المتعامل

نادراً (١)	أحياناً (٢)	غالباً (٣)	دائماً (٤)	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١- يتشدد البنك في طلب الضمانات عند منحه للتسهيلات الائتمانية حتى من المتعاملين الموثوق بهم .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٢- يقوم البنك بدراسة وتحليل نوعية الضمانات التي يقدمها المتعاملين للحصول على التسهيلات الائتمانية وكذلك التأكد من سلامتها.
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٣- لا يسمح البنك للمتعامل باستعمال التسهيلات الائتمانية الممنوحة له قبل استكمال المستندات المطلوبة أو قبل توقيع العقود أو حتى قبل الحصول على الضمانات المقررة .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٤- يقوم البنك بالاطلاع والمراقبة الدورية للجرائد والاعلانات الرسمية في الصحف اليومية وفي سائر وسائل الاعلام لمتابعة التغيرات التي قد تحصل على حقوقه المترتبة على المتعاملين كضمانات على القروض الممنوحة .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٥- يحتفظ البنك بملفات دقيقة ومتكاملة تتضمن جميع المعلومات والبيانات الائتمانية وذلك لتجنب المفاجآت .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٦- يعتمد البنك في اقرضه أساساً على حجم الودائع المتاحة لديه وعلى أنواع هذه الودائع .

نادراً (١)	أحياناً (٢)	غالباً (٣)	دائماً (٤)	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٧- يحرص البنوك على الحصول على تعهد كتابي من المؤسسات المقترضة بعدم قيامها بإحداث تغييرات هيكلية في تكوينها تؤثر على عملية السداد .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٨- يطلب البنك من الجهات المقترضة تقديم ضمانات اضافية كالمباني والآلات والأراضي التي يتم رهنها لصالح البنك .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٩- يلجأ البنك الي التأمين ضد مخاطر الائتمان عن طريق ابرام عقود مع شركات التأمين لتحمل مخاطر عدم السداد من قبل المتعاملين .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٠- يعمل البنك على تجنب أو التقليل من منح التسهيلات الائتمانية الشخصية (بضمانات شخصية) .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١١- يطلب البنك من المتعامل احضار جميع الوثائق التي تساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان قبل منحه .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٢- يطلب البنك من المتعامل ضمانات لاسترداد أمواله في حالة تصفية تجارة المتعامل من موجودات التصفية .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٣- ينظر البنك الي الضمانات المقدمة من المتعامل على أنها مصدر احتياطي وليست مصدر رئيسي للسداد .

٦) أسئلة المجموعة السادسة المتعلقة بتحليل الظروف الاقتصادية .

نادراً (١)	أحياناً (٢)	غالباً (٣)	دائماً (٤)	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١- يقوم البنك بدراسة تأثير الحالة الاقتصادية السائدة على نشاط التعامل وعلى مقدرته على السداد .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٢- يحدد البنك حجم التسهيلات المنوى منحها للمتعامل على ضوء الوضع الاقتصادي العام السائد في البلاد ومدى الاستقرار الأمني والسياسي فيه .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٣- يقوم البنك بتنوع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملائه بناء على القطاعات الاقتصادية التي يعملون فيها .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٤- لا يعتمد البنك أسلوب التخطيط والتنبيؤ بالأوضاع الاقتصادية عند منحه التسهيلات الائتمانية للمتعاملين .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٥- يعتمد البنك سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات في مراجعة التقلبات الاقتصادية عند منحه للتسهيلات الائتمانية للمتعاملين .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٦- لا يبذل البنك جهوداً كبيرة لمساعدة المقترضين على تجاوز المشاكل والمصاعب التي يواجهونها لتنمية الأوضاع الاقتصادية السائدة ولتجنب حالات الاخفاق والافلاس .

نادراً (١)	أحياناً (٢)	غالباً (٣)	دائماً (٤)	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٧- يقوم البنك بدراسة الأوضاع الاقتصادية القائمة والمستقبلية والتي تؤثر على نشاط التعامل عند منحه التسهيلات الإئتمانية للمتعاملين .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٨- لا يقوم البنك بدراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل فيه التعامل من حيث درجة المنافسة والتطور التكنولوجي ومدى تكيف التعامل مع هذه التطورات .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٩- يتبع البنك سياسة إئتمانية تقوم على أساس منح القروض لسعدد كبير من المتعاملين ولعدة أنشطة متباينة .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٠- يعمل البنك على موازنة التسهيلات الممنوحة بالوضع الاقتصادي العام والوضع الخاص بالبنك وتعليمات البنك المركزي والظروف الخارجية المحيطة .

(٧) أسئلة المجموعة السابعة المتعلقة بقياس كفاءة الإدارة البنكية في البنوك التجارية في الأردن .

نادراً (١)	أحياناً (٢)	غالباً (٣)	دائماً (٤)	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١- يتم تحديد سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمتعاملين بناء على درجة المخاطرة المرتبطة بها .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٢- يحدد البنك سقفاً معيناً للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمتعاملين .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٣- يقوم البنك بإهلاك الديون المتعثرة في نهاية كل عام بعد التيقن من عدم امكانية تحصيلها .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٤- يوجد في البنك إدارة متخصصة ومسؤولة عن منح التسهيلات الائتمانية ومتابعة تحصيلها .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٥- يقوم البنك بإجراء المقابلات مع طالبي الائتمان للتعرف على الغرض من القرض ومدى مطابقة هذا الغرض مع سياسة البنك والقواعد للنظمة للعمل المصرفي .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٦- يقوم البنك بالتنسيق بين مدة القرض وطبيعته وتركيبه وأجال الودائع المصرفية للوجودة لديه بحيث لا يكون هنالك تعارض واضح بين آجال الودائع المصرفية ومدة القرض .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٧- يفرض البنك سعر فائدة أعلى على القروض المتوسطة وطويلة الاجل من المطبقة على القروض قصيرة الأجل .

نادراً (١)	أحياناً (٢)	غالباً (٣)	دائماً (٤)	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٨- صلاحيات مدراء الفروع في منح التسهيلات الائتمانية للمتعاملين تكون محدودة ومقيدة .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	٩- يقدم البنك برامج التدريب الهادفة لتحسين مستويات العاملين وتطوير قدراتهم وملكاتهم الإبداعية .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٠- يعمل البنك على تحديد التوازن بين موارده واستخداماتها المختلفة عند منحه التسهيلات الائتمانية للمتعاملين .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١١- يسعى البنك الى التقليل من درجة مخاطر الائتمان من خلال عدم تركيز توظيفاته المصرفية في عدد محدود من المتعاملين .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٢- يسعى البنك الى اظهار حركة التعامل والنشاط في عملياته المصرفية من خلال توسيع قاعدة التعامل وزيادة عدد المتعاملين.
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٣- يلجأ البنك الى اتباع مبدأ التدرج في منح التسهيلات الائتمانية الذي يقوم على التجربة الفعلية للمتعامل .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٤- يقوم البنك بمتابعة الضمانات المقدمة وطريقة وحجم تعامل المتعامل ومتابعة ظروف البلد ومتابعة تعليمات البنك المركزي .

نادراً (١)	أحياناً (٢)	غالباً (٣)	دائماً (٤)	٤٧٢٩٠٢
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٥- يسعى البنك للحصول على رأي البنوك الأخرى في التعامل وفي وضعه المالي والاقتصادي والتسهيلات المقدمة اليه ومدى التزام التعامل بالتسديد في المواعيد المحددة .
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٦- يقوم البنك بإجراء الزيارات الميدانية للمتعامل للتعرف على أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية وصفاته الخلقية
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	١٧- يقوم البنك بتجزئة واقتسام مخاطر الائتمان مع البنوك الأخرى وذلك باشتراكها في تمويل بعض القروض الضخمة المقدمة إليه من المتعاملين .

ملحق رقم (٢)

أسماء البنوك التجارية التي طبقت عليها الدراسة

- ١- البنك الإسلامي الأردني
- ٢- البنك العربي المحدود
- ٣- بنك الإسكان
- ٤- البنك الأردني الكويتي
- ٥- بنك الأردن والخليج
- ٦- بنك الأعمال
- ٧- بنك الإستثمار العربي
- ٨- بنك عمان للإستثمار
- ٩- البنك الأهلي الأردني
- ١٠- بنك الأردن
- ١١- البنك البريطاني للشرق الأوسط
- ١٢- مصرف الرافدين
- ١٣- البنك العقاري العربي
- ١٤- سيتي بنك
- ١٥- بنك كرنديز لمتد
- ١٦- البنك الأردني للإستثمار والتمويل
- ١٧- بنك المؤسسة العربية المصرفية
- ١٨- بنك الشرق الأوسط للإستثمار
- ١٩- بيتنا
- ٢٠- بنك فيلادلفيا للإستثمار
- ٢١- بنك الإتحاد للإدخار والاستثمار

Abstract

Credit Risk Assessment in commercial Banks in Jordan

Ali : Sulieman Al - Shatti

Supervised by : Dr. Ghassan Omat

The study aims at 1) evaluating credit risk assessment practices through studying the extent of analyzing of credit aspects, i.e. character , capacity, capital, collateral, and conditions. 2) evaluating banks efficiency in assessing and following credit risk ; 3) studying the relationship between size of bank operations and the extent of analyzing the 5 c`'s ; and 4) evaluating the relationship between the extent of analyzing the 5 c`'s and credit risk loss.

A survey of all commercial Jordanian banks and the main branches of non- Jordanian banks was conducted to test the

above mentioned objectives . Further the appropriate statistical tests were applied.

The results of the research indicate that there is no significant statistical relationship between size and the extent of analyzing the 5 c`s . In addition, the results indicate that there is no significant statistical relationship between the extent of analyzing the 5 c`s and credit risk loss.